

حسين الرحيلي



مستقبل التنمية
بالحوض المنجمي
بعد أو بدون فسفاط

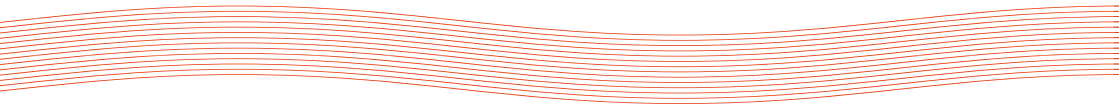


**ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG**

مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

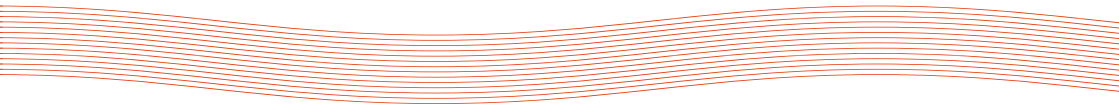
مستقبل التنمية بالحوض المنجمي بعد أو بدون فسفاط

حسين الرحيلي



•مؤسسة روزا لكسمبورغ مكتب شمال إفريقيا

أكتوبر 2021





**ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG**

**مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office**

منشور ليس للبيع

مؤسسة روزا لكسمبورغ

جميع الحقوق محفوظة. لايسمح بطبع أي جزء من هذا المنشور أو إعادة إنتاج أو إستخدامه بأي وسيلة دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشرين.

الآراء الواردة في هذا المنشور هي صادرة فقط عن المؤلفين الأصليين. هي لا تمثل بالضرورة آراء مؤسسة روزا لكسمبورغ

Imprimerie
EBH : **طبع بمطبعة**
Entreprise Ben Hamida

العنوان : 40 نهج الكويت لافيات ، 1002 تونس
الهاتف : 29 654 050 - 23 200 718
البريد الإلكتروني : print.ebh@gmail.com

مستقبل التنمية بالحوض المنجمي بعد أو بدون فسفاط

حسين الرحيلي

تويه

توجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل، وخاصة السيد خالد طباطبي
الذي أنجز باقتدار المحور المتعلق بالمقاربة السوسيوولوجية لمعوقات
التنمية بمدن الحوض المنجمي

الفهرس

9	مقدمة
11	الإطار العام للدراسة
16	القسم الاول: تشخيص الواقع الحالي للحوض المنجمي وتقييم آثار إستغلال الفسفاط
17	مقدمة
18	المحور الاول: تقديم عام لولاية قفصة
19	1- الموقع
20	2- المعطيات الديموغرافية والسكانية بولاية قفصة
22	3- مؤشرات التنمية البشرية بجهة قفصة
22	4- مؤشرات التنمية الاقتصادية بالجهة
30	المحور الثاني: المسار التاريخي لنشأة مدن الحوض المنجمي
31	1- مقدمة
31	2- الإطار العام لنشأة مدن الحوض المنجمي
32	3- نشأة وتطور مدن الحوض المنجمي
43	4- الخلاصة
44	المحور الثالث: تشخيص واقع مدن الحوض المنجمي
45	1- تمهيد
45	2- تشخيص واقع مدن الحوض المنجمي
59	3- الخلاصة
60	المحور الرابع: تقييم نشاط وآثار إستغلال الفسفاط على مدن الحوض المنجمي
61	1- تمهيد
61	2- الفسفاط على المستوى الدولي
63	3- تاريخ الفسفاط في تونس: قصة وطن
64	4- شركة فسفاط قفصة: التاريخ والمهام
69	5- أدوار الشركة: أدوار الدولة الغائبة
70	6- آثار نشاط شركة فسفاط قفصة على مكونات المحيط والبيئة بمدن الحوض المنجمي

القسم الثاني: الإمكانيات الطبيعية والبشرية للتنمية بمدن الحوض المنجمي 87

88 ■ مقدمة

89 ■ المحور الاول: مدخل عام حول مفهوم التنمية ومؤشراتها

90 ■ 1- مفهوم التنمية

91 ■ 2- مؤشرات التنمية الاقتصادية

95 ■ المحور الثاني: الإمكانيات التنموية المتاحة بمدن الحوض المنجمي

96 ■ 1- مقدمة

96 ■ 2- الإمكانيات التنموية بمنطقة الحوض المنجمي

97 ■ 1-2- الموارد الطبيعية

112 ■ 2-2- الإمكانيات الإيكولوجية والجيولوجية

116 ■ 3-2- المواد القابلة لإعادة الإستعمال والرسكلة

119 ■ المحور الثالث: مقارنة سوسيلوجية للمعوقات التنموية بمدن الحوض المنجمي

120 ■ 1- تقديم

135 ■ 2- الإستراتيجيات التنموية في تونس وتنامي الأزمة المنجمية: من الدولة الوليدة
إلى الإصلاحات الهيكلية

142 ■ 3- الفاعلون المحليون: بين النضالية وثنائية العروضية والزيونية

145 ■ المحور الرابع: إزالة التلوث بمنطقة الحوض المنجمي

146 ■ 1- مقدمة

146 ■ 2- برنامج تفصيلي لإزالة التلوث

147 ■ 1-2- إزالة التلوث المائي

148 ■ 2-2- النفايات القابلة للرسكلة والتممين

150 ■ 3-2- الشوائب ومواقع المقاطع السطحية

151 ■ 4-2- تهيئة المناجم الباطنية

153	القسم الثالث: معالجة وتحليل الاستبيان وإقتراح مشاريع تنمية
154	مقدمة
155	المحور الاول: معالجة وتحليل الاستبيان الميداني
156	1- مقدمة
156	2- تحديد عينة البحث
157	3- الإطار المنهجي والعلمي للاستبيان الميداني
157	4- تقنية الاستبيان
158	5- برنامج التحليل الإحصائي SPSS
158	6- تشخيص عام للعينة المستجوبة
162	7- معالجة تحليل الاستبيان
197	8- الاستنتاجات العامة حول الاستبيان الميداني
199	المحور الثاني: اقتراح مشاريع تنمية بمدن الحوض المنجمي
200	1- مقدمة
200	2- اقتراح جذاذات مشاريع تنمية
212	3- الخلاصة
213	الخاتمة
216	المصاحب
219	المراجع

مقدمة

كل متساكني المنطقة ضد سياسة الإستغلال والتهميش والبطالة و«الحقيرة»، ولقد دامت هذه التحركات أكثر من 6 أشهر وكانت الضريبة 5 شهداء والسجن والتشريد والقمع للعديد من مناضلي الجهة. لكن بعد 14 جانفي، وامام تواصل نفس سياسة التهميش والإستغلال للمنطقة، وفي ظل سياسة تخريب ممنهجة لشركة فسفاط قفصة، فانه بات من الضروري دراسة معمقة للمنطقة وتقديم اقتراحات في إطار برنامج تموي متكامل بدون فسفاط، يستغل خصوصيات الجهة وثرواتها الطبيعية والبشرية.

في هذا الإطار، ومساهمة منها في تقديم المقترحات الكفيلة بزحجة التنمية في المنطقة وبطريقة تشاركية مع أهاليها، تجز منظمة «روزا لكسمبورغ» هذه الدراسة «مستقبل التنمية بالحوض المنجمي بعد او بدون فسفاط» ووفق التمشي المنهجي التالي:

• تشخيص دقيق للوضع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والبشري والثقافي لمنطقة الحوض المنجمي بالتواصل والتعاون مع اهالي المنطقة في إطار مقاربة تشاركية

• تقييم هذا الوضع وربطه بالخيارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتبعة من طرف السلطة، وإبراز نتائجها على المنطقة ككل مع الاعتماد على الاستثمارات والمعائنات الميدانية

• تشخيص دقيق كمي ونوعي لكل الثروات المتاحة بالمنطقة وكل الإمكانيات التنموية المتوفرة على المستوى الطبيعي والبشري والثقافي بما في ذلك ما يمكن ان توفره بشكل مباشر او غير المباشر شركة فسفاط قفصة كل ذلك بتشريك اهالي المنطقة في كل المسارات

• اعداد بطاقات فنية دقيقة لكل المشاريع الممكن انجازها بالمنطقة مع تحديد مواقعها وكلفتها التقديرية والاطراف الممكن ان تتدخل في انجازها مع التركيز على البعد الاقتصادي والاجتماعي التضامني خاصة بالنسبة للمشاريع الصغرى كل ذلك في إطار عملية تشاركية مع سكان الحوض المنجمي المعنيين بالتنمية

يقع الحوض المنجمي بالجنوب الغربي للبلاد التونسية وينتمي اداريا لولاية قفصة. ومنذ اكتشاف الفسفاط على يد المستعمر سنة 1883 والمنطقة تقدم الثروة الفسفاطية وبشكل مجحف، ورغم ان طرق الإستغلال ومنظومة المعالجة وتقنيات التحويل تطورت بتطور العلم والتقنية، مما جعل الانتاج يصل سنة 2010 الى حدود 12 مليون طن من الفسفاط الخام و 8.5 مليون طنا من الفسفاط التجاري، وهو ما يعني موارد مالية تتجاوز سنويا 4 مليار دينار، الا ان حالة مناطق الحوض النجمي لم تتغير بل يمكن القول انه خلال العشرين سنة الاخيرة قد فقدت ابسط مقومات الحياة من خدمات عامة والحد الأدنى من البنى التحتية.

إن لم نقل إن الحوض المنجمي تراجع على ما كان عليه خلال الستينات والسبعينات عندما كانت شركة فسفاط قفصة هي المتكفلة الحقيقية بالمنطقة وليست الدولة.

انطلاقا من سنة 1985 تاريخ الشروع الفعلي في تطبيق مشروع الاصلاح الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي، تعرضت شركة فسفاط قفصة الى عملية تظهير واسعة تخلت بموجبها عن أكثر من 5000 عون في أقل من 5 سنوات وأغلق تبعا لذلك باب الانتداب بها وهي المشغل الاساسي والوحيد بمنطقة الحوض المنجمي. فانتشرت البطالة في كل المستويات، وتراجع حضور الدولة والشركة، فأصبحت المنطقة في عزلة تامة عن الدورة الاقتصادية رغم انها تساهم بأكثر من 30 بالمائة من موارد الدولة وخاصة من العملة الصعبة.

فتراجعت تبعا لذلك كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لتتحول منطقة الحوض المنجمي إلى بؤرة للبطالة والتهريب والجريمة المنظمة والتهميش، وتبعا لتراكم هذه الضغوطات الاجتماعية والبشرية انفجرت المنطقة في سنة 2008 وهو ما بات يعرف بأحداث الحوض المنجمي التي التحم خلالها

انطلاقاً من هذه المنهجية، فإن الدراسة ستكون وفق ثلاثة أقسام:

1- القسم الأول:

تشخيص الواقع الحالي للحوض المنجمي وتقييم آثار إستغلال الفسفاط على كل المستويات

2- القسم الثاني:

تشخيص كمي ونوعي لكل مصادر الثروة القابلة للإستغلال بالمنطقة والإمكانات المتاحة من طرف نشاط شركة فسفاط قفصة، وتبويبها حسب الأهمية والمردودية وملاءمة إستغلالها مع متطلبات الجهة

3- القسم الثالث:

معالجة وتحليل نتائج الإستبيان الميداني، واقتراح مشاريع تنمية محددة ودقيقة، في شكل جذاذات مشاريع

الإطار العام للدراسة:

«حتى لا يكون الفسفاط نقمة على الحوض المنجمي»

مقدمة

الفسفاط، الثروة، الحوض المنجمي، حراك الحوض المنجمي 2008، كلها عناوين تؤدي إلى نفس السؤال: لماذا تتواصل مأساة الحوض المنجمي؟ ولماذا يتواصل نفس أسلوب التعامل معه من طرف الجميع؟ مثلما تعامل معه نظام بن علي، ولماذا لا يطرح موضوع التنمية بالحوض المنجمي إلا عندما تتعطل ماكينة الإنتاج ومصدر ثروة الفسفاط؟

لقد اتفق الجميع أي كل الحكومات التي تعاقبت على السلطة في تونس منذ 1956 إلى الآن، على اعتبار الحوض المنجمي البقرة الحلوب المُطالَبة بإعطاء الثروة وعدم المطالبة بجزء منها، وكل مطالبة بتحقيق التنمية تدرج في خانة تعطيل الإنتاج والإضرار بالإقتصاد وبغيرها من النعوت والشعارات.

لمحة تاريخية عن الفسفاط

الفسفاط في تونس: تاريخ بأكمله، حيث تم اكتشافه لأول مرة سنة 1883 بمنطقة الثالجة بالمتلوي. ثم تواصلت الأبحاث والاستكشافات من طرف المستعمر ليقع اكتشاف الفسفاط القابل للاستخراج بمناطق الحوض المنجمي سنة 1885، فتأسست تبعاً لذلك شركة متخصصة في استخراج ونقله إلى الموانئ للتصدير سنة 1897 سميت «شركة صفاقس-قفصة».

منذ ذلك التاريخ إلى اليوم، والحوض المنجمي يضح آلاف الأطنان من الفسفاط ولمدة تتجاوز 130 سنة، مما يجعلنا نؤكد على أن الفسفاط لم يكن مجرد ثروة فقط، بل صانعا لتاريخ هذا البلد لأكثر من قرن من الزمن، وهو ما يجعل من شركة فسفاط قفصة إرثا وطنيا جامعا لكل البلاد، حيث أن أثار الفسفاط التنموية والاقتصادية والاجتماعية التي لم تشمل مناطق الإستغلال، قد شملت باقي مدن تونس التي تستغل الفسفاط ومشتقاته في مجالات الفلاحة والصناعة والخدمات والتصدير والتحويل.

خلال سنة 1963، تقرر فصل الإستغلال عن النقل لمادة الفسفاط، فتكونت شركة فسفاط قفصة والشركة الوطنية للسكك الحديدية، تتكفل الأولى باستخراج الفسفاط ومعالجته، وتختص الثانية في النقل الحديدي للبضائع والأشخاص بشكل عام ونقل الفسفاط بشكل خاص.

بمرور الزمن، تطور استخراج الفسفاط وتطورت معه شركة فسفاط قفصة ليصل رأس مالها إلى مستوى 228 مليون دينار، مما يمثل الأهمية المحورية لنشاط استخراج الفسفاط ومردوديته العالية على الاقتصاد الوطني بشكل مباشر من خلال العملة الصعبة من ناحية، وبشكل غير مباشر من خلال تنشيطه لعدد من القطاعات مثل قطاع النقل والفلاحة (الأسمدة) والموانئ وغيرها...

شركة فسفاط قفصة: الشركة - الدولة

منذ تأسيس شركة فسفاط قفصة بتسمياتها المتعددة، كانت المشغل الوحيد بمنطقة الحوض المنجمي، إن لم نقل أنها كانت تؤمّن الشغل لمئات من العمال من مناطق متعددة من البلاد وخاصة بنزرت والشمال الغربي والجنوب الشرقي، إضافة إلى الأشقاء من الجزائر والمغرب وليبيا، حتى أن أحياء «الطرابلسية» و«السوافة» و«المروك» لازالت شاهدة على هذا التنوع إلى الآن بمناطق الحوض المنجمي.

إن هذا البعد الوطني والذي وصل إلى حد البعد المغاربي لشركة فسفاط قفصة يعبر بشكل واضح على أهمية هذه الشركة ومحورية دورها لا على المستوى الوطني فحسب، بل على المستوى المغاربي مما خلق واقعا متعدد ومتنوعا ومتداخلا بمناطق الحوض المنجمي، وجعل أهالي المنطقة ينظرون إلى الثروة الفسفاطية كثروة وطنية لها أبعاد إقليمية، سهلت التواصل وعلقات المصاهرة بين شعبنا العربي في كل من ليبيا والجزائر والمغرب.

كما كانت شركة فسفاط قفصة، إضافة إلى دورها الاقتصادي كمشغل وحيد، تلعب دورا اجتماعيا محوريا، حيث كانت توفر وإلى حدود بداية الثمانينات الخدمات العامة من ماء صالح للشرب وكهرباء وأطباء الصحة وفضاءات للبيع توفر احتياجات العمال بكامل مناطق الحوض المنجمي، إضافة إلى تأمين النقل المجاني إلى حدود مدينة صفاقس، دون أن ننسى مساهمتها الفعلية في رعاية الجمعيات وخاصة الرياضية ورعاية فرق المصائف والجولات والكشافة، والأنشطة الشبابية والثقافية بشكل عام من خلال دعمها ورعايتها لقاءات السينما والعروض المسرحية.

كما كانت ترعى المؤسسات التربوية وتساهم في معاليم الدراسة والإقامة لتلاميذ العمال بهدف حثهم على تحصيل العلم والمعرفة في إطار تصور شامل للدور الاجتماعي لهذه الشركة-الدولة التي لعبت فعلا دور الدولة بمناطق الحوض المنجمي طيلة العقود الماضية. مما عمم شعورا لدى كل متساكني الحوض المنجمي أن « الكبانية » هي الدولة والدولة هي « الكبانية».

بناء على ما تقدم ذكره، يتبين بشكل جلي أن شركة فسفاط قفصة بالحوض المنجمي ليست مجرد شركة، بل تحولت إلى دولة داخل الدولة سواء من خلال دورها الاقتصادي الرئيسي كمشغل وحيد، أو من خلال حلولها مكان الدولة بكل المجالات الخدماتية.

تخلي الشركة عن دورها ... الفراغ والتهميش

في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي الذي فرضته الدوائر الامبريالية على النظام البورقيبي المتهاوي آنذاك، فرضت السلطة ومنذ 1986 برنامج هيكلة شركة فسفاط قفصة من خلال إحداث برنامج التقاعد المبكر والذي افرز تسريح حوالي 5000 عامل من الشركة في فترة خمس سنوات، وأغلق باب الانتداب رسميا وتخلت الشركة نهائيا عن دورها التشغيلي في حوض قائم على استخراج الفسفاط لأكثر من قرن من الزمن.

كما أدخلت تغييرات هيكلية وجذرية على طرق الإستغلال التي تحولت من استخراج الفسفاط من المناجم الجوفية التي كانت تتطلب أعداد كبيرة من العمال وبأقل مكنتة نظرا للظروف الخاصة للإستغلال الجوفي أو الباطني، إلى طريقة استخراج سطحية في مقاطع مكشوفة وباستعمال تقنيات وتجهيزات متطورة وضخمة، مما قلص فعليا الحاجة لليد العاملة التقليدية وحصرها في يد عاملة متخصصة وقليلة العدد. كما كان لهذا البرنامج الهيكلي تداعيات كبيرة على الجانب الاجتماعي والتنموي بشكل عام على مناطق الحوض المنجمي المهمشة أصلا من خلال غياب شبه كلي للدولة. فتخلت طبقا لتوصيات برنامج الإصلاح الهيكلي شركة فسفاط قفصة عن كل الأدوار والمهام وخاصة في مجال التشغيل والخدمات العامة والدعم والرعاية الصحية والاجتماعية حتى لعمالها أو متقاعديها الذين أفنوا العمر في العمل في الداموس.

إنجّر عن هذا الانسحاب الكلي لشركة فسفاط قفصة من كل أدوارها الاجتماعية والتنموية، إفراز فراغ رهيب بالمنطقة زاده غياب الدولة وتدني الخدمات العامة وتدهور شبه كامل للبنى التحتية وتفشي البطالة في صفوف كل الشرائح والمستويات وخاصة لدى الشباب سواء وبؤسا، وتحولت مناطق الحوض المنجمي بداية سنوات التسعينات إلى مواقع للمتقاعدين المسرحين من المناجم وكتل من المعطلين يعيشون حالة على أوليائهم يتقاسمون معهم أجورا ضعيفة أو جرايات تقاعد لا تكفي للعلاج لمتقاعدين أنهمكتهم الامراض المهنية و التلوث والماء الغير صالح للشرب وانسداد الأفق. فتحولت تبعاً لذلك المنطقة ككل إلى مجرد حوض لإستغلال الفسفاط ومعالجته وإخراجه مع عائداته لمناطق أخرى، مع تركيز منظومة فاسدة حول هذه الشركة لتتحول إلى بقرة حلوب.

تحولت الثروة إلى نقمة من خلال إستغلال مفرط للماء لغسل الفسفاط والذي يصل إلى حوالي 25 مليون متر مكعب سنويا، أي حوالي أربع مرات الكمية المخصصة للماء الصالح للشرب لكامل سكان ولاية قفصة، هذا دون أن ننسى ما تفرزه مغاسل الفسفاط من مياه ملوثة تقدر سنويا بحوالي 11 مليون متر مكعب تصرف في المحيط الطبيعي وتلوث المياه والترية.

كما يتسبب استخراج الفسفاط ومعالجته في تلوث للهواء وتراكم أكوام من النفايات الفسفاطية بالمناطق السكنية والأحياء مما جعلها مصدرا متواصلا للتلوث، وتدهور للمناظر الجمالية العامة، وتحويل مناطق بأكملها إلى أكوام من الحجارة والحصى والأثرية، مما عمق مظاهر التصحر والانجراف وتحولت مجاري المياه عن مواقعها الأصلية مما تسبب في الفيضانات الكبيرة بالمناطق السكنية، ولعل آخرها فيضانات الريف سنة 2009 الذي خلفت أضرارا بشرية ومادية لازالت إلى الآن ظاهرة للعيان.

لكن ورغم كل هذه التأثيرات السلبية وأمام تطور عائدات الفسفاط المباشرة والتي وصلت سنة 2010 إلى حدود 2100 مليار، فان منظومة بن علي لم تفكر حتى في معالجة التلوث أو تحسين اإسبط خدمات الصحة والتعليم أو تعبيد طريق بالمناطق العمرانية بالحوض المنجمي، إلى درجة أن الذي يزور هذه المناطق لا يتصور أنها تضح 3 مليون دينار يوميا.

لقد مثلت أحداث الحوض المنجمي بالريديف سنة 2008، والتي سرعان ما إنتشرت في باقي مدن الحوض كردة فعل طبيعية على تراكم التهميش والفقر والبطالة وغياب الدولة المتواصل والذي افرز تدني شامل للخدمات العامة وللبنى التحتية ومرافق الحياة الضرورية، ولئن كان التزوير والفساد والرشاوي التي شابت مناظرة لاتنداب عمال بشركة فسفاط قفصة السبب المباشر لهذه الأحداث، فإنها سرعان ما عبرت بعمق أن أسبابها اقتصادية واجتماعية وتنموية، وأن الشعارات التي رفعت في مسيرات ضخمة ومتواصلة اختزلت مأساة الحوض المنجمي برمته، ولخصت مطالبه الملحة في الشغل والحرية والكرامة الوطنية.

لكن وانطلاقا من الطابع الاستبدادي للسلطة، فإنها تعاملت مع هذا الحراك الاجتماعي بمنطق متطابق مع طبيعتها السلطوية من خلال القمع والأسلوب الأمني الهمجى والاعتقالات والمحاكمات اللاشعوية، فكان أن زاد هذا الأسلوب القمعي من تأجيج الحراك وامتداده من الحوض المنجمي إلى مناطق أخرى، وكأن أهالي الحوض المنجمي قد حرروا آنذاك شعبا بأكمله.

كيف لا، والأحداث مثلت تشكيل كتلة تاريخية من الناس اتحدوا حول مطالب تهمهم جميعا في الشغل والكرامة والحرية وحقهم المشروع في الاستفادة من الثروة التي تسافر أمام أعينهم كل يوم ولا يبقى لهم منها سوى المياه الملوثة والهواء المشحون بالغبار والأجسام المنهكة بالأمراض. كما اتخذ نظام بن علي آنذاك بعض الإجراءات الفلكلورية منها شركات البيئبة الوهمية التي تتكلف بإعطاء أجور لعمال لا يعملون أصلا وبناء مقرات لمصانع بقيت فارغة إلى الآن وقرارات ووعود ذهبت أدراج الرياح.

بعد 14 جانفي 2011 ... الحلم الذي لم يتحقق

بعد 14 جانفي، اعتقد أهالي الحوض المنجمي الذين اعتبروا أنفسهم أول من وضع مسمارا في نعش بن علي ونظامه، أن ينصفهم التاريخ، وأن يتمتعوا بجزء ولو ضئيل من الثروة التي ينتجونها. ولكن سرعان ما تبخرت الأحلام واصطدم الوعي الجماعي للأهالي بالواقع الذي مثلته كل الحكومات المتعاقبة على حكم البلاد من حكومة الباجي 2011 مروراً بحكومي الترويكا وصولاً إلى حكومة المشيشي، ذلك أن أسلوب التهميش وسياسات الإقصاء وانعدام التنمية وتدني الخدمات العامة تواصل ويمكن بأكثر حدة وبشاعة كما، تواصلت السمسة والاساليب الفاسدة في نتائج المناظرات التي اصبحت أكثر من شكلية، وبدأ الجميع يقتنع ان منظومة بن علي لم تتغير وان نظامه وطرق تعامله مع الحوض المنجمي بقيت وكأن شيئاً لم يتغير. ووجد شباب الحوض المنجمي نفسه يعيد نفس اساليب نضاله من اجل الشغل والكرامة والمطالبة بالتنمية.

تواصل اسلوب التعامل القمعي والبوليسي في التعامل مع الاحتجاجات، الى ان وصلت خلال الفترة الأخيرة الى حد المدهامات والاعتقالات العشوائية والمحاكمات، مما افرز وضعاً متأزماً، وانقطعت لغة

الحوار وانعدمت الثقة امام تواتر الحلول العرجاء وتواصل اتخاذ القرارات الفوقية التي ليس لها اي علاقة بالطلبات الحقيقية للمنطقة.

لعل وصول الحالة الى التوقف الكلي للإنتاج والنقل للفسفاط في كامل الحوض المنجمي وما ترتب عنه من توقف لوحداث الانتاج بالمجمع الكيميائي التونسي بكل من قابس والصخيرة وصفاقس والمظيلة، قد أحدث صدمة كبرى وحول المنطقة الى مسرح للموت البطيء، وادخل البلاد بشكل عام في سؤال محير وبعده؟

كما تميز اداء الحكومات المتعاقبة منذ 2011 بالسلبية، إلى درجة أن انعكس هذا الأسلوب على المحتجين بالإجباط والتعنت.

كل هذه اللامبالاة التي ميزت سلوك الساسة في تونس تجاه ما يحصل بالحوض المنجمي، كانت نتائجه كارثية على شركة فسفاط قفصة. اذ اصبحت عاجزة عن خلاص اجور عمالها. كما فقدت تصنيفها العالمي كخامس منتج للفسفاط عالميا لتخرج من التصنيف اصلا، اضافة الى خسارة البلاد لأهم أسواقها التقليدية.

فحتى يتحول الفسفاط من نقمة حاليا، الى محدد للتنمية ودافعا لها بمنطقة الحوض المنجمي، وحتى تبقى شركة فسفاط قفصة ارثا وطنيا قادرا على الانتاج لصالح كل التونسيين من الشمال الى الجنوب، فانه بات من الضروري ان تتحرر المنطقة من سطوة الفسفاط وان تبحث لها عن امكانات وموارد تموية موازية له، وبذلك تصبح التنمية بالحوض متوازنة ومتطابقة مع كل امكاناتها بما فيها الفسفاط وليس الفسفاط لوحده.

01

القسم الاول :

تشخيص الواقع الحالي للحوض المنجمي وتقييم آثار إستغلال الفسفاط

مقدمة

التنمية ليس مجرد عمليات فوقية لإنتاج الثروة في مكان ما بل هي محصلة لتفاعل الإمكانيات الطبيعية والبشرية في واقع محدد ومشخص بشكل جيد، حتى يقع انتاج الثروة وفق حاجياته المباشرة. لذلك فإننا سنحاول في المرحلة الاولى من الدراسة المتعلقة بمستقبل التنمية في الحوض المنجمي بدون او بعد الفسفاط، تشخيص واقع مدن الحوض المنجمي بشكل معمق، اضافة الى تقييم تأثير إستغلال الفسفاط على مناطقه على كل المستويات وخاصة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

كما سنحاول اعادة بناء المسار التاريخي لنشأة وتطور مدن الحوض المنجمي والتي كانت نتيجة حتمية لاكتشاف الفسفاط وإستغلاله. ولعل هذا التحليل التاريخي لمدن الحوض المنجمي سيمكننا من التعرف على التركيبات الاجتماعية والثقافية والتاريخية لسكان الحوض المنجمي وتطورها عبر الزمن، ومدى الثراء التي أحدثته في مسار تطور الابعاد الاجتماعية والثقافية بالمنطقة.

هذه المقاربة التاريخية ستمكننا من التعرف على التأثير الاستعماري بالمنطقة طيلة إستغلال الفسفاط فيها على المستوى العمراني والثقافي والاجتماعي. لكن قبل الشروع في كل هذه المحاور العامة من المرحلة الاولى من الدراسة، ونظرا لوجود منطقة الحوض المنجمي بولاية قفصة، فانه من الضروري تقديم الجهة بشكل عام على المستوى الجغرافي والبشري والتنموي.

المحور الاول

تقديم عام لولاية قفصة

تقديم عام لولاية قفصة

1- الموقع:

تقع ولاية قفصة بالجنوب الغربي للبلاد التونسية، وتحيط بها خمس ولايات في شكل هلال يصل شعاعه إلى 100 كلم. ويتميز مناخها بالقراري الجاف والحار بمناطق قفصة الجنوبية والقراري شبه جاف بمناطق قفصة الشمالية. وتتميز جهات الشمال من الولاية بالطابع الفلاحي، أما المناطق الجنوبية فإنها غنية بالفسفاط الذي اكتشف منذ 1883.

تتوزع المساحة الجمالية للولاية وفق الاستعمالات كما يلي: الأراضي المبنية حوالي 1.5 %، الأراضي الفلاحية حوالي 32 %، المراعي والغابات حوالي 43.6 %، المسطحات المائية والمناطق الرطبة حوالي 9.6 %، والأراضي الطبيعية الأخرى حوالي 13.3 %.



2- المعطيات الديموغرافية و السكانية بولاية قفصة:

سنحاول في هذه الدراسة تحيين الاحصائيات الرسمية للوضع الديموغرافي للجهة بالاعتماد على نسب الزيادة السكانية خلال السنوات الخمس الفارطة اي من سنة 2014 الى سنة 2020.

وفق إحصائيات سنة 2014 الصادرة بالتقرير الأولي للمعهد الوطني للإحصاء خلال شهر مارس 2016، فان جهة قفصة تعدد 337.3 ألف ساكن موزعين على 13 بلدية، وعلى مساحة تقدر بحوالي 7807 كلم². مما يعطي كثافة سكانية بحوالي 43 ساكن / كلم². وهي كثافة سكانية ضعيفة بالمقارنة مع الإمكانيات الترابية والطبيعية للجهة.

ويمكن القول ان نسبة الزيادة السكانية بالولاية منذ سنة 2004 الى سنة 2014 قد تجاوزت 3 %، اذ كانت 327900 ساكن سنة 2004، لتصل سنة 2014 الى حوالي 337300 ساكن. وهو ما يجعل من ولاية قفصة بشكل عام جهة جاذبة للسكان. ولقد تأكد هذا الانطباع من خلال وصول عدد سكان الولاية الى حدود غرة جانفي 2020 الى 352 ألف ساكن، مما يعطي نسبة زيادة سكانية بحوالي 4.7 % ما بين 2014 و 2020، وهي نسبة تتجاوز المعدل الوطني الذي لا يتجاوز 2.9 %.

يمكن تلخيص التطور السكاني بجهة قفصة (حسب المحافظات) ما بين 2004 الى حدود 2020 في الجدول المحين التالي:

عدد السكان			
2020	2014	2004	المعمدية
14941	14784	15159	بلخير
20695	20137	19942	القطار
39397	36482	32186	القصر
10567	10022	9407	قفصة الشمالية
108871	101142	90742	قفصة الجنوبية
15855	15306	14841	المظيلة
39154	38634	38938	المتلوي
21562	27012	31733	امر العرائس
26542	26976	27940	الرديف
11550	10048	8297	سيدي يعيش
22589	36746	34524	السند
4229	-	-	سيدي بوبكر
16129	-	-	زنوش
352481	337300	327900	الجملة

من خلال هذا الجدول، يتبين ان ارتفاع عدد سكان الولاية خلال 15 سنة الاخيرة تجاوز 25 ألف ساكن، الا ان ذلك لا يعني ان الزيادة السكانية قد شملت كل المعتمديات، ذلك ان المدن المنجمية لم يشملها هذا الارتفاع في عدد السكان، بل ان مدينة ام العرائس مثلا قد تراجع عدد سكانها بحوالي 9700 ساكن خلال هذه الفترة (اي حوالي 30 % من عدد سكانها لسنة 2004)، وهو ما يجعل من هذه المدينة المنجمية طاردة للسكان ارتباطا بتراجع المؤشرات التنموية بها على غرار بقية المدن المنجمية.

اما بالنسبة للمؤشرات الديمغرافية العامة بالجهة، وطبقا لإحصائيات 2014، بلغ عدد العائلات بجهة قفصة وفق إحصائيات 77964 عائلة، وهو ما يعطي متوسط معدل العائلة بالجهة بحوالي 4.35 فرد بالعائلة وهو ما يعد أكبر من المعدل الوطني الذي يساوي 4.05 فرد للعائلة.

أما عدد المساكن بالجهة فيقدر بحوالي 89946 مسكنا، مما يعني نظريا أن معدل امتلاك المسكن بالجهة يساوي 1.15 مسكن للعائلة. ولكن الحقيقة الميدانية عكس ذلك تماما، ذلك أن نسبة العائلات التي تملك مسكنا تقدر بحوالي 86 % فقط، أي أن 14 % من العائلات بالجهة لا تملك مسكنا. وفي المقابل هنالك عائلات تملك أكثر من مسكن. وهو ما يمثل عائقا اجتماعيا في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية والتي يمثل المسكن والحق فيه احدي ركائزها الأساسية.

كما تعتبر جهة قفصة شابة بامتياز، وذلك من خلال التركيبة العمرية لسكانها وفق ما يبينه الجدول التالي:

النسبة المئوية من عدد السكان	الجملة	ذكور	إناث	الفئة العمرية
15.2	51250	26250	25000	4-14 سنة
34	117500	57113	60300	15-34 سنة
41	141850	63350	78500	25-50 سنة

من خلال هذا الجدول، يتبين أن التركيبة السكانية لجهة قفصة تركيبة شابة حيث يمثل الشباب حوالي 34% من عدد السكان، كما أن الأطفال (ما بين 4 و 14 عاما) حوالي 15.2 %، مما يعني أن حوالي 50 % من سكان جهة قفصة من الشباب. وهو ما يطرح إشكالات مستقبلية كبيرة من خلال توفير الإمكانيات التعليمية والصحية والنقل والإقامة، إضافة إلى ما تطرحه هذه التركيبة السكانية من تحديات كبرى على مستوى طلبات الشغل والسكن وغيرها من المسائل المرتبطة بالبعد الاقتصادي والاجتماعي لهذه الشرائح العمرية الهشة.

كما يبين الجدول أن نسبة السكان ما بين 25 و 50 سنة تقدر بحوالي 41 %. وهي الفئة العمرية النشطة والتي تطالب حتما بالشغل والسكن والاستقرار الاجتماعي وبالماء الصالح للشرب، وبكل ما تستوجبه العدالة الاجتماعية بكل أبعادها.

3- مؤشرات التنمية البشرية بجهة قفصة:

الثراء الطبيعي لجهة قفصة، وتنوع ثرواتها من ناحية، والتركيبية السكانية الشابة والنشطة للجهة من ناحية أخرى، لا يعكس تدهور مؤشرات التنمية البشرية بها. حيث أن نسبة الفقر تقدر بحوالي 18 %، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع المعدل الوطني الذي لا يتجاوز 16 % وفق الأرقام الرسمية. كما أن نسبة الفقر المدقع تتجاوز 4.8 % مقابل 3.5 % على المستوى الوطني. وهو ما يعني أن نسبة الفقر العامة بالجهة تتجاوز 26.8 %، مما يعني تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بجهة غنية بالثروات الطبيعية وخاصة من مادة الفسفاط.

لقد كان لهذه المؤشرات انعكاس مباشر على نسبة البطالة بالجهة، حيث تتجاوز 25.5 % وفق معطيات سنة 2019، أي مرة ونصف المعدل الوطني. مع العلم أن نسبة البطالة في صفوف حاملي الشهادات الجامعية تتجاوز 40 % كنسبة عامة بالجهة ككل.

أما نسبة الأمية فتتجاوز 21.5 بالمائة كنسبة عامة، مع اختلاف كبير لهذه النسب بين المناطق، حيث تتجاوز نسبة الأمية بمناطق قفصة الشمالية ذات الطابع الفلاحي والريفي 35 %، في حين تتراجع هذه النسب بمناطق قفصة الجنوبية إلى حدود 14 % بالمتلوي.

كما أن نسبة التمدريس بالجهة تتجاوز 92 % بمناطق قفصة الشمالية، في حين تصل هذه النسبة إلى حدود 97 % بمدن الحوض المنجمي.

إن تدهور مؤشرات التنمية البشرية بجهة قفصة، وخاصة المتعلقة بالبطالة والأمية، يعكس بالضرورة واقعا اجتماعيا واقتصاديا منهجورا. كما انه ينبئ باحتقان اجتماعي وانتشار الاحتجاجات كنتيجة حتمية للتناقض الصارخ بين عدالة الطبيعة والجغرافيا وظلم التاريخ بهذه المنطقة.

4- مؤشرات التنمية الاقتصادية بالجهة:

بقيت التنمية في جهة قفصة وخاصة بمناطق الحوض المنجمي مرتبطة ارتباطا عضويا بنشاط استخراج الفسفاط سواء بشكل مباشر او بشكل غير مباشر.

ويرجع هذا التمشي التنموي منذ اكتشاف الفسفاط من طرف المستعمر الفرنسي سنة 1883. إذ انحصر النشاط بالجهة حول إستغلال الفسفاط. مما جعل شركة فسفاط قفصة تتحول تدريجيا الى دولة داخل الدولة باعتبارها الحاضنة الحقيقية للحياة الاقتصادية والاجتماعية للجهة بشكل كامل وذلك الى حدود سنة 1985.

ان هذا التوجه التنموي الذي حاول حصر الانشطة في الجهة حول الفسفاط فقط، قد غيب الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الجهة وخاصة الفلاحة والإمكانيات السياحية.

مقومات النشاط الفلاحي وواقعه بجهة قفصة

تمسح ولاية قفصة 7807.7 كلم مربع اي 780700 هـك. منها حوالي 269700 هـك اراضي قابلة للإستغلال الفلاحي خاصة بمناطق الولاية الشمالية وهو ما يمثل **34.5 %** من المساحة الجميلة للولاية. وتقدر المساحة الجميلة للأراضي الفلاحية المستغلة حاليا حوالي 230600 هـك اي **85.5 %** من المساحة الجميلة للأراضي القابلة للإستغلال الفلاحي.

تمثل الاراضي الغير قابلة للإستغلال الفلاحي حوالي 511070 هـك اي **65.5 %** من المساحة الجميلة للولاية، وتتكون خاصة من المراعي والجبال المنتشرة خاصة بمناطق الحوض المنجمي، اضافة الى الاراضي المالحة وبعض السباخ. ورغم اهمية مساحة الاراضي القابلة للإستغلال الفلاحي في الجهة، الا ان الوضعية العقارية لهذه الاراضي لازالت ولأكثر من 70 عاما تمثل عائقا هيكليا امام إستغلالها بشكل جيد ومثمر. اذ تمثل الاراضي الاشتراكية حوالي **58.6 %** من جملة المساحة الجميلة للجهة. في حين لا تملك الدولة سوى **35.4 %**، وأغلبها في شكل جبال الفسفاط بمناطق الحوض المنجمي. اما الخواص فلا يملكون الا **6 %** من الاراضي بالجهة وتتمركز اغلب هذه الملكيات الخاصة بمناطق قفصة الشمالية.

هذا على مستوى مقومات الفلاحة المرتبطة بالأراضي الزراعية. اما بالنسبة للموارد المائية بالجهة، فانه يمكن القول ان الإمكانات المائية الجوفية تقدر بحوالي 128 مليون متر مكعب في السنة، اضافة الى سد سيدي يعيش الذي تصل طاقة استيعابه 80.5 مليون متر مكعب، وسد وادي الكبير الذي دخل طور الإستغلال سنة 2018 وتقدر طاقة استيعابه بحوالي 20 مليون متر مكعب. لقد مكنت هذه الإمكانات المائية من احداث مساحات سقوية بالجهة تقدر بحوالي 31000 هـك (13.4 % من المساحة الجميلة للأراضي الفلاحية المستغلة فعليا)، موزعة على جل مناطق الولاية وخاصة بشمالها مثل مناطق سيدي يعيش ووادي الكبير وام القصاب والعقيلة والسقودود 1 والسقودود 2 وتبديت والدوارة ...

وتمتد المسالك الفلاحية على طول 3407 كلم، **31 %** منها فقط معبدة. مما يعكس تدني البنى التحتية للنشاط الفلاحي بالجهة ككل. وهي نتيجة حتمية للخيارات التنموية التي اهملت القطاع الفلاحي وامكاناته الطبيعية المتوفرة. ولا يعاني القطاع الفلاحي بالجهة فقط من الاشكالات العقارية وتدني البنى التحتية وخاصة المسالك التي تمثل العمود الفقري لتنقل الفلاحين واتاجهم بالجهة.

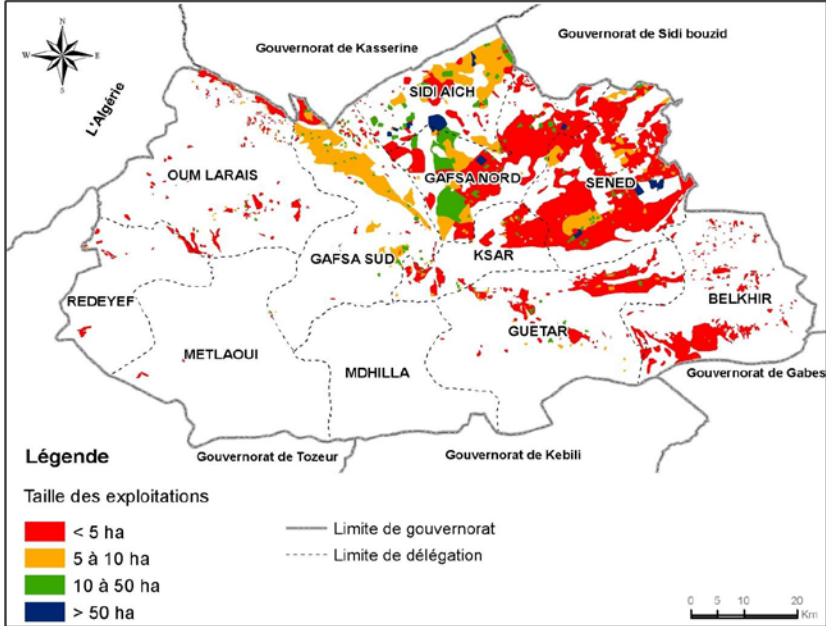
بل ان القطاع يعاني من اشكالات أعمق تتمحور حول:

- تشتت الملكيات وصغر المساحات بالنسبة للفلاح
- عدم توفر الماء وسيطرة الدخل عن القطاع واستنزافهم للثروة المائية لصالح انتاجات معدة مباشرة للتصدير وبتشجيع وتواطىء من الادارة التي ترى في هذه الاستثمارات جدوى اقتصادية، في حين انها تخدم المستثمر الفلاحي فقط وليس للشعب.

يمكن تلخيص المستغلات الفلاحية حسب المساحات في الجدول التالي:

النسبة	المساحة	النسبة	عدد المستغلين	حجم المستغلة
-	-	2,3	441	من غير ارض
6,2	16800	31,1	5841	من 0 الى 5 هكتار
13,1	35400	25,4	4778	من 5 الى 10 هكتار
50,9	137200	36	6766	من 10 الى 50 هكتار
29,8	80300	5,2	973	من 50 فأكثر
100	269700	100	18799	المجموع

تبين الخريط المصاحبة توزيع المستغلات الفلاحية حسب المناطق والمساحات (أطلس قفصة سنة 2010)



يتبين من خلال الجدول والخريطة ان 5% فقط من المالكين يستحوذون على حوالي 30% من الاراضي الفلاحية الصالحة للزراعة بالجهة من خلال ملكيتهم لأراضي تفوق 50 هكتار للمستغلة الواحدة. في حين 56.5% من الفلاحين لا تتجاوز ملكيتهم 5 هكتار.

رغم كل هذه الاشكالات التي يعاني منها القطاع الفلاحي بجهة قفصة والبلاد بشكل عام، فإنه يمكن القول ان القطاع قد شهد بعض التطور منذ 2008 الى الآن. اذ تطورت المساحات السقوية من 16750 هكتار سنة 2008 لتصل الى حدود 31000 هكتار سنة 2019. مما مكن من تنويع الانتاج وتطوره كميًا ونوعيًا. ذلك ان غراسة الزيتون شهدت تطورًا سريعًا وفي كل المناطق بالولاية مما رفع في عدد معاصر الزيتون الى 57 معصرة سنة 2019 بعدما كان عددها 27 سنة 2010.

كما تطور انتاج التمور والفسطق والتين واللوز بشكل واضح ولكنها ليست بالتطور الذي شهده قطاع الزيتون. ويمكن القول ان تراجع الدور الاقتصادي لشركة فسفاط قفصة في الجهة منذ بداية التسعينات قد دفع الجميع للبحث عن حلول ذاتية بديلة عن فسفاط فكانت الفلاحة الحل البديل المثالي للجهة رغم غياب السلطة في مجال الدعم والمساندة وتوفير الماء لصغار الفلاحين خاصة.

ويمكن تلخيص توزيع المساحات المستغلة فلاحيا(هكتار) حسب نوعية الغراسات كما يلي:

المجموع	التشجير	علف بعلي	علف سقوي	خضروات	بقوليات	حبوب بعلية	حبوب سقوية	المعتمدية
35601	29000	-	600	1650	-	2550	995	قفصة الشمالية
29887	22630	3000	525	1050	30	1950	245	قفصة الجنوبية
18093	13500	-	327	775	-	3225	300	القصر
23034	16450	450	260	150	-	4500	327	سيدي عيش
45217	42900	-	210	1650	-	15	720	السند
12741	12600	150	40	75	120	-	40	بالخير
5782	3780	-	22.5	1200	-	750	-	الريديف
2529	1900	-	22.5	105	-	525	15	المتلوي
10423	5460	450	102	1050	30	2750	525	امر العرائس
16506	12260	150	150	75	105	3750	75	القطار
-	-	-	-	-	-	-	-	المظيلة
230600	162000	4200	2250	7615	420	19850	3255	المجموع

لئن شهد الانتاج الفلاحي تطور كبير خاصة في بعض الغراسات مثل الزيتون والفسق واللوز، فان تربية الماشية بالجهة لم تشهد تطورا كبير بالمقارنة مع سنوات 2008 و2010، ويمكن ارجاع ذلك لارتفاع اسعار الاعلاف وسيطرة الاحتكارات في مجال توزيعها.

لذلك فان اعداد الثروة الحيوانية بالجهة بقيت شبه مستقرة على مستوى الاعداد وعدد المربين. بل يمكن القول ان تربية الابقار والجمال خاصة شهد تراجعا حاد بعد 14 جانفي لانعدام الامن من ناحية والارتفاع المهول في كلفة الاعلاف.

ويمكن تلخيص الثروة الحيوانية بالجهة وفق احصائيات 2018 كما يلي:

الارانب	الدجاج اللاحم	الدجاج البياض	النحل	الجمال	الماعر	الأغنام	الابقار	المعمدية
500	10700	40000	1750	350	3800	27000	1113	قفصة الشمالية
1200	5400	-	750	220	2700	31000	1229	قفصة الجنوبية
600	-	-	360	-	2000	15000	450	القصر
200	-	-	160	-	5100	30000	1838	سيدي عيش
900	25400	-	1050	230	2500	26000	377	السند
700	-	-	300	60	5000	20000	37	بالخير
400	5200	-	250	450	3000	12000	42	الرديف
800	27000	-	80	580	3200	15000	96	المتلوي
850	26300	-	250	290	2900	22000	451	امر العرائس
650	-	-	270	120	4500	13000	197	القطار
200	-	-	280	1200	3300	20000	46	المظيلة
7000	100000	40000	5500	3500	38000	231000	5876	المجموع

رغم اهمية النشاط الفلاحي بالجهة وتنوعه، الا انه لا يساهم الا بحوالي 13.4% في التشغيل وفق احصائيات 2018، وهو ما يؤكد ضعف دعم الفلاحة من طرف الدولة من ناحية، وعزوف الشباب خاصة عن العمل الفلاحي الذي بقي تقليديا في اغلب المستغلات الفلاحية بالجهة.

واقع النشاط الصناعي بجهة قفصة

امام هيمنة استخراج الفسفاط لأكثر من 130 عاما بجهة قفصة، وارتباطا بالخيارات التنموية المتبعة بالبلاد منذ 70 عاما، والتي تمحورت ولازالت حول الاستثمار على الشريط الساحلي فقط وتهميش باقي الجهات، فان النشاط الصناعي بالجهة لم يستطع ان ينمو او يحقق اقلعا كبيرا ارتباطا بأهمية الجهة اقتصاديا وعمرانيا وتاريخيا.

بل يمكن القول انه تم التعامل مع ولاية قفصة من طرف كل الحكومات المتعاقبة على الدولة التونسية لأكثر من 60 عاما بمنطق البقرة الحلوب، يقع إستغلال الفسفاط منها وتركها واهلها لمصيرهم.

كما انه ضعف القطاع الفلاحي، وتدني انتاجه ونتاجيته للأسباب التي تم ذكرها سابقا لم تمكن من احداث نسيج صناعي تحويلي خاصة بالنسبة للصناعات الغذائية.

كما ان البنية التحتية الصناعية وخاصة المتعلقة بالفضاءات الصناعية والطرق ووسائل النقل السريعة تعتبر غير قادرة على جلب الاستثمارات حيث تمتد الطرق المرقمة بالجهة على طول 578 كلم فقط، اضافة الى وجود سكك حديدية بطول 388 كلم.

كما ان البنى اللوجستية مثل الاتصالات والتكنولوجيا الصناعية لم تتطور قط بسبب اهمال الدولة للجهة من الناحية الصناعية. فباستثناء الاستثمار في استخراج الفسفاط ومعالجته بمناطق الحوض النجمي لا يوجد نسيج صناعي متطور بالجهة.

باستثناء فضاءات الانتاج والتحويل للفسفاط، تقتصر المناطق الصناعية بالجهة على المنطقة الصناعية بالعقيلة بقفصة والمنطقة الصناعية بالمتلوي وهي مناطق تتوفر على الحد الأدنى من البنى التحتية الضرورية لممارسة النشاط الصناعي. اما بقية المناطق فحتى وان وجدت وحدات صناعية فهي منتصبة في مناطق غير مهيأة للنشاط الصناعي.

كل هذه المعطيات جعلت من القطاع الصناعي لا يساهم الا بحوالي 15% فقط في مجال التشغيل بما فيه التشغيل بالحوض المنجمي. وهو ما يفسر ارتفاع نسبة البطالة في الجهة والتي تتجاوز 25.5%.

بلغت الأرقام، يلخص الجدول التالي واقع النشاط الصناعي وتشغيليته بالجهة وفق إحصائيات وكالة النهوض بالصناعة لسنة 2016:

المجموع	متنوع	خشب	كيمياء	صناعة الكهروإت	صناعة الميكانيك	صناعة النسيج و الملابس	صناعة مواد البناء	صناعات غذائية	المعتمدية
70	-	-	-	-	-	-	-	70	قفصة الشمالية
2155	100	125	185	750	55	650	170	120	قفصة الجنوبية
207	-	-	-	-	-	-	22	185	القصر
65	-	-	-	-	-	-	-	65	السند
18	-	-	-	-	-	18	-	-	بالخير
174	-	-	32	-	-	142	-	-	المتلوي
97	-	-	70	-	-	-	-	27	امر العرائس
252	-	-	165	-	-	-	32	55	القطار
1565	-	-	1120	-	95	350	-	-	المظيلة
4603	100	125	1572	750	150	1160	224	522	المجموع

ويمكن القول ان القدرة التشغيلية للنسيج الصناعي بالجهة يتمركز في قطاعين اثنين فقط وهما الصناعات الكيمائية المرتبطة بتحويل الفسفاط التجاري بمنطقة المظيلة والذي يشغل حوالي 34.5% من مجموع اليد العاملة الصناعية بالجهة، وقطاع النسيج والملابس الجاهزة الذي يشغل حوالي 26%. وهو ما يؤكد ضعف النسيج الصناعي وتهميشه بالجهة.

لن نقدم النشاط الاستخراجي للفسفاط في هذا المحور المتعلق بالجهة، بل سنتناوله بإطناب عند تقييم آثار نشاط شركة فسفاط قفصة على مناطق الحوض المنجمي في محور مستقل بهذا التقرير. اما بالنسبة للنشطة الصناعية الأخرى والخدمات، فانه يمكن القول انها في نفس الوضعية للقطاعات السالفة الذكر.

اذ بقيت الصناعات التقليدية في إطار العمل الحرفي البسيط والمتخصص في إنتاج المرقوم والزربية القفصية في إطار محافظ وغير ممكن ومتطور نظرا لانعدام مراكز التكوين والتأهيل المتطورة تقنيا وتكنولوجيا، إضافة الى ضعف التسويق لهذه المهن الحرفية والتي ترتبط حتما بالنشاط السياحي الداخلي والخارجي.

السياحة بالجهة بقيت سياحة عبور نحو قبلي وتوزر، رغم ما تزخر به الجهة من مقومات السياحة الجبلية والعلمية والايكولوجية، وهو ما يفسر قلة النزول السياحية بالجهة واقتصادها على نزلين فقط بمدينة قفصة، وهو ما يجعل من هذا القطاع هشاً وهامشياً على مستوى التشغيل والاستثمارات والمردودية.

امام تواضع اداء القطاعات المنتجة للثروة بالجهة كقطاع الفلاحة والصناعة والصناعات التقليدية والسياحة، فان ذلك سيؤثر على المبادلات التجارية وحركة البيع والشراء بالجهة. ففوق احصائيات الادارة الجهوية للتجارة بقفصة لسنة 2016، فان عدد المحلات التجارية بكل انواعها بكامل الولاية لا تتجاوز 4500 محلا تجاريا. مما يعكس ضعف قطاع التجارة بالجملة او بالتفصيل.

- مؤشرات التنمية الاقتصادية بجهة قفصة

بعد استعراضنا لاهم القطاعات الاقتصادية بالجهة وواقعها ومساهمتها التشغيلية، وانطلاقا من الدراسة التي انجزها المعهد العربي لرؤساء المؤسسات سنة 2018، يمكننا ان نلخص المؤشرات التنمية التنموية والاقتصادية لولاية قفصة فيما يلي:

• مؤشر التنمية لسنة 2018 لم يتجاوز 0.453، بل تراجع قليلا عما كان عليه سنة 2015 والمقدر بحوالي 0.467، وهو ما يعطي لجهة قفصة المرتبة 17/24 في مؤشر التنمية على المستوى الوطني. مما يعني ان الجهة في حالة تراجع تموي حتى بعد 14 جانفي 2011، وذلك باعتبار محافظة حكام تونس الجدد على نفس الخيارات التي سبق و ان تم اتباعها تجاه الجهة من قبل.

• مؤشر الجاذبية الترايية لجهة قفصة لسنة 2016 يساوي 1.92 ويجعلها تحتل المرتبة 14 على المستوى الوطني. وهذا المؤشر هو اقل من المعدل الوطني الذي يساوي 2.12

• اما بالنسبة لمؤشر مناخ الاعمال، فان جهة قفصة تحتل المرتبة 22 خلال سنة 2018 بمؤشر يساوي 2.12، مع العلم ان الجهة قد تأخرت 4 مراكز بالمقارنة مع سنة 2017 حيث كانت في المرتبة 18 وبمؤشر يساوي 2.35

• هذه المؤشرات السلبية والمراتب المتأخرة في مجال التنمية والجاذبية الترايية ومناخ الاعمال تعكس مؤشرات تموية واجتماعية أكثر قتامة، اذ تمثل البطالة حوالي 25.5%، ونسبة الفقر حوالي 8 %، ونسبة الفقر المدقع حوالي 3.6%. كما ان نسبة الامية تعد جد مرتفعة بالجهة من خلال وصولها الى مستوى 21.5 %

وتعكس هذه المؤشرات التنموية والاقتصادية والاجتماعية ضعف انجاز الاستثمارات المبرمجة، اذ تؤكد التقارير الرسمية ان جهة قفصة قد رصدت لها خلال الفترة 2019-2016 حوالي 1.026 مليار دينار، لم تنجز منها سوى 49 % فقط اي اقل من نصف المشاريع والاستثمارات المبرمجة.

المحور الثاني

المسار التاريخي لنشأة مدن الحوض المنجمي

المسار التاريخي لنشأة مدن الحوض المنجمي

1- مقدمة:

مدن الحوض المنجمي: الرديف وام العرائس والمتلوي والمظيلة ليست مدناً تاريخية مرتبطة بحضارات قديمة، بل هي مدن حديثة النشأة، ارتبط وجودها باكتشاف الفسفاط والشروع في استخراجها. أي أن هذه المدن أوجدها الفسفاط وارتبطت به سلباً كما إيجاباً. ذلك أنها لم تكن موجودة قبل 1881، فسكانها الحاليين كانوا أو أسلافهم بدأوا رحلاً في شكل قبائل تتحرك جنوباً - شمالاً وفق الفصول. كما تحرك بين القطرين التونسي والجزائري باعتبار أنها لا تعرف الحدود أصلاً.

وإذا كان ميلاد هذه المدن المنجمية مرتبط بالفسفاط إبان الاستعمار المباشر، فإنها بقيت كذلك بعد 1956، حيث واصل الفسفاط بناء هذه المدن واستيعاب يدها العاملة والقيام بدور الدولة الغائبة تماماً عليها منذ نشأتها.

فما هو المسار التاريخي لنشأة المدن المنجمية وكيف تطورت تبعاً وفق حضور الفسفاط وتخليه عنها.

2- الإطار العام لنشأة مدن الحوض المنجمي:

يمكن تلخيص نشأة مدن الحوض المنجمي بقصة في ثلاث مراحل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإستغلال الفسفاط و بشركة صفاقس- قفصة والتي أصبحت سنة 1974 شركة فسفاط قفصة CPG.

وترتبط المرحلة الأولى المصنفة على أنها الأكثر حسماً «بالعصر الذهبي» للفسفاط. فهي فترة الإستثمارات الضخمة، وإنشاء البنى التحتية للإستخراج التي استمرت حتى عام 1930. إذ تميزت الثلاثينيات بتضخم المدن الحديثة النشأة المرتبطة بتوسع إستغلال الفسفاط.

لكن إبان الازمة المالية العالمية لسنة 1929 والتي كانت لها تداعيات اجتماعية كبيرة على مدن الحوض المنجمي إلى سنة 1956، في علاقة بتراجع الإستثمارات الفسفاطية مقابل ارتفاع منسوب الهجرة لهذه المدن الجديدة، والتي فرضت توسعها بشكل دائري محاذ للمثال الهندسي الاوروي الذي تأسست ببداية الإستثمارات الكبرى لإستغلال الفسفاط قبل اسنة 1930

وتنتيجة لذلك، فإن الزحف العمراني لمدن الإستغلال، مع وجود تشابه لا جدال فيه، يتأثر بمجموعة من العوامل أهمها رحيل المديرين التنفيذيين الفرنسيين العاملين في الشركة والإيطاليين الذين عاشوا في المدن المجاورة للمدن الأوروبية حيث تم استبدال هؤلاء من قبل المديرين التنفيذيين للشركة الذين هم أساساً من المهاجرين من الساحل ومن تجمع قفصة والقصر. أما العامل الثاني حتى عام 1960، قامت الشركة ببناء 1118 وحدة سكنية. بلغ إجمالي عدد المساكن 2249 وفي سنة 1983 غادر

موظفي الشركة بعد تقاعدهم والذين تخلوا عن منازلهم لموظفي الإستغلال الجدد (التونسيون: المديرون المتوسطون والعمال المهرة).
ليتم استخدام المساكن الشاغرة لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الوافدين (التونسيين والعمال الأجانب).
وبالتالي، أدى معدل الشغور في المساكن التابعة للشركة وتوفرها تحت تصرف الوافدين الجدد إلى انخفاض ملحوظ في التوسع في المساكن في مدن الإستغلال.

فشركة الفسفاط لم تكن مجرد شركة توفر مواطن الشغل لعدد من العمال بل تحولت الى مؤسسة لمدن وحاضنة لها على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية والثقافية والرياضية والصحية. بل يمكن القول انها والى حدود السبعينات كانت توفر جل الخدمات العامة لجل سكان مدن الحوض المنجمي. اي انها كانت تقوم مقام الدولة بشكل كامل ولفترات زمنية كبيرة.

3- نشأة وتطور مدن الحوض المنجمي:

3-1 نشأة وتطور مدينة المتلوي

المتلوي هي الأولى والأكبر من بين مدن الحوض المنجمي الأربعة على جميع الاصعدة. تاريخياً، تأسست مدينة المتلوي في عام 1898، وتم الإعلان عن المدينة رسمياً بتاريخ 11 سبتمبر 1908. وتم توسيع محيطها البلدي بمرسوم بتاريخ 25 ماي 1978.

تقع مدينة المتلوي على بعد 40 كم جنوب غرب مدينة قفصة، وهي قلب الحوض المنجمي. تتميز المدينة بموقعها في أسفل سلسلة جبال المتلوي والرديف. التضاريس جبلية، تشكل من طرف كشرب، وتمتد إلى الشمال من خلال منطقة جبلية أيضاً، المقابلة لمقاطع الإستغلال (رواسب الفسفاط)، وتمتد منطقة أخرى من نفس النوع باتجاه الجنوب، مع منطقة مختلفة بمصطبة جيولوجية. إن الموقع الجغرافي للمدينة يمنحها دوراً مزدوجاً، أحدهما مرتبط بأنشطة الإستغلال، والآخر مرتبط بالأنشطة الزراعية.

مدينة المتلوي هي مدينة الفسفاط بامتياز من خلال كونها مكان اكتشافه لأول مرة سنة 1883 بمنطقة الثالثة. كما ارتباطاً تطورها بتطوير مناجم الفسفاط، ذلك انها احتضنت اول المناجم الاستخراجية الجوفية سنة 1885.

وهو ما فرض تركيز البنية التحتية الصناعية لإستغلال الفسفاط بداية من سنة 1887. فتم إنشاء خط سكة حديدي بين المتلوي وصفاقس على طول 243 كلم.

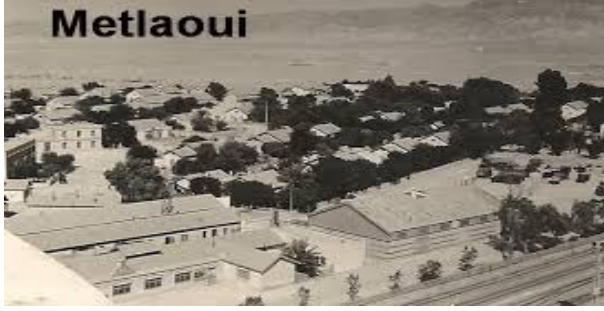


محطة القطارات بالمتلوي

لقد مكنت السكك الحديدية من نقل مادة الفسفاط الخام إلى ميناء صفاقس للتصدير. وللتاريخ، تم نقل أول شحنة من الفسفاط من المتلوي إلى صفاقس عبر خط السكك الحديدية نهاية عام 1889. لقد تطورت مدينة المتلوي باعتبارها مركز لاستخراج الفسفاط من الناحية الصناعية والناحية العمرانية وفق مجديدين اثنين:

- المحدد الصناعي: مواقع الانتاج الجوفية والسطحية وفضاءات معالجة وتثمين الفسفاط
- المحدد البشري: صعوبة استكمال خط سكة حديد المتلوي - قفصة - قابس حيث تم ربط خط سكة حديد توزر المتلوي بعد ذلك بقليل.





ويتطور البعد الاستخراجي والشميني لمادة الفسفاط، شهدت المدينة منذ نشأتها تطور عمري متقطع ومتأثر بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، فتراوحت في الفترة الاولى لنشأتها بين تطور سريع يتميز بعدم الاستقرار في قرى المهاجرين المحليين والمستوطنين الأورويين حيث ساهم بناء المدينة الأوروية زيادة نسبة عائدات المستعمر الفرنسي من عمليات إستغلال الفسفاط. الا انه بين عامي 1940 و1970 تم رصد انتشار المساكن الفوضوية والفصل الحضري وذلك على إثر إنشاء سلسلتين جديدتين في عام 1966 و1968 في منطقة التجفيف القديمة.

خلال سبعينيات القرن الماضي شهدت المدينة زحفا عمرانيا كبيرا، ادى إلى تطوير المدينة إلى وضعها الحالي. فاستقرت الامتدادات العمرانية الواحدة نحو جنوب المدينة بدعم وتوجيه من قبل المؤسسات العمومية السكنية SNIT و SPROLS خلال عام 1980. اما الجزء الجنوبي الشرقي والشمال الغربي للمدينة فكان مسرحا للمساكن العشوية والفوضوية غير المؤطرة من طرف مؤسسات الدولة المهمة بالإسكان.



صورة لمحطة القطارات خلال السبعينات
 (صورة للذكرى بعدما تم هدم البناية بعد 14 جانفي 2011)

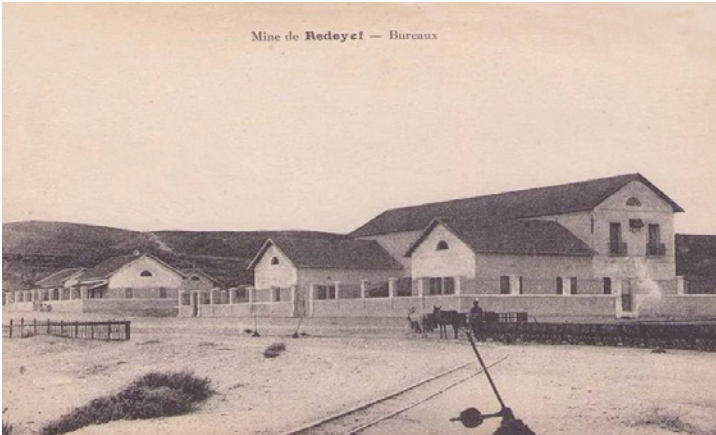
ومع بداية العام 1980 شهدت المدينة امتداد حضري نحو جنوب المدينة على إثر سلسلة اعمال موجهة تتمثل في بناء وحدات سكنية اجتماعية جديدة مما ساهم في نشأة مساكن غير مبرمج لها في الجزء الجنوبي الشرقي والشمال الغربي. نتيجة لذلك، شهدت المدينة تحولين جذريين مع ظاهرة مزدوجة: الاختناق المحيطي وتطوير «موقع المتلوي الجديد».

بشكل عام، تم بناء الكثير من المساكن في مدينة المتلوي بدون ترخيص. هذا هو التحضر غير القانوني في مناطق الارتفاع، وخاصة تلك المرتبطة بمناطق الإستغلال السطحي. مما حول المدينة إلى فضاء كبير للتوسع العمراني الفوضوي. واعتبارا لكل ما تم ذكره، أصبح الفضاء العمراني بالمدينة سنة 2016، يغطي ما يقارب 1380 هكتارًا، منها 170 هكتارًا تابعة للمناطق الصناعية المستغلة من طرف شركة فسفاط قفصة.

2-3- نشأة وتطور مدينة الرديف

تعتبر مدينة الرديف ثاني أكبر مدن الحوض المنجمي بعد المتلوي. حيث أعطى الرديف اسم مدينة الإستغلال المنجمي، التي تأسست عام 1906. قبل اكتشاف الفسفاط، كانت منطقة الرديف او ما يعرف بيئر الخفوس منطقة تجمع أكثر من كونها منطقة رعي، وكانت في السابق خالية من السكان إلى حد كبير. لدى نشأته وصف الرديف بأنه ليس مدينة أو قرية إنها مجموعة، معسكر إداري، ضاحية بلا مدينة ... لا شيء سوى الآلات والأسلاك الكهربائية والعربات والجبل.

تقع الرديف على بعد حوالي 75 كلم شمال غربي مدينة قفصة. موقعها الجغرافي في أسفل الجبل وفي بداية المنخفضات يمنحها دورًا مزدوجًا: الأول يرتبط بأنشطة الإستغلال المنجمي، والثاني مرتبط بالأنشطة الزراعية، لا سيما التشجير والرعي.



ارتبط تطور بلدة الرديف ارتباطاً وثيقاً بتطوير رواسب الفسفاط. تم اتخاذ القرار بفتح العملية في عام 1904. وبعد ذلك بعامين، بدأت المنشآت الصناعية والعمرائية بالإضافة إلى إنشاء خط سكة حديد بطول 42 كيلومترًا يربط المتلوي بالرديف، وهو ما مكن من تطوير وازدهار المدينة الحديثة النشأة خاصة خلال الفترة المتراوحة ما بين 1906 إلى 1920.

تطورت الاستثمارات وتطور الإسكان التلقائي بشكل كبير خلال هذه الفترة. يحتفظ هيكل المدينة بفئاته الاجتماعية من السكان الذين ينقسمون، مثل مدينة المتلوي، إلى ثلاثة طوابق وفقاً للمعادلة التالية: هناك ثلاثة شوارع، وثلاث فئات، وثلاث طبقات اجتماعية، كما تميز عام 1909 بافتتاح خط السكة الحديد التي ساعدت في تطوير نسق إنتاج الفسفاط.



بين عامي 1920 و1940: تميزت هذه الفترة بتطور إنتاج الفسفاط بالتوازي مع توسع المدينة في شكل من أشكال الفصل بين المساكن المخطط لها التي قامت بها الشركة والمساكن الفوضوية التي قام بها السكان الأصليون أو الوافدون الجدد من العديد من المناطق وخاصة من ليبيا والجزائر والمغرب.



صور تاريخية للمغازة العامة بالرديف سنة 1913



حالة المغازة العامة بالريديف اليوم

يمكن اعتبار الفترة ما بين 1940 و 1960، الأكثر جذبا للسكان من خارج دائرة السكان الاصليين. حيث تميز عام 1940 بظهور نواة منطقة مركزية متعددة الوظائف تسمى «سوق الريديف» يسكنها أجنب (الصوافة والطرابلسية والمغاربة) استقروا في جميع أنحاء وسط مدينة ريديف.

تم إنشاء منطقة تخزين بالقرب من المغسلة الحالية. لكن الأزمة الاقتصادية العالمية أدت إلى انخفاض حاد في إنتاج الفسفات. شهد عام 1950 تشغيل مصنع التخصيب مرة أخرى، مما ساعد على إنعاش نشاط المنجم. بعد عشر سنوات، تم بناء حي المحطة، حيث بدأت المجموعات الأفقية الوافدة الأولى في احتلال المدينة الذي أصبح أكثر وضوحًا.



بين عامي 1960 و2000: تميزت الفترة التي عقيت الاستقلال بسنوات قليلة التوسع العمراني الافقي، مما أدى إلى تهجير الاستخراج إلى الجنوب، فأخذت الانشطة بعيدا عن المركز الصناعي. وبالتالي تحولت الامتدادات العمرانية نحو الشرق، اي نحو الاراضي الواقعة فوق مواقع الإستغلال تحت الأرض القديم، مما يتسبب في خطر انهيار الأرض مما اضطر عدد من المديرين التنفيذيين الأوروبيين من مغادرة منازلهم التي تطورت في ما بعد بجميع أشكالها، مما يقود المدينة إلى وضعها الحالي.



بين سنتي 1965 و2000: بمساعدة بلدية الريدف، استأنف المجمع السكاني في عام 1967 برنامج إسكان يقوم على إنشاء مائة سكن شعبي في وسط وشرق المدينة وأضيفت إليها توسعة 10 فيلات. كما تم بناء مجموعة متكونة من 250 سكناً للعمال تمدد المدينة باتجاه الشرق، الأمر الذي يميل إلى تغيير ثقل التكتل أكثر فأكثر في هذا الاتجاه. في عام 1965، تم إنشاء المستشفى الجديد والمنطقة الصغرة متعددة الوظائف التي تحيط به.

بين عامي 2000 و 2016: شهدت المدينة امتداداً إلى الشمال الشرقي على طول الطريق المؤدي إلى قفصة وامتداداً طفيفاً إلى الجنوب الغربي، وبالتالي الابتعاد عن المغسلة ومناطق التخزين الخاصة بها. اقترح مثال التهيئة العمرانية بالريدف سنة 2009 توسعة تكون حضرية على المنحدر الذي يحد المدينة على الجانب الجنوبي والشمالي؛ يمكن أن تكون حضرية ولكن بتكلفة إعادة تأهيل عالية إلى حد ما.

تقع المناطق السكنية والمنطقة الصناعية في موقع سيئ بشكل خاص بالنسبة لبعضهما البعض، اعتماداً على الرياح السائدة. المركز متعدد الوظائف مجهز بشكل معتدل وذو موقع جيد بالنسبة للمدينة بأكملها. في معظمها فوضوية، خالية حقاً من جميع المرافق، الريدف مدينة مترامية الأطراف، حيث يندر البناء الرأسى، إن لم يكن غير موجود ومن هنا يمكننا القول أن الهيكل العمراني للريدف أفضل نسبياً من مدينة المتلوي.

3-3- نشأة وتطور مدينة ام العرائس

تقع مدينة ام العرائس على بعد 50 كم غرب مدينة قفصة، تأسست المدينة على الجانب الجنوبي من جبل سطح (صخور شديدة الصلابة) الذي يربط مدينة قفصة بأمر العرائس عبر وصلات جبل بن يونس سنة 1908.

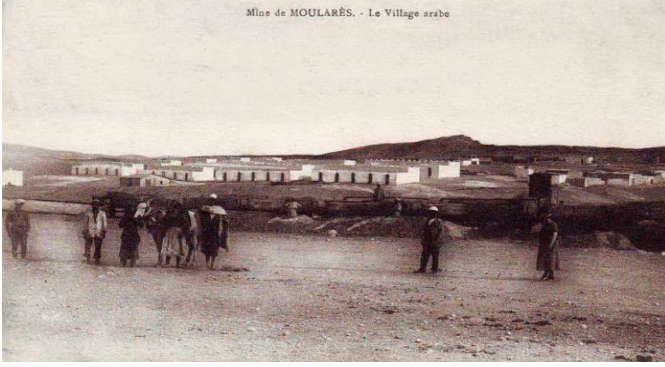
ام العرائس لديها مرافق صناعية تم إنشاؤها بعد الحرب العالمية الأولى على الرغم من الحصول على الودائع في عام 1906. أدت الأهداف التجارية للسلطات الاستعمارية إلى تأخير الإستغلال. كانت المدينة تعتمد على الرديف، منذ إنشائها وحتى الخمسينيات من القرن الماضي لقرب المسافة وللتطور العمراني والمؤسساتي للرديف آن ذاك، تم تأسيسها كبلدية عام 1956.

تبرز مدينة ام العرائس، من خلال البناء المتزامن للمدينة الأوروبية ومدن عمال المناجم، ولكنها منفصلة عن بعضها البعض حيث أخذت الشركة قضية عدم الاستقرار العمالي على محمل الجد. قبل عام 1930 تميز استيطان المدينة بمرحلتين رئيسيتين هما: الاستحواذ على الاراضي الغنية بالفسفاط (1902-1908)، يليه تركيب نواة حضرية (1918-1930).

انشأت المنطقة الصناعية المتولدة عن التركيب شبكات أساسية مختلفة؛ دوائر الفسفاط من المناجم إلى المقرات في القلب الحضري للمدينة، ثم إلى المتلوي. تبدأ التركيبات الصناعية بمنطقة التجفيف أولاً ثم، خزان التخزين، الذي كان يخزن في عشرينيات القرن الماضي 17000 طن من الفوسفاط التجاري.



بالرغم من أن ام العرائس هي أول مدينة إستغلال حيث تم إنشاء قرية العمال في نفس الوقت كقرية الأوروبيين، إلا أن الاهتمام بالفصل العنصري واضح. المنطقة المخصصة للقرية للمديرين التنفيذيين الأوروبيين (130 وحدة سكنية) هي منطقة حرة خاضعة للإشراف حيث يكون تعامد الإطارات وترتيب الوحدات السكنية صارمًا كما يظهر نحو 20 إلى 30 مسكنا، على الجانب الأخر من خط السكة الحديد إلى الشمال. إنها قرية العمال، وهي منفصلة تمامًا عن القرية الأوروبية.



بين عامي 1930 و1956 وقع الاهتمام بالفصل العنصري شهدت ام العرائس القليل من التحول من وجهة نظر صناعية وحضرية فكان تحضر فوضوي من نوع عفوي وشبه تقليدي ذو طابع عرقي يشغله بشكل رئيسي العمال غير المهرة من الشركة. تزامن مع شحن الخام عبر ميناء صفاقس منذ عام 1941 بدلاً من ميناء سوسة، حيث أزعج التنظيم الأولي للمدن مقارنة بمعدات التعدين والسكك الحديدية والتجفيف ومناطق التخزين.



بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ شكل آخر من أشكال الاستقرار في الظهور. عبر مساكن متناثرة تمتد إلى جنوب وشرق المدينة، على الرغم من أن إدارة الإستغلال المنجمي تميل إلى الحد من الفوضى وتحسين المناطق المأهولة (نفس الإجراء لمدن الإستغلال الأخرى).

لمدة 30 عامًا (من 1956 إلى 1986)، شهدت المدينة تطورًا حقيقيًا، كان بطيئًا بعض الشيء في بداية الاستقلال ولكنه ملحوظ بشكل واضح من عام 1965 حتى الثمانينيات. تميز هذا التحول في المقام الأول من خلال إنشاء نواة حضرية جديدة، مخططة إلى حد ما وفقًا لشبكة متعامدة بسيطة مقترنة بتكاثر الموائل التلقائية مجهزة ببعض البنى التحتية الأساسية ولكنها لا تأخذ في الاعتبار احتياجات السكان.

بعد عام 1986، اقتربت الامتدادات الحضرية من مواقع الإستغلال والتجفيف، وحتى بعض مراكز الإستغلال المصنفة حاليًا على أنها خطرة حيث تم غزو حوالي 80% من المساحات المخصصة بمثال التهيئة الترابية للمدينة لعام 1986 من قبل الإنشاءات الفوضوية. تتكون المدينة من ثلاث مجموعات متميزة، واحدة عن الأخرى: المنطقة الصناعية في الوسط، والقرية (أو المدينة الاستعمارية) إلى جانب المدن العمالية، والمسكن الفوضوية في ضواحي المدينة.

4-3- نشأة وتطور مدينة المظيلة

ظهر اسم المظيلة عام 1909 بعد اكتشاف رواسب الفسفاط تضم المنطقة الحضرية. المظيلة ثلاثة كيانات حضرية: محلية البرج ومحلية جبل المظيلة وبلدية المظيلة. تقع بلدة المظيلة على بعد 20 كلم جنوب قفصة، حيث يعتبر خام الفسفاط هو السبب الوحيد لوجود هذه المنطقة.

كانت مدينة المظيلة أول من خضع لخطة تطوير في حوض قفصة المنجمي، بناءً على دورها الاستخراجي وارتباطها وقربها من مدينة قفصة. تم تنفيذ هذه الخطة من قبل وحدة إدارة المشروع في عام 1979 وتم تحديثها في عام 2009. وقد مر التطور المكاني لمدينة المظيلة بأربع مراحل رئيسية. تتوافق المرحلة الأولى مع ولادة المدينة، وتمتد من عام 1900 إلى عام 1930.

يقتصر المركز الحضري للمظيلة على المدينة المركزية التي تم إنشاؤها في الأعوام من 1915 إلى 1920 والتي تشكل المركز الصناعي الحالي للمظيلة. تميزت الثلاثينيات بإنشاء مستوطنات منتشرة إلى الغرب من حي المركز بالإضافة إلى النواة الأولى.



اشتملت الأعمال التحضيرية للتعدين بين عامي 1920 و1923 على إنشاء خط سكة حديد بطول 15 كلم مع خط صفاقس - قفصة. في ذلك الوقت، كان الموقع بدائيًا جدًا؛ أقيم المنجم بالقرب من البرج، بعض المساكن الخدمائية، وتكنة صغيرة ومندوبًا للعمال المحليين. الغالبية العظمى من عمال المناجم يستقرون في أقرب مكان من الإستغلال في مساكن الكهوف.



تمتد المرحلة الثانية حتى الاستقلال: لم يبدأ تركيب القرية إلا بعد عام 1923 على الرغم من أن الخطط اتبعت بعضها البعض منذ عام 1920. أما بالنسبة للعمال المحليين، فقد تم التخطيط لإقامتهم على بعد جيد مبدئيًا من المؤسسات الهامة التي يعود تاريخها إلى عام 1921، والمعروفة في عام 1930، تحقيق جزئي. سيكون للأزمات الاجتماعية تداعيات كبيرة على تطور التكتل العمراني، لا سيما بعد عام 1936. تبتثق المشاكل المذكورة من الظروف المعيشية العامة حيث يغادر السكان كل عام. وتجدر الإشارة إلى أن السياسة الاستعمارية في الخمسينيات كانت سياسة زيادة الإنتاج دون الاستثمار الصناعي. وبالتالي فقد تجاهلت تمامًا أي شكل من أشكال التوسع العمراني المخطط له.

بين الاستقلال وثمانينيات القرن الماضي: بداية السبعينيات، تتوافق مع قمة توظيف الموظفين (العمال والمديرين التنفيذيين) وتزامن مع افتتاح وظائف التشغيل مع العلم أن أعمال الاستخراج لم تكن جيدة بعد. تم تنفيذ غالبية التوسعات الحضرية في الستينيات حتى الثمانينيات. بعد عشر سنوات، أصبحت سياسة الإسكان، أكثر وضوحًا من خلال إنشاء 100 مسكن شعبي وهي تشكل المرحلة الأولى من مجمع سكني كبير، بشكل خاص رتيب وكثيب، حيث سيشكل 270 مسكنًا في 1967 و1968 في المرحلة الثانية. حاليًا، هم غير مشغولين بسبب الرفض من المجمع الكيميائي التونسي.

خلال الثمانينيات: تميزت المدينة عمرانيا على مشارف وسط المدينة وتوسع حضري ضئيل غير مخطط لتوسعته من قبل السلطات. بدأ بإنشاء 432 وحدة سكنية، وهو لذلك سيكون مجمعا سكنيا

جديدًا يوضع على رأس المجمع السكني القديم وغير المتكامل. تطورت المساكن حول المدينة المركزية على طول المحاور الجنوبية الغربية والشمالية الشرقية وعلى الطريق المؤدية إلى قفصة. هذا التطور يحصر بشكل متزايد المركز الكبير للمظيلة في موقع هامشي، مما يزيد من تفكك المدينة، وبالتالي تقديم عقارات سكن العمال. المباني في بلدة المظيلة «كاملة القدم»، باستثناء عدد قليل من المباني المتناثرة، وتقع بشكل رئيسي في المنطقة الوسطى. حول المدينة المركزية، أصبح المركز الثانوي متدهورًا، بسبب القضاء على الفصل بين الأحياء المخططة والفضوية ولتطوير البلدية على طول طريق قفصة في مساكن غير مخططة في الغالب. هذا الغموض في التسيج العمراني يجعل أي محاولة للتنظيم وإعادة التأهيل مكلفة للاحتفاظ بالسكان. وهكذا، فإن المدينة محتلة من قبل تسلسل هرمي، الأول يتميز بالتخطيط الهندسي حصريًا من عمال CPG وشركة الإسكان SPROLS. والثاني لا يقدم طريقًا منتظمًا، بل يتم إنشاؤه من قبل مواطني المظيلة بمن فيهم عمال الشركة.

4- الخلاصة:

بعد استعراضنا بشكل ملخص للمسار التاريخي لنشأة مدن الحوض المنجمي، يمكننا القول انها ولدت من رحم الفسفاط وتطورت من خلال تطور إستغلاله خلال 130 سنة الماضية. كما تبين من خلال هذا الرصد التاريخي لنشأة وولادة مدن الحوض المنجمي انها كانت محضنة لموجات من الهجرة الداخلية والخارجية طيلة النصف الاول من القرن الماضي. وكان ذلك له التأثير الكبير على التنوع السكاني والتمازج الثقافي لهذه المدن. اذ كانت هجرة الاشقاء من ليبيا والجزائر والمغرب خاصة نموذج للوحدة بين الاشقاء والتعايش بشكل جعل احياءها تسمى بأسماء اشقائنا واطوانهم (حي الطرابلسية بالمتلوي والرديف) وحي الصوافة وحي المروك بالرديف.

كما ان تهيئة المستعمر لمدن الحوض المنجمي لم تكن لصالح العمال المحليين، بل لفائدة الجاليات الاوروبية التي اتت للعمل في استخراج الفسفاط. فكان معمار الأحياء على الطريقة الاوروبية لخلق مناخ غير بعيد عن دول العمال الاصلي لحثهم على البقاء في مناطق لم تكن معدة اصلا للاستقرار والسكن والعمل. اذ ان غالبية سكان المدن المنجمية سابقا كانوا رحلا لا يستقرون بها الا نادرا. فكان الفسفاط العامل الحاسم الذي فرض على هذه القبائل والرحل الاستقرار ولو بشكل نسبي في بداية القرن الماضي.

كما ترك المستعمر عند مغادرته مساكن ومغازات وملعب للتنس وقاعات للسينما وحدائق ومنتزهات كانت طبعا حكرا على العمال والفنيين الاوروبيين. وبعد المغادرة استقر بها المسؤولون الجدد لشركة الفسفاط. ولكن وامام غياب الدولة عن هذه المدن المنجمية التي بقيت تحت رحمة شركة فسفاط قفصة، فان كل هذه البنى التحتية وبمرور الزمن قد تقادمت وانهارت واصبحت خارج الخدمة، بعد التخلي التدريجي للشركة عن دورها الاجتماعي والاقتصادي، زد عليها غياب الدولة،

فما هو واقع هذه المدن حاليا؟

المحور الثالث

تشخيص واقع مدن الحوض المنجمي

تشخيص واقع مدن الحوض المنجمي

1- تمهيد:

مثل سنة 2008 لحظة فارقة في تاريخ الحوض المنجمي ومدنه. فهي اللحظة التي انتفض فيها اهالي الحوض المنجمي ضد الفقر والتهميش والاقصاء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ذلك انه يوم 5 جانفي من سنة 2008 خرجت مجموعة من السكان بمنطقة الريدف على إثر نتائج مناظرة انتداب بشركة فسفاط قفصة مطالبة بالشغل والحرية والكرامة الوطنية.

اذ ان هذا الشعار هو الذي امتد من 2008 من مناطق الحوض المنجمي ليشمل الحركة الاجتماعية التي انطلقت يوم 17 ديسمبر 2010. لذلك يمكننا القول ان ما حصل يوم 14 جانفي 2011 في تونس ليس الا امتدادا حتميا لما حصل في الريدف 2008.

لم تكن احداث الحوض المنجمي الا تعبيرة صادقة في إطار كتلة تاريخية بالمنطق القرامشي على رفض الإستغلال المجحف لثروات هذه المدن وتركها للفقر والتهميش والبطالة وتدني اسسط مرافق الحياة الاساسية بها.

فهذه المدن التي تضخ ملايين الدينارات يوميا لخزينة الدولة من خلال إستغلال الفسفاط تحرم حتى من الماء الصالح للشرب وابسط خدمات الصحة والتشغيل لأبناء العمال الذين أفنوا اعمارهم في العمل في دواميس الفسفاط المظلمة والمميتة. فما هو واقع هذه المدن الحالي بعد 130 سنة من إستغلال الفسفاط وبعد 12 سنة على احداث الحوض المنجمي، وبعد 10 سنوات على ما سمي بثروة 14 جانفي 2011 ؟

2- تشخيص واقع مدن الحوض المنجمي:

تقع مدن الحوض المنجمي: الريدف وأمر العرائس والمتلوي والمظيلة بالجنوب والجنوب الشرقي للولاية. وتعتبر هذه المدن مركز إستغلال الفسفاط بالبلاد ككل منذ حوالي 131 عاما.

يتميز الإطار الجغرافي للحوض المنجمي بالطابع الجبلي لجل المدن أين تنتشر مقاطع الفسفاط السطحية والمغاسل. كما تتميز مدن الحوض المنجمي بارتفاع نسبة سكان المدينة مقابل ضعف سكان الارياف ما عدى بمدينة أمر العرائس التي يتجاوز فيها سكان الارياف 27 بالمائة من العدد الجملي للسكان. بلغ عدد سكان الحوض المنجمي وفق إحصائيات 2014 حوالي 107 آلاف ساكن، ليتراجع خلال سنة 2020 الى حدود 103114 بنقص بحوالي 4 آلاف ساكن. وهو ما يعني ان هذه المدن طاردة للسكان وخاصة مدينة أمر العرائس التي تراجع عدد سكانها من سنة 2004 الى سنة 2020 بحوالي 10271 ساكن ما يمثل 32 % من العدد الجملي لسكان المدينة سنة 2004.

1-2- مدينة المتلوي

تعتبر المتلوي المدينة الأكبر بمنطقة الحوض المنجمي وثاني مدينة من حيث الأهمية بالولاية بعد مدينة قفصة. كما تمثل مدينة المتلوي ثقل إنتاج الفسفاط بالبلا، مما جعلها تحتضن جل المصالح المركزية والحيوية لشركة فسفاط قفصة.

■ المؤشرات الديموغرافية

قدر عدد سكان مدينة المتلوي سنة 2020 بحوالي 39155 ساكن بعد ما كان سنة 2014 38634 ساكنا، اي بزيادة ضعيفة لا تتجاوز 500 ساكن (نسبة 1.2%) خلال 6 سنوات الاخيرة. وهو ما يؤكد ان مدن الحوض المنجمي مدن طاردة للسكان لانعدام اسس الحياة الكريمة بها.

يلغ عدد الإناث 19499 وعدد الذكور 19656، مما يعطي نسبة الذكور بمدينة المتلوي تقدر بحوالي 50.2%. كما تعد مدينة المتلوي 8980 عائلة، بشكل يجعل معدل العائلة بالمدينة يقدر بحوالي 4.35 فرد/العائلة، وهو أكبر من المعدل الوطني الذي لا يتجاوز 4.05 فرد/العائلة.

تعتبر المتلوي مدينة شابة، حيث تقدر نسبة السكان ذات الشريحة العمرية ما بين 15 و35 سنة بحوالي 34%. اما أن نسبة السكان ذات الشريحة العمرية التي تتراوح ما بين 25 و50 سنة تقدر بحوالي 43 بالمئة، وهو ما يعني أن نسبة طالبي الشغل كبيرة بالمدينة، وأمام انعدام التنمية فان نسبة البطالة حتما ستكون مرتفعة.

كما يقدر عدد المنازل بحوالي 9959 منزلا، مما يعطي نظريا أن لكل عائلة بالمدينة 1.12 مسكنا. ولكن الحقيقية الميدانية بينت عكس ذلك تماما، إذ هنالك أكثر من 12% من العائلات لا تملك مسكنا.

نظرا لكبر المدينة سكانيا وعمرانيا، فان المتلوي تحتضن 10 أحياء سكانية وفق ما يبينه الجدول التالي:

الحي	المتلوي المركز	المتلوي المحطة	المزيرة	حي الأمل الغربي	حي الأمل الشرقي	الثالجة	المقرون	السقي الجنوبي	كريشة النعام	وادي العرنة
عدد السكان	4805	7335	4210	9116	1395	7153	1241	198	288	1974

يقدر سكان المناطق الحضرية بالمتلوي بحوالي 38538، مقابل 650 ساكنا فقط بالريف (بالتحديد بمنطقة السقدود 2)، مما يعطي نسبة السكن الحضري بالمدينة تقدر بحوالي 98.4%، وهي من ارفع النسب على المستوى الوطني.

■ مؤشرات التنمية البشرية

سنحاول في هذا الباب التعرض لمجمل مؤشرات التنمية البشرية بالمدينة والتي ترتبط اساسا بالتمدرس وواقع البطالة والفقر والامية وإطار العيش للسكان بشكل عام.

■ مؤشر التعليم و التمدرس

من خلال كتاب الاحصاء المدرسي للسنة الدراسية 2018-2019 الخاص بولاية قفصة، والصادر عن وزارة التربية، يقدر عدد التلاميذ والتلميذات بالتعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي بالمتلوي بحوالي 6491 تلميذة وتلميذ، مما يعطي نسبة تمدرس بحوالي 97%.

ويتوزع عدد التلاميذ حسب الجنس والمراحل التعليمية وفق الجدول التالي:

متوسط كثافة الفصل	مؤشر عدد القاعات / مؤسسة	عدد الفصول	عدد المؤسسات التربوية	عدد التلاميذ			
				الجملة	ذكور	اناث	
21,4	9,5	158	13	3380	1735	1645	المرحلة الابتدائية
22,2	27,7	140	7	1622	803	819	المرحلة الإعدادية
				1489	632	857	المرحلة الثانوي

■ مؤشر الفقر

وفق التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية، يتقدر نسبة الفقر بالمتلوي سنة 2016 بحوالي 22%، وهي نسبة اعلى من النسبة الوطنية المقدرة وفق الارقام الرسمية بحوالي 15.8%، وهي كذلك تتجاوز نسبة الفقر بإقليم الجنوب الغربي والمقدرة بحوالي 17.3%. وتمثل هذه النسبة المرتفعة للفقر بمدينة المتلوي القطب الاول لإنتاج الفسفاط في الحوض المنجمي دليل على فشل الخيارات التنموية المتبعة وتأكيد على ان خيارات الفسفاط تصرف خارج مواقع الانتاج الفعلية.

■ مؤشر الامية

تبلغ نسبة الامية بالمتلوي 13.6% وفق ارقام و احصائيات 2016، وهي نسبة اقل من النسبة الوطنية المقدرة بحوالي 19.3%. وهو دليل على ارتفاع نسبة التمدرس بالمنطقة التي لازال سكانها يراهنون على التعليم كمصعد اجتماعي رغم انسداد الافق للمتعلمين في هذا الوطن

■ مؤشر البطالة

امام تراجع دور شركة فسفاط قفصة في التنمية والتشغيل بالجهة ككل وبالمتلوي على وجه الخصوص، ارتفعت نسبة البطالة بالمدينة لتبلغ سنة 2017 رقما كبيرا قدر بحوالي 35.9%، وهي تقريبا ضعف المعدل الوطني للبطالة. كما تصل هذه النسبة الى حدود 44% بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية. وهي نسب مخيفة تجعل من المنطقة تحت فوهة بركان الاحتجاجات الاجتماعية المطالبة حصريا بالتشغيل.

■ مؤشّر الصحة

يوجد بالمدينة مستشفى محلي أطلق عليه اسم المستشفى الجهوي بعد تأهيل قسم الاستعجالي به وقسم التوليد، كما يوجد 4 مراكز للصحة الاساسية. كما ينتصب بالمدينة عدد من الاطباء للحساب الخاص وعدد من الصيدليات التي تؤمن بيع الادوية.

ورغم الكثافة السكانية للمدينة والتي تقترب من 40 ألف ساكن، الا ان البنية التحتية الصحية بالمدينة لا ترتقي الى مستوى الخدمات الصحية الاساسية للمواطنين. مما جعل المدينة مرتبطة كلياً بمجال الصحة بمدينة قفصة سواء في المؤسسات الصحية العمومية او المصحات الخاصة التي تفتقرها المدينة.

■ مؤشّر إطار العيش

يرتبط مؤشّر إطار العيش بالبنى التحتية للخدمات العمومية وتوفر المساحات الخضراء والحدائق العمومية ونسبة الربط بشبكة مياه الشرب وشبكة التطهير وطرق التصريف في النفايات. وبالنسبة لمدينة المتلوي، فانه يمكن القول انها كغيرها من مدن الحوض المنجمي مؤشرات إطار العيش فيها متدنية من خلال انتشار البناء الفوضوي وتراكم النفايات في كل مكان، وغياب مصب مراقب لطمر النفايات.

ورغم وجود محطة تطهير بالمدينة الا ان نسبة الربط بشبكة التطهير لا تتجاوز بالمدينة 41 بالمائة وهي نسبة ضعيفة لمدينة بها محطة تطهير لا تشتغل الا بحوالي 30 % من طاقتها الحقيقية (معالجة 1000 م³ / يوم فقط عوض 3000 متر مكعب/يوم مثلما هو مبرمج).

اما بالنسبة للربط بشبكة مياه الشرب فإنها تصل الى 96 % بالنسبة للسكن الحضري وتقل هذه النسبة في الارياف الى حدود 35 % فقط. لكن هذه المياه الموزعة من طرف الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه (SONEDE) لا تصلح للشرب نظرا لارتفاع نسبة الملوحة خاصة. مما يدفع جل السكان للتزود من الماء من الباعة المتجولين او شراء المياه المعلبة بالنسبة لمن له امكانيات مادية تسمح بذلك. كما ان الانقطاعات المتكررة للماء خلال السنوات الاخيرة جعلت من السكان مهددين بالعطش في كل وقت.

■ مؤشرات التنمية الاقتصادية

رغم ما تمثله المتلوي من ثقل في مجال استخراج وتجفيف مادة الفسفاط بالحوض المنجمي، الا ان مؤشرات التنمية الاقتصادية تؤكد على ارتفاع نسب الفقر والبطالة وتدني مؤشرات إطار العيش، وخاصة بعد تخلي شركة فسفاط قفصة عن دورها التنموي والتشغيلي منذ بداية تسعينات القرن الماضي.

كما ان المدينة لم تستفد من موقعها الاستراتيجي بوسط الحوض المنجمي والذي كان يسمح لها بان تكون حلقة وصل بين مدينة قفصة مركز الولاية وبقية المدن المنجمية الاخرى وخاصة ولاية توزر.

ويمكن تلخيص المؤشرات الاقتصادية والتنموية بمدينة المتلوي فيما يلي:

- حيث ان ضعف الموارد المائية بالمنطقة وقلّة الاراضي الفلاحية القابلة للإستغلال قلص من فرص النشاط الفلاحي الذي بقي تقليديا وهامشيا على مستوى الموارد المالية او المساهمة في التشغيل
- ورغم وجود منطقة صناعية في المدخل الجنوبي للمدينة، الا انها لم تجلب استثمارات عدى انتصاب بعض الوحدات ذات الانشطة الهامشية والتي ليست لها قدرة تشغيلية كبيرة، اضافة الى ضعف البنى التحتية واللوجستية بالمنطقة. كما ان ضعف مؤثر جاذبية الاعمال للجهة ككل قلص من حظوظ المدينة في ان تتحول الى قطب صناعي.
- ثم ان جل الخدمات المنتصبة بالمدينة مرتبطة بشركة فسفاط قفصة. وامام تراجع اداء ونتاج هذه الشركة خلال العشر سنوات الاخيرة، فان سوق الخدمات قد دخل مرحلة الموت السريري.

2-2 - مدينة أم العرائس

تعتبر مدينة ام العرائس ثالث مدينة منجمية من حيث عدد السكان والاهمية المرتبطة بإستغلال الفسفاط. وامام تراجع انتاج الفسفاط بالمدينة ان لم نقل انها خلال السنوات الاخيرة تحولت الى مجرد فضاء لغسيل الفسفاط، فإن اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية في حالة تحول دراماتيكيو خاصة على المستوى الديمغرافي.

■ المؤشرات الديموغرافية

يقدر عدد سكان مدينة ام العرائس وفق إحصائيات 2020 بحوالي 21562 ساكنا، منها 10901 إناث و10661 ذكور. مما يعطي نسبة الإناث بحوالي 50.56% من العدد الجملي للسكان بالمدينة.

وتمثل مدينة ام العرائس مثلا وطنيا للمدينة الطاردة للسكان، اذ تراجع عدد سكانها منذ 2004 الى 2020 بحوالي 10271 ساكن، ما يمثل 32% من عدد سكانها لسنة 2004 .

أما بالنسبة لعدد العائلات، فان مدينة أم العرائس تحتضن 4957 عائلة. وبالتالي فان معدل عدد أفراد العائلة بأمر العرائس يساوي 4.35 فرد، وهو ارفع من المعدل الوطني.

يسكن بالمدينة 17250 ساكنا، في حين يقدر عدد سكان الريف الراجعين بالنظر لمعتمدية أم العرائس بحوالي 4312 ساكنا.

مما يجعل نسبة سكان المدينة يقدر بحوالي 79%، وسكان الريف بحوالي 21%. وهي ارفع نسبة لسكان الريف بمدن الحوض المنجمي.

ويتوزع سكان مدينة أم العرائس على 7 تجمعات سكنية وهي كما يلي:

الدائرة	السويطير	الشنوفية	أم العرائس المحطة	أم العرائس المركز	سيدي بوبكر	أم القصاب	الحي
460	055	405	9300	7950	1850	1542	عدد السكان

تتميز التركيبة السكانية بأم العرائس بارتفاع نسبة الشباب، حيث تبلغ نسبة الشريحة العمرية 15-35 سنة حوالي 36 بالمائة من جملة عدد سكان المدينة. إضافة إلى أن نسبة الشريحة العمرية 50-25 سنة تبلغ حوالي 45 بالمائة، وهو ما يطرح إشكاليات ارتفاع طلبات الشغل.

■ مؤشرات التنمية البشرية

سنحاول في هذا الباب التعرض لمجمل مؤشرات التنمية البشرية بالمدينة والتي ترتبط اساسا بالتمدرس وواقع البطالة والفقر والامية وأطار العيش للسكان بشكل عام.

■ مؤشر التعليم والتمدرس

من خلال كتاب الاحصاء المدرسي للسنة الدراسية 2018-2019 الخاص بولاية قفصة، والصادر عن وزارة التربية، يقدر عدد التلاميذ والتلميذات بالتعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي بأم العرائس بحوالي 5558 تلميذة وتلميذ، مما يعطي نسبة تدرس بحوالي 97%.

ويتوزع عدد التلاميذ حسب الجنس والمراحل التعليمية وفق الجدول التالي:

متوسط كثافة الفصل	مؤشر عدد القاعات / مؤسسة	عدد الفصول	عدد المؤسسات التربوية	عدد التلاميذ			
				الجملة	ذكور	اناث	
20,2	7,6	155	14	3138	1651	1487	المرحلة الابتدائية
22,8	26,8	106	5	1213	586	627	المرحلة الإعدادية
				1207	468	739	المرحلة الثانوية

■ مؤشّر الفقر

وفق التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية، تقدر نسبة الفقر بمدينة ام العرائس سنة 2016 بحوالي 24 %، وهي نسبة تساوي مرة ونصف النسبة الوطنية المقدره وفق الارقام الرسمية بحوالي 15.8%، وهي كذلك تتجاوز نسبة الفقر بإقليم الجنوب الغربي والمقدرة بحوالي 17.3%. وتمثل هذه النسبة المرتفعة للفقر بمدينة ام العرائس دليل على تهميش المنطقة واهمالها تنمويا لعقود رغم ما تساهم به من انتاج الفسفاط بالحوض المنجمي.

■ مؤشّر الامية

تبلغ نسبة الامية 25.5 % وفق ارقام واحصائيات 2016، وهي نسبة أكبر من النسبة الوطنية المقدره بحوالي 19.3%. ويمكن ارجاع نسبة الامية بأمر العرائس بارتفاع نسبة سكان الريف والتي تصل الى 20%.

■ مؤشّر البطالة

امام تراجع دور شركة فسفاط قفصة في التنمية والتشغيل بالجهة ككل، ارتفعت نسبة البطالة بالمدينة لتبلغ سنة 2017 رقما كبيرا قدر بحوالي 37 %، وهي تقريبا ضعف المعدل الوطني للبطالة. كما تصل هذه النسبة الى حدود 46 % بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية. وهي نسب مخيفه تجعل من المنطقة بؤرة للتوتر وفضاء للعنف والجريمة المنظمة والاستقطاب الارهابي

■ مؤشّر الصحة

يوجد بالمدينة مستشفى محلي، ومركزان للصحة الاساسية، مع ما تعانيه هذه المؤسسات الصحية من نقص في المعدات والاختصاصات والاطباء. وهو ما يجعل البنية التحتية الصحية بالمدينة لا ترتقي الى مستوى الخدمات الصحية الاساسية للمواطنين. مما جعل المدينة مرتبط كليا بمجال الصحة بمدينة المتلوي او قفصة سواء في المؤسسات الصحية العمومية او المصحات الخاصة.

■ مؤشّر إطار العيش

يرتبط مؤشّر إطار العيش بالبنى التحتية للخدمات العمومية وتوفر المساحات الخضراء والحدائق العمومية ونسبة الربط بشبكة مياه الشرب وشبكة التطهير وطرق التصرف في النفايات. وبالنسبة لمدينة ام العرائس، فانه يمكن القول انها مؤشرات إطار العيش فيها متدنية من خلال انتشار البناء الفوضوي وتراكم النفايات في الاحياء وعلى الطرقات. اما نسبة الربط بشبكة التطهير فهي لا تتجاوز بالمدينة 31 بالمائة فقط وهي نسبة ضعيفة، مع غياب محطة التطهير، اضافة الى غياب المنتزهات والفضاءات الترفيهية.

يمثل التطهير أحد أهم المشاكل التي تعاني منها أم العرائس، وخاصة مكان تصريف مياه الصرف الصحي المجمعة من طرف الديوان الوطني للتطهير، حيث وأمام عدم وجود محطة تطهير، يقع تصريف المياه الصحية الملوثة على الطريق الرابطة بين الريف وأم العرائس مباشرة بالوادي، مما يتسبب دوريا في تصاعد الروائح الكريهة وتلويث الموائد السطحية خاصة بمنطقة تبيت الفلاحية والقريبة من مكان التصريف الحالي.

اما بالنسبة للربط بشبكة مياه الشرب فإنها تصل الى 94% بالنسبة للسكن الحضري لتهوي هذه النسبة في الارياف الى حدود 38% فقط. لكن هذه المياه الموزعة من طرف الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه (SONEDE) لا تصلح للشرب نظرا لارتفاع نسبة الملوحة. مما يدفع جل السكان للتزود من الماء من الباعة المتجولين او شراء المياه المعلبة بالنسبة لمن له امكانات مادية تسمح بذلك. كما ان الانقطاعات المتكررة للماء خلال السنوات الاخيرة جعلت من السكان مهددون بالعطش في كل وقت.

■ مؤشرات التنمية الاقتصادية

المؤشرات الاقتصادية لمدينة ام العرائس تؤكد ارتفاع نسب الفقر والبطالة والتهميش وتدني مؤشرات إطار العيش، وخاصة بعد تخلي شركة فسفاط قفصة عن دورها التنموي والتشغيلي منذ بداية تسعينات القرن الماضي، بسبب غلق وجزء هام من مقاطع الإستغلال لنفاذ المدخرات بالمنطقة ويمكن تلخيص المؤشرات الاقتصادية والتنموية لمدينة ام العرائس فيما يلي:

- رغم ضعف الموارد المائية بالمنطقة، فان المخزون العقاري من الاراضي الفلاحية خاصة بمنطقة الدوارة قد ساهم في تطوير النشاط الفلاحي، مما شجع عدد كبير من سكان مدينة ام العرائس بالاستقرار في هذه الربوع الريفية. ولقد كان لهذا التوجه الفلاحي الاثر الكبير في جعل المدينة تساهم بشكل فعال في انتاج العديد من الانواع الخضر والغلال وخاصة الزيتون والفسق.
- غياب الفضاءات الصناعية وتدني مؤشر جاذبية الاستثمار بالمنطقة جعل النشاط الصناعي شبه غائب.
- جل الخدمات المنتهبة بالمدينة مرتبطة بشركة فسفاط قفصة. وامام تراجع اداء و انتاج هذه الشركة خلال العشر سنوات الاخيرة، فان سوق الخدمات قد دخل مرحلة الموت السريري امام غياب الدولة وتراجع الجدور الاقتصادي لشركة فسفاط قفصة فان الجهة بقيت لمصيرها
- ارتباطا بموقعها الحدودي فان اغلب الشباب المعطل كان مضطرا للمغامرة بتجارة الحدود او ما يسمى « التهريب » ليضمنوا الحد الادنى من كرامتهم وكرامة من في كفالتهم
- انتشار الشغل الهش مثل شركات المناولة او شركة البيئة التي حاولت من خلالها السلطة منذ عهد بن علي بعد 2008 والى الآن استنزاف مقدرات شركة فسفاط قفصة في إطار مخطط ممنهج لتدمير الشركة والجهة بشكل عام.

3-2- مدينة المظيلة

تقع مدينة المظيلة بالجنوب الشرقي لمدينة قفصة، وهي المدينة الأقرب لها، حيث لا تتجاوز المسافة الفاصلة بينهما سوى 18 كلم. وتحتضن المدينة إضافة إلى مقاطع استخراج الفسفاط والمغاسل، وحدتين لتحويل الفسفاط التجاري إلى أسمدة وحوامض تابعة للمجمع الكيميائي التونسي.

■ المؤشرات الديموغرافية

تعتبر المظيلة الأصغر من حيث عدد السكان بالمقارنة مع بقية مدن الحوض المنجمي، إذ يبلغ عدد سكانها وفق الإرقام الرسمية لسنة 2020 حوالي 15855 ساكنا. ويمثل الإناث 7792 والذكور 8063. مما يعطي نسبة الإناث بحوالي **49.15%** من العدد الجملي لسكان المدينة. مع العلم ان عدد سكان المظيلة سنة 2014 كان في حدود 15306، مما يعني ان الزيادة السكانية للمدينة خلال 6 سنوات الاخيرة كانت ضعيفة في حدود 540 ساكن تقريبا. وهو ما يعني ان المظيلة ليست جاذبة للسكان والاقامة مثل بقية مدن الحوض المنجمي الاخرى.

يبلغ عدد العائلات بالمدينة 3373، مما يجعل معدل أفراد العائلة بمدينة المظيلة 4.70، وهو الأرفع بولاية قفصة ككل ويتجاوز بكثير المعدل الوطني الذي لا يتجاوز 4.05 فرد/العائلة. كما يبلغ عدد المنازل بالمدينة 3569، وهو ما يعطي فارقا صغيرا مع عدد العائلات بالمنطقة، خلافا لبقية مدن الحوض المنجمي والذي يتجاوز فيه عدد المنازل عدد العائلات بأكثر من 500. وهذا يجعلنا نفهم تأثير قرب المظيلة من مدينة قفصة، أي أن السكان يفضلون بناء منزل والإقامة بقفصة عوض عن المظيلة وخاصة بالنسبة لمن له أبناء يدرسون بالمركب الجامعي بقفصة أو بالمعهد النموذجي أو لأسباب مهنية.

يتوزع سكان مدينة المظيلة على أربعة تجمعات سكنية:

السقي	سهيب	حي العمال	المظيلة المركز	الحي
317	2302	4225	8902	عدد السكان

يمثل عدد سكان المدينة 13127 أي نسبة 82.7 بالمائة من العدد الجملي للسكان، في حين لا يتجاوز سكان الريف 2619 ساكنا أي بنسبة 17.3 بالمائة فقط. ويمكن القول أن التركيبة السكانية للمظيلة لا تختلف عن باقي مدن الحوض المنجمي، حيث تتميز بارتفاع نسبة الشباب، والتي تتجاوز 32 بالمائة من العدد الجملي للسكان، إضافة إلى وفرة عدد طالبي الشغل من خلال وصول نسبة الشريحة العمرية 50-25 سنة إلى 44 بالمائة.

■ مؤشرات التنمية البشرية

سنحاول في هذا الباب التعرض لمجمل مؤشرات التنمية البشرية بالمدينة والتي ترتبط اساسا بالتمدرس وواقع البطالة والفقر والامية وأطار العيش للسكان بشكل عام.

■ مؤشر التعليم و التمدرس

من خلال كتاب الاحصاء المدرسي للسنة الدراسية 2018-2019 الخاص بولاية قفصة، والصادر عن وزارة التربية، يقدر عدد التلاميذ والتلميذات بالتعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي بالمظيلة بحوالي 2795 تلميذة وتلميذ، مما يعطي نسبة تمدرس بحوالي **95%**.

ويتوزع عدد التلاميذ حسب الجنس والمراحل التعليمية وفق الجدول التالي:

متوسط كثافة الفصل	مؤشر عدد القاعات / مؤسسة	عدد الفصول	عدد المؤسسات التربوية	عدد التلاميذ			
				الجملة	ذكور	اناث	
20,1	7,6	74	8	1489	759	730	المرحلة الابتدائية
23,7	26,0	55	3	711	384	327	المرحلة الإعدادية
				595	242	353	المرحلة الثانوية

■ مؤشر الفقر

وفق التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية، تقدر نسبة الفقر بمدينة المظيلة سنة 2016 بحوالي 19 %، وهي نسبة اعلى بقليل من النسبة الوطنية المقدرة وفق الارقام الرسمية بحوالي 15.8%، وهي أكبر بقليل من نسبة الفقر بإقليم الجنوب الغربي والمقدرة بحوالي 17.3 % . ويمكن ارجاع نسبة الفقر هذه بالمظيلة بالمقارنة ببقية مدن الحوض المنجمي لقرتها من مركز الولاية وبالتالي الاستفادة من عدة فرص في التشغيل والدعم.

■ مؤشر الامية

تبلغ نسبة الامية 15.4 % وفق ارقام واحصائيات 2016، وهي نسبة اقل من النسبة الوطنية المقدرة بحوالي 19.3%. ويمكن ارجاع ضعف نسبة الامية لارتفاع نسبة سكان المدينة وقرب المنطقة من مدينة قفصة.

■ مؤشر البطالة

نظرا لقرب مدينة المظيلة من مركز الولاية، اضافة الى وجود المجمع الكيميائي التونسي بجانب شركة فسفاط قفصة، فان نسبة البطالة بالمدينة سنة 2017 تساوي 24.8 %، وهي تقريبا الاضعف في الحوض المنجمي. كما لا تتجاوز نسبة البطالة لحاملي الشهادت العليا 39 % . وهي نسبة رغم ارتفاعها الا انها الاضعف في الحوض المنجمي.

■ مؤشر الصحة

يوجد بمدينة المظيلة مستشفى محلي، ومركز للصحة الاساسية، مع ما يعاينه المستشفى المحلي من نقص في المعدات والاختصاصات الطبية. وهو ما يجعل البنية التحتية الصحية بالمدينة لا ترتقي الى مستوى الخدمات الصحية الاساسية للمواطنين. مما جعل المدينة مرتبطة كليا بمجال الصحة بمركز الولاية قفصة.

■ مؤشر إطار العيش

يرتبط مؤشر إطار العيش بالبنى التحتية للخدمات العمومية وتوفر المساحات الخضراء والحدائق العمومية ونسبة الربط بشبكة مياه الشرب وشبكة التطهير وطرق التصريف في النفايات. وبالنسبة لمدينة المظيلة، فإنه يمكن القول ان مؤشرات إطار العيش فيها أفضل من بقية مدن الحوض المنجمي. من خلال ضعف انتشار البناء الفوضوي وتحسن حالة الطرقات داخل الفضاء البلدي. اما بالنسبة للفضاءات الترفيهية والحدائق العمومية فإنها غائبة عن المنطقة تماما.

بالنسبة للربط بشبكة مياه الشرب فإنها تصل الى 95% بالنسبة للسكن الحضري، ولا تتجاوز هذه النسبة في الريف 35%. لكن هذه المياه الموزعة من طرف الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه (SONEDE) لا تصلح للشرب.

كما تجدر الإشارة في هذا المجال الى تعرض المنطقة خلال السنوات الاخيرة الى الانقطاعات المتكررة للماء، مما جعل السكان مهددون بالعطش في كل وقت. بالنسبة للتطهير، فوجب القول ان مدينة المظيلة لازالت غير متبناة من طرف الديوان الوطني. مما يطرح سؤالا محوريا حول طرق تصريف مياه الصرف الصحي للمدينة بكاملها، وما يخلفه انعدام التطهير من تلوث للمياه والتربة، وما يتسبب فيه من تدهور لإطار العيش والصحة العامة، ويساهم بشكل مباشر في انتشار العديد من الأمراض مثل البو صفير وغيرها من الأمراض المرتبطة بتلوث الماء.

■ مؤشرات التنمية الاقتصادية

مؤشرات التنمية البشرية التي تم ذكرها سابقا، تؤكد ان منطقة المظيلة قد استفادت ولو نسبيا من قربها من مدينة قفصة كمرکز للولاية، اضافة الى استفادتها من الاستثمارات التي انجزتها شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي من خلال انجاز وحدة تحويل الفسفاط الجديدة الى جانب الوحدة القديمة. كما ان المظيلة تشتمل على مقاطع استخراج كبرى للفسفاط بمنطقة «سهيب» و«مرندة»، مما مكن الجهة من الاستفادة من معسلتين للفسفاط. واما هذه الاستثمارات العمومية الكبرى، ففهم تراجع نسبة البطالة في المظيلة، اذ المجمع الكيميائي لوحده يوفر حوالي 980 موطن شغل.

كما تمثل منطقة السقي والبرج مناطق فلاحية وخاصة في مجال تربية الماشية والجمال لتوفر مراعي كبيرة بمنطقة السقي.

اما بالنسبة للنشاط الصناعي، فان المنطقة لا توجد بها فضاءات صناعية عدى مناطق شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي. كما ان قرب المدينة من قفصة حرهما امكانيات تركيز وحدات صناعية. ذلك ان المستثمر الخاص يفضل الاستثمار في قفصة أفضل من باقي مدن الحوض المنجمي. كما عامل الاستقرار الاجتماعي وكثرة الاحتجاجات الشعبية بهذه المناطق جعلت جاذبيتها ضعيفة جدا للاستثمار الخاص والعام.

4-2- مدينة الريدف

تعتبر مدينة الريدف ثاني أكبر مدن الحوض المنجمي وأقدمها، حيث تكونت كتجمع سكني منذ بداية القرن العشرين إبان الاستعمار الفرنسي. ويمكن لهذه الصورة أن تعكس العمق التاريخي لهذه المدينة التي شهدت أول انتفاضة ضد حكم بن علي خلال جانفي 2008.

■ المؤشرات الديموغرافية

وفق إحصائيات 2020، يسكن حاليا مدينة الريدف 26542 ساكنا، يمثل الإناث 13536 والذكور 13006، مما يجعل نسبة الإناث تقدر بحوالي 51 بالمائة من العدد الجملي للسكان.

يوجد بالمدينة 5925 عائلة، مما يعطي معدل أفراد الأسرة بالريدف بحوالي 4.48 وهو ثاني ارفع معدل بعد المظيلة بمنطقة الحوض المنجمي. اما عدد المنازل فيقدر بحوالي 6513 بفارق يتجاوز 588 عن عدد العائلات.

يتوزع سكان مدينة الريدف على 5 تجمعات سكنية كما يلي:

الحي	الريدف المركز	الريدف المحطة	الريدف الشمالية	الريدف الجنوبية	تبدت
عدد السكان	2058	12427	3852	7144	1155

يمثل السكن الحضري بالريدف حوالي 92.7 بالمائة مقابل سكن ريفي بحوالي 7.3 بالمائة ممثلا خاصة بمنطقتي تبدت والسقودود 1 الفلاحية.

تتميز التركيبة السكانية بالمدينة بارتفاع عدد أفراد الشريحة العمرية 35-15 عاما إلى حوالي 35 بالمائة، كما ترتفع نسبة الشريحة العمرية ما بين 50-25 سنة إلى حدود 44 بالمائة. ولهذه التركيبة السكانية تحديات كبيرة على مستوى الطلبات المتزايدة للتعليم والخدمات الصحية وطلبات الشغل، في ظل واقع تنموي متردي.

■ مؤشرات التنمية البشرية

سنحاول في هذا الباب التعرض لمجمل مؤشرات التنمية البشرية بالمدينة والتي ترتبط اساسا بالتمدرس وواقع البطالة والفقر والامية وأطار العيش للسكان بشكل عام.

■ مؤشر التعليم والتمدرس

من خلال كتاب الاحصاء المدرسي للسنة الدراسية 2019-2018 الخاص بولاية قفصة، والصادر عن وزارة التربية، يقدر عدد التلاميذ والتلميذات بالتعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي بمدينة الريدف بحوالي 5498 تلميذة وتلميذ، مما يعطي نسبة تمدرس مرتفعة بحوالي 97 %.

ويتوزع عدد التلاميذ حسب الجنس والمراحل التعليمية وفق الجدول التالي:

متوسط كثافة الفصل	مؤشر عدد القاعات / مؤسسة	عدد الفصول	عدد المؤسسات التربوية	عدد التلاميذ			
				الجملة	ذكور	اناث	
21,7	7,3	138	14	2990	1592	1398	المرحلة الابتدائية
22,8	28,6	110	5	1323	671	652	المرحلة الإعدادية
				1185	492	693	المرحلة الثانوية

■ مؤشر الفقر

وفق التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية، تقدر نسبة الفقر بمدينة الريف سنة 2016 بحوالي 22 %، وهي مرة ونصف النسبة الوطنية المقدرة وفق الارقام الرسمية بحوالي 15.8 %، وهي اعلى بكثير من نسبة الفقر بإقليم الجنوب الغربي والمقدرة بحوالي 17.3 %. ويمكن ارجاع نسبة الفقر هذه بتراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي لشركة فسفاط قفصة، اضافة الى غياب شبه كلي للدولة منذ 56 بهذه المنطقة رغم ما تزخر الريف من امكانات فسفاطية وطبيعية هامة يمكن ان تساهم في النهوض بالمنطقة لو كانت الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للدولة موجودة.

■ مؤشر الامية

تبلغ نسبة الامية 13.5 % وفق ارقام واحصائيات 2016، وهي نسبة اقل من النسبة الوطنية المقدرة بحوالي 19.3 %. ويمكن ارجاع ضعف نسبة الامية لارتفاع نسبة سكان المدينة من ناحية، ورهان الاهالي المتواصل على التعليم كمصعد اجتماعي من ناحية اخرى.

■ مؤشر البطالة

امام تراجع دور شركة فسفاط قفصة في التنمية والتشغيل بالجهة ككل، وبالريف على وجه الخصوص، ارتفعت نسبة البطالة بالمدينة لتبلغ سنة 2017 رقما قياسيا قدر بحوالي 39 %، وهي تقريبا ضعف المعدل الوطني للبطالة من ناحية، والاعلى بالمقارنة ببقية مدن الحوض المنجمي من ناحية اخرى. كما تصل هذه النسبة الى حدود 46 % بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية وهي الاعلى بعد تطاوين التي تصل فيها النسبة الى حدود 53 %. انها نسب مخيفة تجعل من المنطقة تحت فوهة بركان الاحتجاجات الاجتماعية المطالبة حصريا بالتشغيل.

■ مؤشر الصحة

يوجد بمدينة الريدف مستشفى محلي، ومركزين للصحة الاساسية، مع ما يعاينه المستشفى المحلي من نقص في المعدات والاختصاصات الطبية. وهو ما يجعل البنية التحتية الصحية بالمدينة لا ترتقي الى مستوى الخدمات الصحية الاساسية للمواطنين، مما جعل المدينة مرتبطين كلياً بمجال الصحة بالمتلوي او بقفصة المدينة.

■ مؤشر إطار العيش

يرتبط مؤشر إطار العيش بالبنية التحتية للخدمات العمومية وتوفر المساحات الخضراء والحدائق العمومية ونسبة الربط بشبكة مياه الشرب وشبكة التطهير وطرق التصريف في النفايات. وبالنسبة لمدينة الريدف، فإنه يمكن القول ان مؤشرات إطار العيش تعد اليردأ في الحوض المنجمي. من خلال تدني حالة الطرقات والمرافق العامة وخدماتها. اضافة الى انتشار النفايات في الاديوية وعلى مشارف الاحياء السكنية. اما بالنسبة للفضاءات الترفيهية والحدائق العمومية فإنها غائبة عن المنطقة تماماً.

بالنسبة للربط بشبكة مياه الشرب فإنها تصل الى 97% بالنسبة للسكن الحضري، ولا تتجاوز هذه النسبة في الارياف 30%. لكن هذه المياه الموزعة من طرف الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه (SONEDE) لا تصلح للشرب، لارتفاع نسبة الملوحة والكاربونات اضافة الى ارتفاع مادة الفليور بها. ولهذا الاسباب لا يستعمل غالبية سكان الريدف هذه المياه للشرب، بل يلجؤون الى التزود بالماء للشرب من الباعة المتجولين او استعمال المياه المعلبة.

كما تجدر الاشارة في هذا المجال الى تعرض المنطقة خلال السنوات الاخيرة الى الانقطاعات المتكررة للماء. بالنسبة للتطهير، تبلغ نسبة الربط بشبكة التطهير 40% مع عدم وجود لمحطة تطهير، وبالتالي فمياه الصرف الصحي المجمعة من طرف الديوان الوطني للتطهير تصرف في وادي الريدف ذات الخصائص الجيولوجية الرملية النفاذة، مما يعرض المياه السطحية والجوفية للتلوث الدائم ويؤثر بالضرورة على الصحة والسلامة العامة للسكان.

مع العلم ان مصالح الديوان الوطني للتطهير بقفصة قد اعلنت عن طلب عروض لإنجاز محطة التطهير بالريدف و ام العرائس و ذلك خلال السنة الحالية 2021 .

■ مؤشرات التنمية الاقتصادية

المؤشرات الاقتصادية لمدينة الريدف تؤكد ارتفاع نسب الفقر والبطالة والتهميش وتدني مؤشرات إطار العيش، وخاصة بعد تخلي شركة فسفاط قفصة عن دورها التنموي والتشغيلي منذ بداية تسعينات القرن الماضي.

ويمكن تلخيص المؤشرات الاقتصادية والتنموية بالريدف فيما يلي:

- رغم ضعف الموارد المائية بالمنطقة، فان المخزون العقاري من الاراضي الفلاحية خاصة بمنطقة السقدود والظهيرية قد ساهم في تطوير النشاط الفلاحي، مما شجع عدد كبير من

سكان مدينة الريف الى الاستقرار في هذه الربوع الريفية. ولقد كان لهذا التوجه الفلاحي الأثر الكبير في جعل المدينة تساهم بشكل فعال في إنتاج العديد من الانواع الخضر والغلل وخاصة التمور والخضر .

- غياب الفضاءات الصناعية وتديني مؤشر جاذبية الاستثمار بالمنطقة جعل النشاط الصناعي شبه غائب.
- جل الخدمات المنتصبة بالمدينة مرتبطة بشركة فسفاط قفصة. وامام تراجع اداء واتساح هذه الشركة خلال العشر سنوات الاخيرة، فان سوق الخدمات قد دخل مرحلة الموت السريري
- امام غياب الدولة وتراجع الجدور الاقتصادي لشركة فسفاط قفصة فان الجهة بقيت لمصيرها
- ارتباطا بموقعها الحدودي فان اغلب الشباب المعطل كان مضطرا للمغامرة بتجارة الحدود او مايسمى « التهريب » ليضمنوا الحد الادنى من كرامتهم وكرامة من في كفاتهم
- انتشار الشغل الهش مثل شركات المناولة او شركة البيئة التي حاولت من خلالها السلطة منذ عهد بن علي بعد 2008 والى الآن استنزاف مقدرات شركة فسفاط قفصة في إطار مخطط ممنهج لتدمير الشركة والجهة بشكل عام.

3-الخلاصة:

بناء على ما تقدم ذكره حول الواقع الديمغرافي والتركيبة السكانية لجهة قفصة بشكل عام، ولمدن الحوض المنجمي بشكل خاص، وجب التأكيد على أن مدن الحوض المنجمي بقدر ما تمثل وحدة جغرافية وجيولوجية، فإنها تمثل وحدة اقتصادية واجتماعية، بل يمكن القول أن التركيبة السكانية والواقع الديموغرافي يتشابه بشكل كبير.

مما جعل كل المؤشرات المتعلقة بالتنمية البشرية قريبة من بعضها البعض بين الريف والمتلوي والمظيلة وأم العرائس. ذلك أن غياب الدولة لمدة طويلة وملئ الفراغ من طرف شركة فسفاط قفصة جعل المنطقة ككل مرتبهة لهذه الشركة على مستوى التشغيل والإحاطة الاجتماعية والثقافية والتربوية والتعليمية. بعبارة أكثر وضوحا كانت الشركة دولة داخل الدولة، وعندما قرر لها أن تتراجع عن كل الأدوار التقليدية والتاريخية التي كانت تلعبها بمنطقة الحوض المنجمي، ظهرت عيوب الخيارات السياسية والاقتصادية. فانتشرت البطالة بنسب مرتفعة، وتدنت كل الخدمات الاجتماعية والصحية وخدمات النقل والترفيه والثقافة والرياضة وكل ما له علاقة بالعدالة الاجتماعية. فلا يمكن الحديث عن تنمية إلى حد الآن خارج شركة فسفاط قفصة، لأنه لا يوجد بديل لها إلى حد الآن، امام تواصل غياب الدولة في الجهة ككل.

فما هو مستقبل استدامة نشاط استخراج الفسفاط في علاقة بإستغلال مياه المنطقة خاصة في الفترة الأخيرة، التي شهدت ولازالت تشهد انقطاعات متواصلة للماء الصالح للشرب، وتحولت بذلك مدن الحوض المنجمي إلى مدن للعطش بامتياز.

بمعنى أكثر وضوح، كيف كان دور شركة فسفاط قفصة وتأثيرات نشاطها على الحوض المنجمي ككل؟ وكيف يمكن ان يكون مستقبل إستغلال الفسفاط في ظل تراجع مخزونات المياه بالمنطقة.

المحور الرابع

تقييم نشاط وآثار إستغلال القسفاط على مدن الحوض المنجمي

تقييم نشاط وأثار إستغلال الفسفاط على مدن الحوض المنجمي

1- تمهيد

لا يمكن الحديث عن مدن الحوض المنجمي دون التعرض بإطناب للفسفاط او لشركة الفسفاط. لان تاريخ هذه المدن في النشأة والتطور قد ارتبط باكتشاف الفسفاط وإستغلاله.

فشركة الفسفاط منذ تأسيسها لإستغلال الثروة الفسفاطية قد اخذت على عاتقها بناء هذه المدن وتهيئتها بشكل يضمن ديمومة إستغلال الفسفاط. وتواصل هذا الدور بعد 1956 اذ تخلت الدولة عن ادوارها في ادارة وتمية المدن المنجمية، لتتكفل بها بشكل شبه كامل شركة إستغلال الفسفاط.

كانت هي التي توفر الخدمات العامة من ماء وكهرباء ونقل وصحة وحتى المواد الحياتية من خلال تركيز مغازات تجارية بكل المدن المنجمية على شاكلة المساحات الكبرى الحالية. فهل يمكن لشركة تمثل هذا الدور ان تتخلى بسهولة عن ادوارها التي ارتبطت تاريخيا بهذه المدن؟

وكيف يمكن ان تتصور واقع هذه المدن عندما تتخلى عنها شركة الفسفاط؟ وهل يمكن من خلال هذه المعطيات ان تتصور تمية بهذه المدن بدون فسفاط او بعد الفسفاط؟

لذلك سنحاول في هذا المحور التعرض الى تاريخ الفسفاط في تونس واهمية نشاط شركة فسفاط قفصة وأثار هذا النشاط على مكونات الابعاد الاجتماعية والبيئية والعمرانية وخاصة على مكونات المحيط الطبيعي من ماء وجبال وتربة وهواء.

2- الفسفاط على المستوى الدولي

مثل الفسفاط ولازال أحد اهم المواد الطبيعية الاكثر طلبا على المستوى العالمي. وذلك مرتبط باستعمالاته المتعددة خاصة في مجالي الفلاحة والصناعة. وطبقا لإحصائيات US Geological Survey ، فان الانتاج العالمي من الفسفاط تطور من 137.6 مليون طن خلال سنوات 1996- 2005 ليصل الى حدود 220 مليون طم سنة 2014.

يسيطر على سوق الفسفاط عالميا ثلاث دول، وهي المغرب والصين والولايات المتحدة الامريكية. اذ تنتج لوحدها حوالي 71 % من الانتاج العالمي. كما تستحوذ الصين والمغرب لوحدها على حوالي 2/3 الانتاج العالمي. كما تجدر الاشارة الى ان احتياطات الولايات المتحدة الامريكية ستستنفذ خلال 2050، وبالتالي ستخرج امريكا من التصنيف العالمي لمنتجي الفسفاط خلال السنوات العشرة القادمة. لتهمين بذلك الصين والمغرب وروسيا على القطاع عالميا مستقبلا.

وفق US Geological Survey، يلخص الجدول التالي التصنيف العالمي للدول الثمانية الاولى في انتاج الفسفاط واحتياطاته لسنة 2014:

الدولة	الانتاج (مليون طن)	النسبة العالمية (%)	الاحتياطي
الصين	100	45.45	3.700 مليار طن
المغرب	30	13.65	50 مليار طن
الولايات المتحدة الامريكية	27.1	12.35	1.1 مليار طن
روسيا	10	4.55	1.3 مليار طن
البرازيل	6.75	3.07	270 مليون طن
الاردن	6	2.73	1.3 مليار طن
مصر	6	2.73	715 مليون طن
تونس	5	2.27	100 مليون طن

مع العلم ان:

- تونس كانت تصنف خامسة بإنتاج حوالي 8.5 مليون كن سنة 2010
- احتياطي تونس المذكور في الجدول يتعلق فقط بمدخرات الحوض المنجمي بقفصة دون احتساب فسفاط صراورتان بالكاف والتي تقدر بحوالي 4 مليار طن.

اما بالنسبة لأسعار الفسفاط العالمية، فانها تتميز بالتذبذب والتقلب، غير ان جل المراقبين يؤكدون على ارتباط اسعار الفسفاط بأسعار النفط. اذ لم تتجاوز اسعار الفسفاط خلال الستينات 12 دولار للطن الواحد. الا ان هذه الاسعار شهدت ارتفاعا كبيرا بداية السبعينات اي بعد الصدمة النفطية الاولى ليصل سعر الطن من الفسفاط الى 69 دولار.

وتراجعت اسعار الفسفاط خلال النصف الثاني من الثمانينات بسبب الازمة الاقتصادية التي اجتاحت الدول الرأسمالية آن ذاك وطبعا تناسقا مع تراجع اسعار النفط. ولكن بداية الالفية الجديدة، ارتفعت اسعاره لتصل سنة 2008 الى مستوى قياسي بحوالي 400 دولار للطن الواحد. لتتراجع الاسعار وتستقر خلال بداية من سنتي 2011-2012 في حدود 204 دولار. وامام تواصل ارتفاع اسعار النفط خلال سنوات 2015 و2016 ارتفعت مجددا اسعار الفسفاط لتبلغ 368 دولار للطن سنة 2016.

انطلاقاً من هذه اللحظة التاريخية لواقع الفسفاط على المستوى الدولي، وأهمية هذه الثروة الطبيعية على المستوى الاقتصادي. فإن الفسفاط في تونس ليس مجرد مادة طبيعية تستغل بل هو ارض وطني وثروة وطنية يمتد تأثيرها على كامل تراب البلاد. كما ان تاريخ الفسفاط في تونس يعود الى 130 سنة.

فما هي قصة الفسفاط في تونس؟

3- تاريخ الفسفاط في تونس: قصة وطن

يرجع تاريخ الفسفاط في تونس الى سنة 1885، تاريخ اكتشاف البيطري الفرنسي فيليب توماس لمادة الفسفاط بالمنطقة الكائنة بين جبل التالجة وروس العيون بالمتلوي. سنة 1887 نشر فيليب توماس نتائج بحوثه حول مادة الفسفاط ومدخراته الاولية. فجلبت نتائج هذه البحوث اهتمام المستعمر الفرنسي واصحاب الاموال التابعين له.

وامام اهمية مادة الفسفاط بالنسبة للمستعمر، وبعد التثبت من نتائج البحوث الذي نشرها فيليب توماس، تم بعث شركة فسفاط وسكك حديد سنة 1897 أطلق على تسميتها «شركة صفاقس - قفصة» والتي تولت الشروع في الإستغلال الصناعي للفسفاط.

لقد انطلق إستغلال الفسفاط رسمياً من طرف هذه الشركة من خلال افتتاح اول منجم باطني بالمتلوي سنة 1899، ليتوالى افتتاح المناجم تباعاً بالرديف سنة 1903 وام العرائس والقلعة الخصبة (الكاف) سنة 1904 وبالمظيلة سنة 1920، غير ان منجم المظيلة كان يستغل من طرف الشركة التونسية للإستغلال الفسفاطي براس مال فرنسي طبعاً ولبست لشركة « صفاقس - قفصة » التي بقيت تستغل المناجم الاخرى. وكانت كل هذه المناجم باطنية اي تحت الارض.

وهو ما يجعل العمل بها خطر وعمال المناجم معرضون للموت في كل لحظة. ونظراً للإستغلال الفسفاط في إطار مناجم باطنية تحت الارض سمي عمال المناجم آن ذاك « بفيران الداموس». اذ ان الإستغلال الباطني عبارة عن دواميس مظلمة تحت الارض.

وامام تطور طاقة الإستغلال بالمناجم الباطنية من ناحية، والتقدم التقني من ناحية اخرى، تم بعث الشركة الصناعية للحامض الفسفوري والكيماويات SIAPE سنة 1948 بصفاقس لتقوم بتثمين الفسفاط التجاري الى حامض فسفوري ذات القيمة المضافة العالية، وانطلق مصنع SIAPE في النشاط الفعلي سنة 1952.

كما تم تركيز وحدات لتجفيف الفسفاط الخام بكل المناجم، وكانت هذه الوحدات تعمل بنظام التهوية والتي كانت تسبب في نائر غبار كثيفة حول مدن الحوض المنجمي الى مصب للغبار على طول ايام الاسبوع. وكانت اول مغسلة لثرية الفسفاط بالمتلوي سنة 1952.

بعد 1956، تواصل إستغلال الفسفاط بنفس الطرق التقليدية وبالمناجم الباطنية، بفارق وحيد هو تدريجيا في تونس الشركات التي كانت تستغل الفسفاط. مما يعني ان الرأسمال الاستعماري واصل امتلاكه لجزء من ثروة الفسفاط حتى بعد 1956.

امام تطور الطلب العالمي على الفسفاط بداية السبعينات، وارتفاع اسعاره التي ارتبطت بالصدمة النفطية الاولى. ونظرا لمحدودية الإستغلال الباطني وعدم قدرته على انتاج كميات كبيرة من الفسفاط، وباعتبار ان الإستغلال الباطني هو إستغلال انتقائي ولا يسمح باستعمال تقنيات متطورة في الإستغلال. شرعت شركة الفسفاط في التحول من طرق الإستغلال الباطنية الى الإستغلال السطحي في شكل مقاطع مكشوفة مستغلة التطور التقني الذي رافق بداية السبعينات، من خلال توفر تجهيزات وسائل نقل كبيرة تستجيب للإستغلال السطحي المقطعي.

وكان اول مقطع سطحي للفسفاط في تونس بمنطقة كاف الشفاير سنة 1978، ليتواصل بعد ذلك فتح المقاطع السطحي للإستغلال بالحوض المنجمي. فتم فتح مقطع ام الخشب سنة 1986 ومقطع الجلالية بالمظيلة سنة 1991 ومقطع المائدة الشمالية بأمر العرائس سنة 1995 ومقطع طريق تبيديت بالرديف سنة 1995. كما تم مواصلة الإستغلال الباطني للفسفاط بمنطقتي العرق الاصفر وزاد 6 بالرديف، ولكن باستعمال تقنيات متطور كالأبسطة الناقلة وآلات الشحن الميكانيكية.

ان الانتقال من الطرق التقليدية في الإستغلال الباطني الى الإستغلال المقطعي المكشوف، قد حول شركة فسفاط قفصة من مستغل لكميات ضعيفة من الفسفاط لا يتجاوز بضع آلاف من الاطنان سنة 1900، الى شركة تنتج حوالي 8.5 مليون طن من الفسفاط التجاري سنة 2010. وهو ما جعل تونس تحتل المرتبة الخامسة من حيث الانتاج العالمي من مادة الفسفاط الى حدود سنة 2010، وجعلها ايضا تحتل المرتبة الاولى في انتاج وتصدير ثلاثي الفسفاط الرفيح TSP.

فمن هي شركة فسفاط قفصة؟ وما تاريخها الذي ارتبط اولا بالفسفاط، وثانيا بمدن الحوض المنجمي؟

4- شركة فسفاط قفصة: التاريخ والمهام

انعقدت الجلسة العامة الأولى لشركة إستغلال ونقل الفسفاط بقفصة في 18 مارس 1897 بباريس، تلتها جلسة عامة ثانية بتاريخ 3 افريل 1897 تقرر بمقتضاها بعث شركة «صفاقس-قفصة». وكان قد انعقد أول مجلس إدارة للشركة بتاريخ 5 افريل 1897 وانتخب دلفوس غالين رئيسا لها.

منذ تأسيسها والى حدود 1956، عملت شركة الفسفاط على الهيمنة الكلية على الفضاء بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والثقافية وغيرها من الأبعاد.

ويمكن قراءة فاعلية شركة الفسفاط خلال هذه المرحلة من خلال فترتين:
الفترة الاولى كانت ما بين 1900-1930، والتي خلالها الشركة بتنظيم الفضاء حيث تحتكر القوى الاستعمارية فعليًا الموارد المعدنية للبلاد مناطق الفوسفاط (المتلوي، الريدف، امر العرايس، المظيلة) والسكك الحديدية بقفصة فتشرف بذلك على مجموعة من السكان من أصل جغرافي متنوع حيث أنشأت الشركة شكلاً جديداً من المنظمات الخاصة بالمنطقة.
فتم تنظيم الإطار الإداري كما يلي:

- وكيل يسمى «رئيس القرية» يمثل الشركة ومشرف من السكان الأصليين يتبع له نائب، إنهم قادرون على إرسال الأوامر على الفور في القرية.
- مجموعة من مخازني (ضباط إنفاذ القانون)، وكلاء إنفاذ السلطة الاستعمارية، الشيخ يمثل السلطة السياسية ويعتمد على القائد.

لمدة نصف قرن تقريبًا، كانت الشركة هي الفاعل الوحيد في التنظيم المكاني ولكن أيضًا في الحياة الاجتماعية والثقافية من خلال قوة الغذاء والإسكان في جميع أنحاء المنطقة. كما كانت هي المسؤول الاول في تشكيل تنظيم وشكل الفضاء حيث اختار هؤلاء المسؤولون اسم «دوار» مخصص للعرب و«قرى» او «فيلاج» مخصصة للأوروبيين (ما بقي يسمى الى الآن بالحي الاوروبي)

الفترة الثانية وكانت ما بين (1930-1956) والتي تميزت بضمان شركة الفسفاط للعمالة الكاملة، وتوفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية (المستشفيات، والمفوضيات، وتوزيع المياه والكهرباء، والأندية الرياضية، وما إلى ذلك) للسكان المحليين، مع الاهتمام بجميع الحياة الاجتماعية والاقتصادية تقريبًا. واصلت شركة الفسفاط القيام بهذه الادوار الكلية بمنطقة الحوض المنجمي بعد 1956 وإلى حدود اواخر الستينات. اي انها واصلت القيام بدور الدولة عوض الدولة القائمة.

وبداية من سنة 1969 الى حدود 1976، وتطبيقا لمبدأ تونسنة الشركات العاملة بقطاع الفسفاط، تم ادماج كل الشركات الناشطة في إستغلال الفسفاط صلب شركة فسفاط قفصة، لتوحيد الهيكل العمومي المشرف على قطاع الفسفاط. كما تم سنة 1974 خروج السكك الحديدية عن شركة الفسفاط، وتأسيس الشركة التونسية للسكك الحديدية من ناحية وشركة فسفاط قفصة CPG كشركة وطنية براس مال وطني بالكامل من ناحية أخرى.

وتقوم الآن شركة فسفاط قفصة بإستغلال الفسفاط بمدن الحوض المنجمي. ويتوزع نشاط الاستخراج والإنتاج للشركة على 5 أقاليم تمتد على طول 80 كلم تقريبا من المظيلة إلى الريدف غربا مرورا بالمتلوي وأم العرائس، وهذه الاقاليم الانتاجية هي:

- إقليم المتلوي كاف الشفاير
- إقليم المظيلة
- إقليم الريدف
- إقليم المتلوي كاف الدور
- إقليم امر العرائس

تشتمل هذه الاقاليم عل 8 مناجم سطحية و11 مغسلة للفسفاط. وتتوزع المغاسل بالحوض

المنجمي كما يلي:

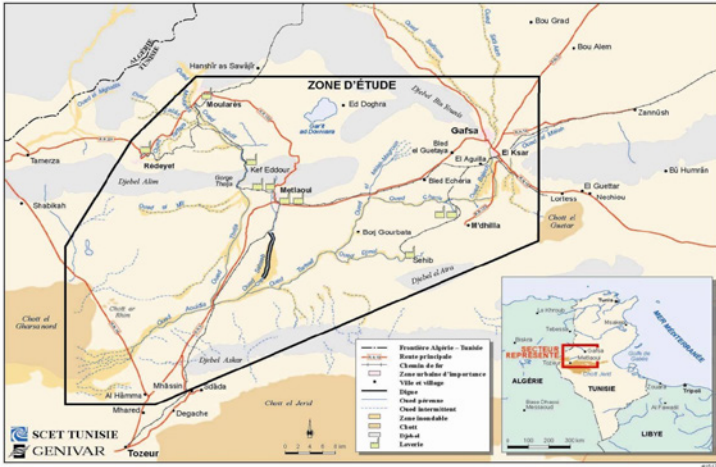
4- مغاسل بالمتلوي

3- مغاسل بالمظيلة

2- مغاسل بكاف الدور المركزي

- مغسلة بأم العرائس

- مغسلة بالرديف



حدود الحوض المنجمي

يقع معالجة الفسفاط الخام المستخرج من المقاطع السطحية في هذه المغاسل باستعمال كميات كبيرة من المياه.

للتذكير فان انتاج شركة فسفاط قفصة سنة 2010 بلغ حوالي 12.5 مليون طن من الفسفاط الخام، يعطي حوالي 8.5 طن من الفسفاط التجاري القابل للتحويل والتصدير.

يمكن تلخيص مهام شركة فسفاط قفصة وتقاطع ادوارها مع شركات وطنية اخرى في المشهد المصور التالي:



المصدر: تقرير حول التأهيل البيئي لشركة فسفاط قفصة صادر عن الشركة سنة 2009

من خلال تطور الانتاج ولمجابهة تحدياته التقنية، ونظرا لما يتطلبه الإستغلال السطحي بالمقاطع المكشوفة من عتاد وآلات ومعدات كبيرة، فلنه يمكن القول ان شركة فسفاط قفصة تعتبر الشركة الاكثر تقدما على مستوى تكنولوجيا الانتاج والاكثر ملكية للتجهيزات والآلات العملاقة من جرافات وتراكسات وشاحنات ضخمة تصل طاقة حملها ما بين 180 الى 220 طنا للشاحنة الواحدة. كما استطاعت شركة فسفاط ان تضع يدها على حوالي 80 بالمائة من الاراضي والجبال بالمنطقة المنجمية، نظرا لان الإستغلال المقطعي يتطلب مساحات شاسعة.

امام هذا التطور التقني والتكنولوجي في مجال الإستغلال المنجمي، وتخلي الشركة نهائيا بداية التسعينات عن المناجم الباطنية والتي كان آخرها بالملتوي سنة 1992، فان القدرة التشغيلية للشركة قد تراجعت بشل كبير. ذلك ان الإستغلال الباطني للفسفاط في شكل دواميس تحت الارض كان يتطلب يد عاملة كثيرة وتقنيات قليلة. ولكن بطاقة إنتاج ضعيف. وهو ما جعل عدد اعوان شركة فسفاط قفصة الى حدود اواخر السبعينات من القرن الماضي يصل الى 18 ألف عامل بكامل مواقع الانتاج بالمدن المنجمية الاربعة، ليتراجع سنة 1980 الى حدود 14 ألف فقط.

لكن ومنذ الانطلاق الفعلي في الإستغلال السطحي للفسفاط في مقطع كاف الشفاير سنة 1978 وما صاحبه من سرعة في فتح المقاطع السطحية الى حدود 1995، بدأت الطاقة التشغيلية للشركة تتراجع وبدا عدد العمال يتناقص. خاصة وان الآلات والتجهيزات الجديدة قادرة على تعويض

مجهود آلاف العمال. اذ ان طاقة عمل تراكس واحد في الساعة يساوي عمل 100 عامل. كما ان برنامج الاصلاح الهيكلي، المفروض من صندوق النقد الدولي والذي انطلق في تطبيقه على شركة فسفاط قفصة سنة 1985، قد ساهم في تسريح 5000 عامل خلال 5 سنوات (85-90).

وتواصل تراجع عدد الاعوان من خلال برنامج التسريح، اضافة الى غلق باب الانتداب الذي التزمت به الحكومة مع صندوق النقد الدولي بالنسبة للمؤسسات العمومية الناشطة في المجال الانتاجي التنافسي. ليصل عدد اعوان شركة فسفاط قفصة سنة 2010 الى حدود 4898 عونا.

لكن بعد 14 جانفي 2011 ورغم تراجع كل مؤشرات الانتاج والتسويق لمادة الفسفاط والذي تهاوى الى اقل من 2.1 مليون طن سنة 2011 مقابل 8.5 مليون طن سنة 2010، فان حكام تونس الجدد قرروا التعامل مع شركة فسفاط قفصة كبقرة حلوب بقطع النظر على توازاناتها المالية وديمومتها. فتم ادخال آلاف من الاعوان تحت ما يسمى العفو التشريعي العام فأغرقت المؤسسة بالاعوان العاديين ليصل عدد الاعوان سنة 2013 الى حوالي 7398 عونا.

نورد الجدول التالي لابرز عملية الاغراق التشغيلي التي تعرضت له شركة فسفاط قفصة منذ 2011 الى الآن:

نسبة التأطير	الجملة	أعوان تنفيذ	أعوان تسيير	إطارات متوسطة	إطارات عليا	
14.8	5484	902	3769	307	507	2008
15.4	5036	771	3485	298	482	2009
15.3	4898	702	3383	293	460	2010
12.9	5588	1819	3047	289	433	2011
15.4	4702	1725	2249	295	433	2012
9.4	7398	3451	3249	299	399	2013
8.9	7036	3084	3290	289	373	2014
9.32	6682	3006	3066	263	347	2015
9.21	6619	2992	3046	253	327	2016
7.8	6320	2972	2850	223	275	2017
7.05	6098	2938	2730	185	245	2018

هذا العدد ينضاف اليه 1700 عون بشركة نقل المواد المنجمية، وآلاف من العمال ينتمون الى ما يسمى بشركات البيئة. مما حول الشركة الى جمعية للتشغيل الاجتماعي بحوالي 18500 عون لا ينتجون 20% من انتاج سنة 2010.

5- ادوار الشركة: ادوار الدولة الغائبة

منذ تأسيس شركة فسفاط قفصة بتسمياتها المتعددة، كانت المشغل الوحيدة بمنطقة الحوض المنجمي، إن لم نقل أنها كانت تؤمن الشغل لمئات من العمال من مناطق متعددة من البلاد وخاصة بنزرت والشمال الغربي والجنوب الشرقي، إضافة إلى الأشقاء من الجزائر والمغرب وليبيا حتى أن أحياء «الطرابلسية» و«السوافة» و«المروك» لازالت شاهدة على هذا التنوع إلى الآن بمناطق الحوض المنجمي.

إن هذا البعد الوطني والذي وصل إلى حد البعد المغاربي لشركة فسفاط قفصة، يعبر بشكل واضح على أهمية هذه الشركة ومحورية دورها لا على المستوى الوطني فحسب، بل على المستوى المغاربي مما خلق واقعا متعدد ومتنوعا ومتداخلا بمناطق الحوض المنجمي وجعل أهالي المنطقة ينظرون إلى الثروة الفسفاطية ثروة وطنية لها أبعاد إقليمية، سهلت التواصل وعلاقات المصاهرة بين شعبينا العربي في كل من ليبيا والجزائر والمغرب.

كما كانت شركة فسفاط قفصة، إضافة إلى دورها الاقتصادي كمشغل وحيد، تلعب دورا اجتماعيا محوريا، حيث كانت توفر وإلى حدود بداية الثمانينات الخدمات العامة من ماء صالح للشرب وكهرباء وأطباء الصحة وفضاءات للبيع (مغازات Economats) توفر احتياجات العمال بكامل مناطق الحوض المنجمي، إضافة إلى تأمين النقل المجاني إلى حدود مدينة صفاقس بالنسبة للعمال وعائلاتهم، دون أن ننسى مساهمتها الفعلية في رعاية الجمعيات وخاصة الرياضية ورعاية فرق المصائف والجولات والكشافة، والأنشطة الشبابية والثقافية بشكل عام من خلال دعمها ورعايتها لقاعات السينما ودعمها للعروض المسرحية.

كما كانت ترعى المؤسسات التربوية وتساهم في معاليم الدراسة والإقامة لتلاميذ العمال بهدف دفعهم للعلم والمعرفة في إطار تصور شامل للدور الاجتماعي لهذه الشركة الدولة التي لعبت فعلا دور الدولة بمناطق الحوض المنجمي طيلة العقود الماضية. مما عمم شعور لدى كل متساكني الحوض المنجمي أن «الكبانية» هي الدولة وأن الدولة هي «الكبانية».

وبناء على ما تقدم ذكره، يتبين بشكل جلي أن شركة فسفاط قفصة بالحوض المنجمي ليست مجرد شركة بل تحولت إلى دولة داخل الدولة سواء من خلال دورها الاقتصادي الرئيسي كمشغل وحيد، أو من خلال حلولها مكان الدولة بكل المجالات الخدماتية.

في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي الذي فرضته الدوائر المالية ممثلة في صندوق النقد الدولي على النظام البورقيبي المتهاوي آنذاك، فرضت السلطة ومنذ 1986 برنامج هيكلية شركة فسفاط قفصة من خلال إحداث برنامج التقاعد المبكر والذي افرز تسريح حوالي 5000 عامل من الشركة في فترة خمس سنوات، وأغلق باب الانتداب رسميا وتخلت الشركة نهائيا عن دورها التشغيلي في حوض قائم

على استخراج الفسفاط لأكثر من قرن من الزمن. كما أدخلت تغييرات هيكلية وجذرية على طرق الإستغلال التي تحولت من استخراج الفسفاط من المناجم الجوفية التي كانت تتطلب إعداد كبيرة من العمال وبطرق تقليدية، نظرا للظروف الخاصة للإستغلال الجوي أو الباطني، إلى طريقة استخراج سطحية في مقاطع مكشوفة وباستعمال تقنيات وتجهيزات متطورة وضخمة، مما قلص فعليا الحاجة لليد العاملة التقليدية وحصرها في يد عاملة متخصصة وقليلة العدد.

كما كان لهذا البرنامج الهيكلي تداعيات كبيرة على الجانب الاجتماعي والتنموي بشكل عام على مناطق الحوض المنجمي المهمشة أصلا، من خلال غياب شبه كلي للدولة. فتخلت طبقا لتوصيات برنامج الإصلاح الهيكلي شركة فسفاط قفصة عن كل الأدوار والمهام وخاصة في مجال التشغيل والخدمات العامة والدعم والرعاية الصحية والاجتماعية حتى لعمالها أو متقاعديها الذين أفنوا العمر وسط الداموس.

شكل الانسحاب الكامل لشركة فسفاط قفصة من كل أدوارها الاجتماعية والتنموية، فراغا رهيبا بالمنطقة زاده غياب الدولة وتدني الخدمات العامة وتدهور شبه كامل للبنى التحتية وتفشي البطالة في صفوف كل الشرائح والمستويات وخاصة لدى الشباب سواء ويؤسا، وتحولت مناطق الحوض المنجمي بداية سنوات التسعينات إلى مواقع للمتقاعدين المسرّحين من المناجم وكتل من المعطلين يعيشون حالة على أوليائهم يتقاسمون معهم أجور ضعيفة أو جرايات تقاعد لا تكفي للعلاج لمتقاعدين أنهمكهم الأمراض المهنية والتلوث والماء الغير صالح للشرب وانسداد الأوق .

وتحولت المنطقة ككل إلى مجرد حوض لإستغلال الفسفاط ومعالجته وإخراجه مع عائذاته لمناطق أخرى، مع تركيز منظومة فاسدة حول هذه الشركة لتتحول الى بقرة حلب. لمزيد إحكام إستغلال موارد الفسفاط، قام بن علي سنة 1994 بضم شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيماي التونسي في شركة واحدة لها رئيس مدير عام واحد ليطبق تعليمات النهب والاستيلاء على الثروة مباشرة.

6- اثار نشاط شركة فسفاط قفصة على مكونات المحيط والبيئة بمدن الحوض المنجمي

لقد تم التأكيد في النقاط السابقة من هذا المحور والمحاور الاخرى من هذا التقرير على الدور المحوري لشركة فسفاط قفصة في مدن الحوض المنجمي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والثقافي والرياضي. بل يمكن القول ان الفسفاط هو الخالق الفعلي لهذه المدن ولولاه لما كانت موجودة اصلا. فشركة فسفاط قفصة كانت تؤمن التشغيل بمفردها لسكان أربعة مدن، اضافة الى تأمين الماء والكهرباء ومجانية النقل وتأمين تزويد المدن المنجمية بالمواد الغذائية وحاجيات السكان من خلال تركيز نقاط بيع في شكل مغازات تجارية، والتي تأسست منذ بداية القرن العشرين وتواصل العمل بها الى منتصف السبعينات.

لكن كل هذه الأدوار الهامة والتي ترجع في الأصل للدولة التي كانت ولا زالت غائبة عن هذه المدن، لا يمكن ان تغفل علينا التأثيرات البيئية والصحية لنشاط إستغلال الفسفاط ولأكثر من 120 سنة على هذه المدن وسكانها.

يمكن حصر التأثيرات السلبية لنشاط إستغلال وتثرية الفسفاط بمدن الحوض المنجمي على اربعة مجالات اساسية وهي: الموارد الطبيعية وخاصة الماء، المناظر الجمالية العامة، الصحة وإطار العيش (الفضاء العمراني).

6-1- آثار إستغلال الفسفاط على الموارد الطبيعية

توجد منطقة الحوض المنجمي بجنوب ولاية قفصة وجنوبها الشرقي، وهي بالتالي في منطقة ذات مناخ جاف غير ممطر وتسيطر على تضاريسه الجبال والاراضي ذات الطابع الفلاحي الضعيف. وبالتالي فان موارد المنطقة الطبيعية نادرة وهشة في نفس الوقت وخاصة بالنسبة للماء. حيث ان الجهة لا تتوفر على سدود او بحيرات جبلية نظرا لضعف التساقطات المطرية، بل تعيش الولاية بكاملها على مياه الموائد النصف عميقة والعميقة وهي محدودة على مستوى الامتداد والكمية ومعدل التجدد. كما ان هذه المياه تستعمل في كل المجالات الحيوية للسكان من ماء صالح للشرب ومياه الري للفلاحة والنشاط الصناعي والخدمات.

نظرا لضعف النسيج الصناعي بمنطقة الحوض المنجمي إن لم نقل إنعدامه، فان النشاط المهيمن على إستغلال الموارد المائية هو نشاط إستغلال وتثرية الفسفاط. لكن تقنية التثرية ليست تقنية قديمة قدم استخراج الفسفاط، بل كانت شركة فسفاط قفصة تستخدم أسلوب التهوية لفصل الفسفاط عن الشوائب، وهي تقنية ملوثة جدا وتكبد أهالي الحوض المنجمي ويلات الغبار والتلوث الهوائي اليومي، الذي خلف أمراض صدرية ضحاياه لا تحصى.

أمام التقدم العلمي والتقني في مجال تثرية الفسفاط، وبعد ما أصبح التلوث الهوائي كارثة على المنطقة ككل، انطلقت شركة فسفاط قفصة منذ أواخر السبعينات في تركيب وتعميم مغاسل الفسفاط بكل مواقع الاستخراج، ولكن لكل تقنية ضريبة بيئية، فكانت الضريبة البيئية لغسل الفسفاط: إستغلال موارد مائية كبيرة رغم كون جلهما من النوعية المالحة، وتلوث مائي ناجم عن المياه المشحونة بالوحل الطيني الصادر عن المغاسل. وتستغل شركة فسفاط قفصة 11 مغسلة لتثرية الفسفاط باستعمال كميات كبيرة من مياه الموائد المائية العميقة بمنطقة الحوض المنجمي وخاصة من منطقة البركة بأمر العرائس والطرافية بالرديف والقويقلة بتوزر وسيدي احمد زروق بقفصة.

ووفق المعطيات الميدانية لنشاط المغاسل، يتبين أن طنا واحدا من الفسفاط الخام يتطلب ما بين 1 إلى 1.5 متر مكعب من الماء لتثريته. وهو ما يعني انه في ظل الظروف العادية للإنتاج التي يصل فيها إلى حوالي 12.5 مليون طن من الفسفاط الخام، فان شركة فسفاط قفصة تستغل كمية ماء تتراوح ما بين 18 و 20 مليون متر مكعب سنويا.

ما يعني أن شركة فسفاط قفصة تستغل سنويا حوالي 72 بالمائة من الموارد المائية الجوفية العميقة لمنطقة الحوض المنجمي المقدرة بحوالي 25.1 مليون متر مكعب في السنة، وحوالي 48 بالمائة من الموارد المائية الجمالية للمنطقة. مع العلم أن الشركة تستغل مياه ذات ملوحة تتراوح ما بين 5 و9 غ/ل، أي أنها غير صالحة للشرب ولا للاستعمال الفلاحي. إلا في الرديف أين تستغل شركة فسفاط قفصة نفس المائدة التي تستغلها الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

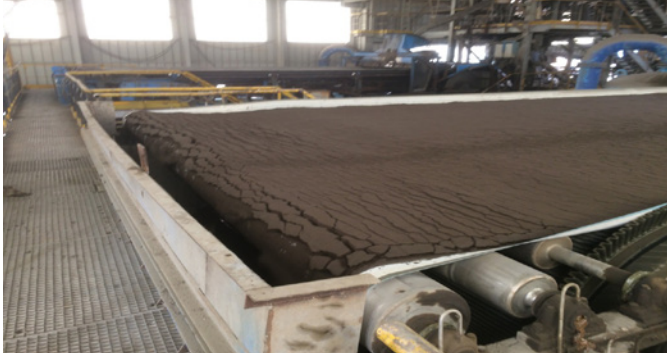
تستغل شركة فسفاط قفصة هذه الموارد المائية من خلال 18 بئرا عميقة موزعة على 4 آبار بأمر العرائس و3 آبار بالطرفاية بالرديف، و06 آبار بالبركة، وبئرين بالسقي، و03 آبار بالقويقلية. وتقدر طاقة ضخ هذه الآبار بحوالي 715 ل/ث، وهي طاقة ضخ كبيرة بالمقارنة مع احتياطي الموائد المائية العميقة بجهة الحوض المنجمي.

مما يعني انه إذا تواصل إستغلال المياه من طرف شركة فسفاط قفصة على هذه الوتيرة، فإن ديمومة نشاط الفسفاط خلال 20 سنة القادمة ستصبح مهددة، كما ان حياة سكان مدن الحوض المنجمي ستصبح في خطر امام تراجع الموارد المائية الحياتية بالجهة، اضافة الى تلوث هذه الموائد جراء تصريف المياه الطينية من المغاسل في المحيط الطبيعي وخاصة الودية. في ظروف الإنتاج العادية، تستعمل شركة فسفاط قفصة، معدل كمية مياه تقدر سنويا بحوالي 18 مليون متر مكعب سنويا في مجال غسل الفسفاط، يقع تصريف حوالي 11 مليون متر مكعب سنويا من المياه الطينية ذات تركيز كبير للمواد الطينية العالقة والتي تتجاوز في بعض الأحيان 330 ق/ل، اضافة الى مواد ملوثة اخرى.

من خلال المعطيات والإحصائيات الصادرة عن شركة فسفاط قفصة، خاصة خلال الفترة الممتدة ما بين 1979 إلى 2000، فان كمية الوحل الطيني المصرف بشبكة الأودية بمنطقة الحوض المنجمي قد تجاوزت 42 مليون طنا. كما أن معدل الوحل الطيني المترسب بمجاري الأودية يقدر بحوالي 24 مليون طن منذ سنة 2000 إلى حدود سنة 2010. وهي كميات ملوثة قادرة على احداث تأثيرات كبيرة على المنظومات الطبيعية وخاصة على تغذية الموائد المائية. اذ ان الوحل الطيني يمثل حاجزا طبيعيا لتسرب مياه السيلان الى الموائد السطحية وبالتالي الى الموائد العميقة. كل ذلك سيكون له تأثير كبير على تجدد الموائد المائية، مما سيقص من طاقة تدفق المياه منها على المدى المتوسط والبعيد.

صور للمغسلة عدد 4 بالمتلوي

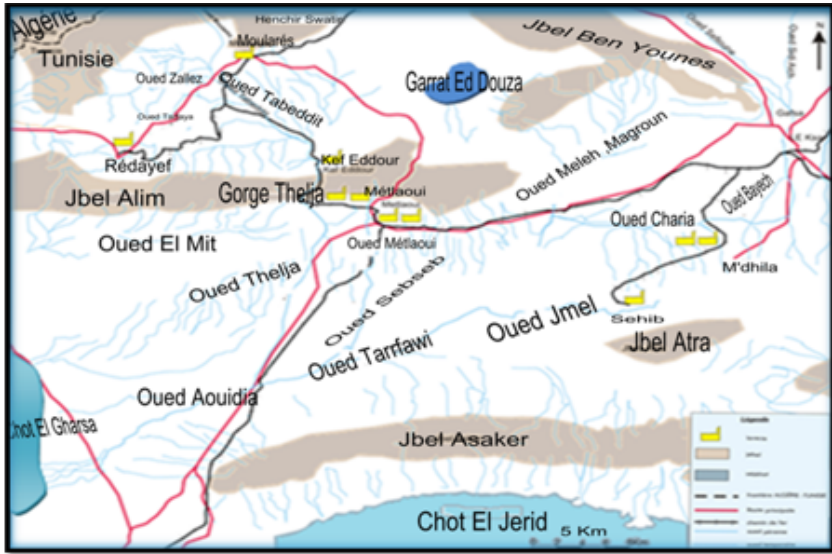




اكوامر شوائب غسل الفسفاط على حافة وادي ام العرائس



خريطة مواقع مغاسل الفسفاط (بالأصفر) والأودية التي يصرف بها الوحل الطيني الناجم
عن نشاط المغاسل



من خلال الخريطة يتبين ان هذه المياه الملوثة الناجمة عن نشاط مغاسل الفسفاط بالحوض المنجمي تقطعه مسافة كبيرة، وبالتالي فان ترسباتها تمتد على مساحة كبيرة تتجاوز 3250 كلم مربع (أي حوالي مساحة ولاية المنستير بكاملها). وتشمل المنطقة المعنية بترسبات المياه الطينية: منطقة المتلوي والريديف وأم العرائس من الشمال الشرقي لمنطقة قفصة والمظيلة شرقاً، وأيضاً المنطقة المجففة لوادي الثالجة والسبب والعودية والجمل من الروافد على مستوى شط الغرسة شمالاً.

لقد تأثرت العديد من المناطق بهذه الترسبات الطينية وخاصة منطقة تبتيت الفلاحية، التي تعرضت لإتلاف العديد من المحاصيل، واحترقت جراء هذه المياه عدد كبير من الأشجار المثمرة، إضافة إلى تصحر مساحات كبيرة من الأراضي خاصة إبان فيضان وادي تبتيت وأم العرائس والذي يتسبب في إنتشار هذه المياه الطينية على مساحات واسعة.

كما تسببت هذه المياه في تلويث الأودية الرملية وتلويث بعض الموائل المائية السطحية بتبتيت والريديف وام العرائس.من خلال التحاليل القليلة التي أنجزت لهذه المياه الطينية، يمكن القول أن بها العديد من العناصر الملوثة وغير المطابقة مع المواصفات التونسية م.ت.10602.

انطلاقاً من اتساع مساحة ترسب الاوحال الطينية الناجمة عن مغاسل الفسفاط، فان التلوث لم يشمل الموارد المائية السطحية والجوفية فقط، بل بلغ أيضاً التربة من خلال تلوّث الاراضي الفلاحية التي تشقها وخاصة بمنطقة تديت والقويقلة ومنطقة العودية وعرق القنابل الى حدود شط الغرسة من ولاية توزر. اضافة الى تلوّث منطقة الثالجة ذات البعد البيئي والسياحي الخلاب، اذ قطعت المياه الطينية التي تشق خنقة الثالجة الطريق على كل من يريد الذهاب والتوغل بمنطقة الثالجة للتمتع بمناظرها الجمالية العامة. كما تسببت هذه الاوحال الطينية في القضاء على المراعي المخصصة لتربية الجمال بالمنطقة والتي كانت منتشرة بالقويقلة والعودية ووادي الثالجة.



انسيااب امياه طينية الملوثة بمجاري الاودية بمنطقة الحوض المنجمي



انصريف امياه طينية بمجاري الاودية بالحوض المنجمي

امام اتساع رفة انتشار المياه الطينية بمنطقة الحوض المنجمي واجزاء من ولاية توزر، ونظرا لتعدد الاحتياجات الاهلية المطالبة بوقف التلوث الناجم عن تصريف مياه مغاسل الفسفاط في الوسط الطبيعي، انطلقت شركة فسفاط قفصة في اعداد دراسة لمعالجة هذا التلوث سنة 1999، والتي افرزت مقترحات بتركيز احواض طبيعية لتجميع مياه المغاسل والعمل على رسكلة واعادة استعمال أكبر كميات ممكنة بغسل الفسفاط. وكانت توقعات المشروع تتمحور حول اعادة استعمال 6 مليون متر مكعب سنويا من هذه المياه الطينية، اي ما يساوي 30 % من مجمل كمية المياه المستغلة من طرف شركة فسفاط قفصة سنويا.

فتم تركيز وإستغلال أول حوض مائي سنة 2005 بالمظيلة، لتواصل الشركة خلال سنوات 2006-2009 انجاز هذه الأحواض الطينية بكل من منطقة السبب بالتلوي وكاف الدور وام العرائس والريفي. كما تم انجاز حوض طيني ثاني بالمظيلة بعدما تم الاستعمال الكامل للحوض الاول. ولقد مكنت هذه الاحواض خاصة بالمظيلة من اعادة استعمال كميات كبيرة من المياه قدرت خلال الفترة ما بين 2005 و2008 بحوالي 3.2 مليون متر مكعب بكامل الحوض المنجمي.

الا انه بعد 14 جانفي، وما تبعه من اعتصامات وايقاف دوري لنشاط الفسفاط بمدن الحوض المنجمي، تم التخلي نهائيا عن هذا المشروع من طرف شركة فسفاط قفصة، ولم تبقي الا على الحوض الطيني الثاني بالمظيلة في حالة إستغلال.



صورة للحوض الطيني بالمظيلة

2-6- تأثير نشاط شركة فسفاط قفصة على المناظر الجمالية العامة

تتميز منطقة الحوض المنجمي بمناظر جمالية عامة يطغى عليها الطابع الجبلي من ناحية، وامتداد الاراضي القاحلة من ناحية اخرى. وتشكل السلاسل الجبلية بالمدن المنجمية ستائر طبيعية تعطيها خصوصية بيئية تميزها عن باقي المدن الاخرى.

عند اكتشاف الفسفاط بمنطقة الثلجة سنة 1885، وانطلاقاً من عدم توفر امكانيات تقنية متطورة للإستغلال السطحي، فان الخيار الامثل بالنسبة لشركة فسفاط قفصة في تلك الفترة كان الإستغلال الباطني عبر دواميس تحت الارض. وتتميز هذه الطريقة بكونها أكثر انتقائية في الإستغلال، اي ان ما يخرج من الداموس هو الفسفاط القابل للإستغلال فقط. كما ان الإستغلال الباطني للفسفاط ليس له اي آثار سلبية او اضرار بالجمال او التلال الطبيعية. وبالتالي فان المناظر الطبيعية العامة بالمنطقة بقيت على حالتها الطبيعية.

يمكن ان نعتبر ان الاضرار بالمناظر الجمالية العامة بمنطقة الحوض المنجمي في تلك الفترة، وارتباطاً بطريقة الإستغلال الباطني للفسفاط قد انحصرت في وجود وحدات تثرية للفسفاط التي كانت تشتغل بطريقة التهوية التي تفرز كميات كبيرة من الغبار والذي حول لفترات زمنية طويلة مدن الحوض المنجمي الى مواقع غير قابلة للعيش جراء هذا الغبار. كما مثلت هذه الوحدات اجساماً هجينة تشق النسيج العمراني الذي ما فتئ يتوسع الى درجة انها اصبحت في قلب الاحياء السكنية، مما جعل شكل المدن وسكانها يعيشون يومياً تحت اطنان من الغبار.

فتحولت المدن بمرور الوقت الى مناطق بائسة لونها داكن كلون غبار الفسفاط جراء اكوام شوائب الفسفاط (Stérile)، والتي مثلت لأكثر من نصف قرن مصادر دائمة لتساعد الغبار، خاصة وأنها كانت ملاصقة للنسيج العمراني بأغلب مناطق الحوض المنجمي. ولم يقع نقلها الا بداية سنوات 2000 بعدما تم التخلي نهائياً عن تقنية تثرية الفسفاط بالتهوية.

امام تراجع الجدوى الانتاجية والاقتصادية للإستغلال الباطني للفسفاط، وارتباطاً بارتفاع الطلب العالمي عليه وارتفاع اسعاره بداية السبعينات، ونظراً للتطور التقني والتكنولوجي الكبير آنذاك وخاصة فيما يتعلق بوسائل وآليات وتجهيزات الإستغلال السطحي للفسفاط، دخلت شركة فسفاط قفصة في مشروع التخلي التدريجي عن المناجم الباطنية لصالح الإستغلال المقطعي المكشوف للفسفاط. وكان اول مقطع سطحي بمنطقة كاف الشفاير بالمتلوي سنة 1978. فكانت بذلك الانطلاقة الفعلية للتحويلات الهيكلية لشركة فسفاط قفصة على مستوى طرق الإستغلال وطاقة الانتاج والإمكانات التقنية الموضوعية على ذمة هذه المرحلة الجديدة.

فتواتر فتح المقاطع السطحية من ناحية، والتخلي عن الإستغلال الباطني من ناحية اخرى الى حدود سنة 1992 تاريخ غلق آخر منجم باطني بالمتلوي والتحول نهائياً للإستغلال السطحي من خلال مقاطع مكشوفة. وتستغل اليوم شركة فسفاط قفصة 8 مقاطع للفسفاط بكل من كاف الشفاير وام الخشب وكاف الدور والمظيلة وجبل صهيب ومزندة والريديف وام العرائس.

يعتمد الإستغلال السطحي للفسفاط على تحويل الطبقات الجيولوجية التي تغطي طبقات الفسفاط التسع الموجودة عبر استعمال المتفجرات وتحويل هذه الطبقات الجيولوجية الى تراب وحجارة صغيرة قابلة لتحويلها من مواقعها الطبيعية الى مواقع اخرى. بمعنى أكثر وضوح؛ الإستغلال

السطحي للفسفاط يعتمد على نقل الجبال بكاملها من مواقعها الى مواقع اخرى لاستخراج طبقات الفسفاط الموجودة تحتها. وهو ما يعني تشويها كاملا للطبيعة عبر محو الجبال وقممها من الطبيعة، وتعويضها بأكوام من التراب والحجارة المفترزة من جراء التفجيرات لهذه الجبال.



صورة لمقطع سطحي لإستغلال الفسفاط بالحوض المنجمي

وفق التقارير الرسمية لشركة فسفاط قفصة، فان كميات التراب والحجارة التي يتم تحويلها من مواقعها الطبيعية سنويا تتراوح ما بين 70 الى 140 مليون طنا في السنة حسب طاقة انتاج الفسفاط الخام. ولتقديم فكرة واقعية لحقيقة وضخامة الكميات التي يتم تحويلها سنويا، نورد في الجدول التالي كميات التراب والحجارة التي تم تحويلها من مواقعها الطبيعية من سنة 2010 الى حدود 2015 وفق طاقة الانتاج من الفسفاط الخام (وفق تقرير نشاط شركة فسفاط قفصة لسنة 2015):

الكميات بالمليون طن

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
كمية التراب التي تم تحويلها	142	59.93	62.97	71.62	82.15	71.65
كمية الفسفاط الخام	13.22	2.93	5.074	5.69	5.23	4.18
كمية الفسفاط التجاري	8.22	2.28	2.6	3.07	3.54	3.002

من خلال هذا الجدول يتبين ان كمية الاتربة والحجارة التي يتم تحويلها من مواقعها الجبلية الطبيعية الى اماكن أخرى تكون في العادة ملاصقة لمواقع الإستغلال تقدر سنويا وفي حالة النشاط العادي للشركة بحوالي 100 مليون طنا. وهي كميات ضخمة تؤثر بشكل كبير على المناظر الجمالية العامة لمناطق الإستغلال بشكل عام. بإعتبار ان هذه الطريقة في الإستغلال تقوم على نسف الجبال الطبيعية وتعويضها بجبال من الاتربة والحجارة بعد تفتيتها بالمتفجرات.

وبالتالي إحداث مصادر للتلوّث وتصاعد للغبار بشكل دائم ومستمر. كما ان هذه الطريقة تقوم بتغيير جذري لطبوغرافيا المناطق المنجمية بشكل جذري وغير قابل للعودة وبالتالي تغيير لحقيقة الجغرافيا والخرائط الطبوغرافية والجيولوجية. كما ان هذا التأثير يتجاوز المناظر الجمالية العامة الى مستوى الارث العلمي والجيولوجي للأجيال القادمة.

ومن خلال الزيارات الميدانية لمناطق الإستغلال المقطعي بمدن الحوض المنجمي، يمكن اعتبار منطقة كاف الشفاير وكاف الدور مناطق منكوبة جيولوجيا وطبوغرافيا. بل يمكن القول ان الجبال الطبيعية بهذه المناطق قد مسحت من الارض ولم يعد لها وجود الا بالخرائط، لتعوض بأكوام من التربة والحجارة شوهدت المنطقة وجعلتها تحت تصاعد مستمر للغبار.



تحويل جبال بأكملها الى اكوام من التراب بمنطقة كاف الشفاير بالمتلوي



لا تقتصر الاضرار بالمناظر الجمالية العامة للإستغلال الفسفاطي بمناطق الحوض المنجمي على المقاطع ونسف الجبال الطبيعية من مواقعها فقط، بل ان وحدات غسل الفسفاط لازالت تمثل اضرارا كبيرا بالنسيج السكاني والعمراني بمدن الحوض المنجمي.

حيث انها تتوسط النسيج السكاني وبالتالي تمثل عوائق جمالية لهذه المدن سواء على مستوى الجمالية او على مستوى امكانيات التوسع المنظم. كما تفرز هذه الوحدات اضافة الى المياه الطينية الملوثة التي تصرف في الودية، شوائب ونفايات صلبة (حجمها أكبر من 2مم) تقدر سنويا بحوالي 1.1 مليون طنا تكسب بجوار المغاسل، لتساهم بالتالي في تصاعد الغبار من ناحية والاضرار بجمالية الفضاءات العمرانية من ناحية اخرى خاصة بالمتلوي وام العرائس ومغسلة المظيلة المدينة، اين توجد المغاسل قرب مواطن العمران.

امام هذه الاضرار المتواصلة للمغاسل، طالب أهالي الحوض المنجمي منذ سنوات عديدة بإخراجها من المدن وخاصة بمنطق المتلوي وام العرائس اين توجد هذه المغاسل بقلب المحيط العمراني. فمتى تتحرر هذه المدن من نشاط شركة فسفاط قفصة؟



صورة للمغسلة عدد 4 المحاذية لحي سكني بالمتلوي

3-6- تأثير النشاط المنجمي على الصحة العامة

يعتبر النشاط المنجمي في اي مكان في العالم النشاط الاكثر خطورة على حياة العاملين به وصحتهم من ناحية، والمؤلم والصعب من ناحية اخرى. كما ان أثار النشاط المنجمي يتجاوز العاملين الى عائلاتهم ومدنهم بشكل كامل.

فمنذ الشروع الفعلي في انتاج الفسفاط في تونس وخاصة في فترة الإستغلال الباطني (الداموس)، قدم العمال على اجيال متتابعة العديد من الارواح جراء انهيار الداموس وسقوط الاعمدة والاوتماد التي يتم تركيزها لتثبيته. فكان الاهالي يودعون بشكل يومي ضحية من ضحايا الفسفاط في المناجم

الباطنية. كما كان معدل الحياة لعمال المناجم ولحدود السبعينات لا يتجاوز 54 سنة وهو اقل من المعدل الوطني بكثير. كما كان العمال يتعرضون للعديد من الامراض المهنية المزمنة المرتبطة بالإستغلال الباطني كمرض المفاصل الناجم عن ارتفاع درجة الرطوبة بالداموس، ومرض السيليكوز المرتبط اساسا بمادة السيليس الموجودة في الفسفاط والتي يتكون بتركيز كبير في الهواء الاصطناعي داخل المنجم، مما يؤثر على مدى السنين على الجهاز التنفسي للعمال. ويمكن اعتبار هذا المرض «السيليكوز» من الامراض المهنية الاكثر انتشارا بين صفوف عمال المناجم، والذي يتسبب في موتهم سنوات قليلة بعد خروجهم للتقاعد.

هذا على مستوى العمال، اما بالنسبة لتأثير نشاط الفسفاط على صحة السكان بشكل عام، فانه يمكن القول ان تقنية تربية الفسفاط بالتهوئة التي كانت تستعمل منذ ثلاثينات القرن الماضي والى حدود اواخر الثمانينات قد حولت مدن الحوض المنجمي الى مدن الغبار بامتياز.



اكوامر الشوائب الفسفاطية على مشارف حي الطرابلسية السكني بالمتلوي

تبعث من هذه الوحدات مئات الاطنان من الغبار الداكن يوميا ويتساقط على المنازل ويتركز بالهواء الذي يتنفسه الكبار والصغار. وهو ما جعل سكان المدن المنجمية الاكثر عرضة للأمراض الصدرية والحساسية وغيرها من الامراض المرتبطة بتلوث نوعية الهواء. ويمكن اعتبار مرض «السيليكوز» الاكثر انتشارا بين السكان.

كما ان المياه المعدة للشرب بالمناطق المنجمية والمستخرجة من الموائد الجوفية العميقة كانت سببا مباشرا في امراض الفم وتساقط الاسنان لدى غالبية سكان المدن المنجمية، والتي عادة ما يكسوها الاصفرار في سن مبكرة، اضافة الى امراض الكلى والمجاري البولية في ارتباط مباشر بارتفاع تركيز مادتي الكربونات والفليور بهذه المياه المعدة للشرب والاستعمال اليومي لسكان المدن المنجمية.

ولتحمل مسؤولياتها الصحية تجاه عمالها وعائلاتهم، قامت شركة فسفاط قفصة بتركيز مؤسسة طب الشغل للقيام بالمتابعة الدورية للعمال في مجال الصحة والسلامة المهنية. كما كانت تشرّف بشكل مباشر على المستشفيات المحلية بالمدن المنجمية وتتدب لها الاطباء والتجهيزات الطبية اللازمة، لتقدم الخدمات الصحية الجيدة والمجانية للعمال وعائلاتهم وبالتالي لأغلب سكان هذه المدن. مما جعل شركة فسفاط قفصة تقوم مقام الدولة بالكامل.

لكن ومنذ منتصف الثمانينات، وارتباطا بمشروع الاصلاح الهيكلي المفروض على تونس من طرف صندوق النقد الدولي، بدأت شركة فسفاط قفصة في تسريح العمال والتخلي التدريجي عن ادوارها في الرعاية الصحية. مما جعل مستوى الخدمات الصحية ينهار، وتتحول المستشفيات المحلية الى اشباه مؤسسات صحية من خلال انعدام الاطباء وخاصة اطباء الاختصاص، ونقص الاطارات الطبية والشبه الطبية بسبب غلق باب الانتدابات، اضافة الى غياب التجهيزات الضرورية لتقديم الخدمات الصحية الاساسية للسكان.

فتردّ تبعا لذلك الوضع الصحي بالكامل في هذه المدن مع تواصل انتشار الامراض المزمنة والمرتبطة بنشاط الفسفاط، كل ذلك في ظل غياب كامل للدولة في المجال الصحي، اذ ان انسحاب شركة فسفاط قفصة من ادوارها في الرعاية الصحية لم يقع تعويضه من طرف اجهزة الدولة منذ سنة 1985.

4-6- تأثير إستغلال الفسفاط على النسيج السكاني والعمري

عندما تعرضنا الى تاريخ نشأة المدن المنجمية، توصلنا الى نتيجة اساسية مفادها ان هذه المناطق مدينة للفسفاط ولشركة فسفاط قفصة بالنشأة والوجود والتطور. كما ان نسيجه العمري تميز بالتنوع والاختلاط محليا واقليميا مما أثرى البعد الاجتماعي والثقافي لهذه المدن.

فمنذ نشأة المدن المنجمية حاول المستعمر ان يوفر الظروف العمرانية المناسبة لرعاياه الوافدين

من فرنسا وإيطاليا ومالطا واليونان للعمل بنشاط استخراج الفسفاط. فبنى لهم احياء على الشاكلة الأوروبية، ووفر فيها كل مستلزمات العيش من مغازات وملعب تنس وفضاءات ترفيه. كما احتوت المنازل على حدائق ومساح صغيرة بالشكل المتوفر في مدنهم الأوروبية الاصلية. اما العمال اصيلي البلاد والذين كانوا في غالبيتهم رَحَّلا، فانهم اما حافظوا على طابعهم القبلي ويقوا يعملون بالنجم ويسكنون بمناطقهم القبلية خارج مدن النشاط المنجمي، او قرروا الاستقرار بهذه المدن الجديدة. فبنوا منازل بعيدة عن الاحياء الأوروبية التي تم انشائها من طرف الشركات الاستعمارية التي تستحوذ على إستغلال الفسفاط. فتأسست بذلك داخل نفس المدينة المنجمية بداية الثلاثينات احياء اوربية خاصة بالعمال الاجانب من الدول الأوروبية، واحياء عربية يقطنها السكان الاصليون والعمال القادمون من الولايات الاخرى كالکاف وبنزرت وجندوبة وبعض مدن الساحل، اضافة الى عمال من ليبيا والجزائر والمغرب.

امام تطور حركة الهجرة للمدن المنجمية وخاصة من دول المغرب العربي، فانه تم تركيز احياء خاصة بكل دولة. فكان حي «السوافة» وحي «المروك» وحي «الطرابلسية» بكل المدن المنجمية. لئن كانت الاحياء الأوروبية قريبة من المصالح الخارجية للإنتاج ويمكن اعتبارها قريبة من وحدات تربية الفسفاط في إطار تقريب مواقع العمل من عمالهم الأوروبيين، فان الاحياء العربية كانت بعيدة عن هذه الاحياء وعلى تخوم هذه المدن الحديثة النشأة.

بعد 1956 شرع المستعمر في مغادرة المدن المنجمية صعبة رعاياه من العمال والاطارات، وبدأت الاطارات التونسية والعمال المختصين في الاستقرار بمنزلهم الجديدة في الاحياء الأوروبية. بينما تواصل تطور الاحياء الشعبية او ما كان يطلق عليها الاحياء العربية امام تطور عدد سكان هذه المدن نتيجة موجات هجرة متتالية للعديد من العمال من الولايات الاخرى بالبلاد سواء لتعويض العمالة الاجنبية او لتعويض عمال دول الجوار الذين بدأوا في الرجوع الى اوطانهم بداية الستينات بسبب استقلالها ومغادرة المستعمر الفرنسي لأراضيهم.

امام هذه الموجات المتتالية لهجرة العمال الى مناطق الحوض المنجمي، بدأت المدن المنجمية تتوسع بشكل كبير في اتجاه مصالح الانتاج الخارجية لشركة فسفاط قفصة، وخاصة لوحدات تربية الفسفاط ومواقع التخزين والمعدات. وبمرور الوقت الى حدود بداية الثمانينات، أصبحت تجهيزات ووحدات تربية الفسفاط تتوسط جل المدن المنجمية وتحاصرها المساكن من كل جانب. وكان هذا التوسع العمراني عشوائيا وغير مخطط له نظرا لغياب الدولة في هذه الربوع التي كانت برمتها فعليا ملكا لشركة فسفاط قفصة.



حي سكني عشوائى محاذي لمغسلة امر العرائس

هذه الموجات المتتالية من الهجرة لمدن الحوض المنجمي، حولت مدن الحوض المنجمي الى مركز استقطاب سكاني كبير في ارتباط بالقدرة التشغيلية لشركة فسفاط قفصة آنذاك. لكن في منتصف الثمانينات وبعد شروع الفعلي في تخلي الشركة عن دورها الاقتصادي في التشغيل وعن دورها الاجتماعي والثقافي والتربوي والرياضي أصبحت هذه المدن مناطق طاردة لسكانها من خلال التسريح المبكر للعمال وغلغق باب الانتدابات وتدني مستوى الخدمات العمومية وانعدام الاستثمار والتشغيل خارج شركة فسفاط قفصة.

لهذه الاسباب بدأت هذه المدن تتعرض لهجرة مضادة، اي بدأت تراجع سكانيا وعمرانيا، وتتحول تدريجيا الى مدن للمتقاعدين والمعطلين وتجارة الحدود. فهجرها شبابها المتعلم والحامل للشهادت امام انسداد افق التشغيل والعمل بها.

كما بقيت تحت تأثير وحدات الانتاج والمغاسل التي تتوسّطها، فتتحمل آثارها السلبية وتلوئها. كما انتشرت بها مخازن شركة فسفاط قفصة ونفاياتها الصلبة والسائلة.

اما بالنسبة للتهيئة الترابية والعمرانية لهذه المدن، فانه يمكن القول انها خارج الزمن العمراني، اذ ان نسيجها العمراني لا يخضع لأي مثال تهيئة عمراني. كما ان اغلب مدن الحوض المنجمي مبنية على اراض تابعة للدولة اي ان السكان وطبقا للقانون لا يملكون المساكن الذي يقطنونها. ولم تبدأ الدولة في تسوية الاوضاع العقارية للسكان الا خلال سنوات 2014-2015، ولا زالت عمليات تسوية الاوضاع العقارية لبلديات برمتها متواصلة.

اما على مستوى سلامة ووثبات الاحياء السكنية، فان الإستغلال الباطني للفسفاط بمدن الحوض المنجمي، والذي دام حوالي 100 سنة، ترك فراغات ودواميس عميقة تحت الارض اي تحت المساكن الأهلة بسكانها. وبعد التخلي النهائي من طرف شركة فسفاط قفصة على إستغلال المناجم الباطنية تركت على حالها دون دراسات تتعلق بثباتها وسلامة النسيج العمراني والبشري الذي يعلوها.

فكانت اول عمليات انهيار للمساكن بالريديف اواخر التسعينات تحت خط الانتاج الباطني المسمى Z6، والذي يشق حي المغرب العربي الكبير او ما يعرف تاريخيا «بحي السوافة». هذه الحادثة التي هدمت أكثر من 10 مساكن تعد فاجرة قد طرححت على النقاش ولأول مرة بمدن الحوض المنجمي مدى سلامة النسيج العمراني في علاقة بالمناجم الباطنية.

ولئن حاولت شركة فسفاط قفصة نقل السكان المتضررين من الانهيارات الارضية وتعويضهم عن مساكنهم من ناحية والانطلاق في دراسة جيوفيزيائية لتحديد المناطق الخطرة والمهددة بالانهيارات المستقبلية من ناحية أخرى. الا ان نتائج هذه الدراسة لم تقدم للعموم، هذا ان كانت هنالك دراسة فعلا.

صور لانهايار المساكن جراء الإستغلال الباطني بالرديف



فهل ستتواصل اوضاع المدن المنجمية بالانحدار والفقر والتهميش رغم ثرائها بالموارد الطبيعية المتنوعة والإمكانات البشرية؟

02

القسم الثاني :

الإمكانات الطبيعية والبشرية للتنمية بمدن الحوض المنجمي

مقدمة

بعدما قمنا بإعداد القسم الاول من الدراسة، والتي تمحور حول تشخيص واقع مدن الحوض المنجمي وظروفها ومسار تاريخ نشأتها، إضافة الى الدراسة المعمقة لشركة فسفاط قفصة ودورها في بناء ونشأة هذه المدن، وتأثير نشاطها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لهذه المدن، فان اعداد المرحلة الثانية من الدراسة ووفق الصيغ المرجعية المتعلقة بها ستكون متعلقة بالإمكانيات الطبيعية والبشرية والثقافية المتوفرة بهذه المدن لإنجاز تنمية حقيقية وعادلة تحقق النقلة النوعية لأهالي الحوض المنجمي، وتزيل عنهم العناء والغبن والتهميش والفقر الذي لازمهم سنوات طويلة.

وستكون هذه المقاربة مرتكزة على ثلاث مقاربات:

- مقاربة ميدانية لاستكشاف الموارد الطبيعية والثقافية والبشرية لهذه المدن.
- مقاربة حوارية مع الأطراف المحلية المعنية بالتنمية.

كما سنقدم خلال هذا القسم من الدراسة، مخططا بيئيا مفصلا لإزالة التلوث بمدن الحوض المنجمي الناجم عن نشاط شركة فسفاط قفصة. كل ذلك في إطار تحسين سبل العيش بمدن الحوض المنجمي. بناءً على ما تقدم فان المرحلة الثانية من الدراسة ستكون متكوّنة من المحاور التالية:

1- مدخل عام حول مفهوم التنمية ومؤشراتها.

2- الإمكانيات التنموية المتاحة بمدن الحوض المنجمي

3- مقاربة سوسبيولوجية لمعوقات التنمية بمدن الحوض المنجمي

4- تحديد مخطط تفصيلي لمقاومة التلوث بالحوض المنجمي.

المحور الاول

مدخل عام حول مفهوم التنمية ومؤشراتها

مدخل عام حول مفهوم التنمية ومؤشراتها

تعتبر كلمة «التنمية» أكثر الكلمات استعمالاً من طرف التونسيات والتونسين خلال العشر سنوات الأخيرة، وذلك ارتباطاً بما يعيشونه من فقر وتهيؤ وبؤس. لكن الأغلبية لا تتوفر على مفهوم محدد للتنمية. حيث ان التنمية بالنسبة لغالبيةهم مرتبطة بالطريق والتشغيل ومستوصف ومكتب بريد وهي مظاهر للتنمية او انعكاس لها وليست التنمية في حد ذاتها. فما هو مفهوم التنمية؟

1- مفهوم التنمية

شهد مفهوم التنمية تطوراً كبيراً على مستوى الفكر السياسي والاقتصادي السياسي على حد سواء خلال 70 سنة الأخيرة، وذلك ارتباطاً بالتطورات الهيكلية الكبرى التي شهدتها المجتمع الدولي وتطور الصراعات السياسية والاقتصادية التي تحكمه.

فالتنمية هي مجمل التحولات الإيجابية على المستوى التقني والديموغرافي والصحي والترابي التي تحدث بمجتمع في مكان ما.

بتعريف أكثر بساطة التنمية هي خلق الثروة من خلال عمليات متعددة ومعقدة وشاملة ومستمرة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وفق تصور فكري وأيديولوجي محدد. وتهدف التنمية بهذا المعنى الى تنمية الموارد المادية والبشرية للمجتمع وجعله يتغير بشكل متواصل عبر تطوير إمكانياته الداخلية حتى تحقق الرفاه للجميع.

كما تشير عبارة « نمو » في علم البيولوجيا الى مسار نمو وتطور الاحياء، وهو مسار طبيعي وعفوي (نمو الانسان او النباتات). ولقد تم استعارة هذا المعنى الطبيعي للنمو قصد ابراز وبيان التطور الاقتصادي والاجتماعي، وقد طبق هذا التمشي خلال فترة الاربعينات، اذ تم اسقاط الظواهر الطبيعية وقوانينها على الظواهر الاقتصادية والاجتماعية.

فكما يتأثر نمو الطفل بالعوامل الداخلية والخارجية، فان نمو الثروة والمجتمع يتأثر بالعوامل الذاتية للمجتمع والعوامل الخارجية عنه.

ولقد اقرت منظمة الأمم المتحدة منذ سنة 1956 مفهوماً للتنمية بكونها «العمليات التي بمقتضاها توجه جهود الحكومات والسكان لتحسين احوالهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من اجل تحقيق الرفاه وتمكين الافراد من الاستفادة من الثروة المنتجة ببلادهم».

وبذلك وانطلاقاً من هذا المفهوم للتنمية فإنها تهدف الى:

- الزيادة في الدخل الحقيقي للناس وتحسين إطار عيشهم.
- توفير الاستقرار.
- الزيادة في الثروة الوطنية ونموها.
- تحقيق العدالة الاجتماعية.

كما تتطلب التنمية شروطاً أساسية أهمها:

- رأس مال فضاءي
- رأس مال بشري
- رأس مال نقدي

تتجدد التنمية بمؤشرات مادية تقاس من خلالها جدوى الخيارات التنموية، ومدى تحقيقها للأهداف التي تم تحديدها سابقاً. ومن أهم هذه المؤشرات: نسبة النمو والنتائج المحلي الخام والقيمة المضافة والقدرة الشرائية والتضخم ومستوياته ومظاهر الانكماش الاقتصادي ومؤشرات التنمية البشرية.

2- مؤشرات التنمية الاقتصادية

امام تطور علوم الاقتصاد وخاصة علم الاقتصاد السياسي خاصة خلال السبعينات، فان التنمية الاقتصادية اصبحت تقاس وتتابع من خلال العديد من المؤشرات المحسوسة والقابلة للقياس.

2-1- مفهوم الاقتصاد

هي كلمة يونانية ظهرت عام 400 ق م تقريباً، حيث ألف المؤرخ اليوناني « زينوفن » كتاباً تحت عنوان Economicus والتي تعني فن إدارة البيت، ثم توسع الناس في مدلول البيت حتى أطلق على الجماعة التي تحكمها دولة واحدة، وعليه فلم يعد المقصود من كلمة اقتصاد المعنى اللغوي وهو التوفير، ولا معنى المال فحسب، وإنما المقصود المعنى الاصطلاحي لمسمى معين وهو تدبير شؤون المال، إما بتكثيره وتأمين إيجاده وإما بتوزيعه، ونظراً لما لكلمة اقتصاد من ارتباط وثيق في الحياة العامة بكلمة مادة أو مادي، فقد ذهب كثير من علماء الاقتصاد إلى إضفاء الصفة الاقتصادية على كل ما يمت إلى الوقائع المادية.

وهناك نوعان من الاقتصاد: الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي:

■ **الاقتصاد الجزئي:** يدرس التحليل الاقتصادي الجزئي السلوك الاقتصادي للعناصر الاقتصادية للأفراد والشركات وطريقة تفاعلهم من خلال الأسواق الفردية (السلع والمواد المنتجة)، وندرة الموارد والأنظمة الحكومية. وهذا ما يطلق عليه في الشائع تحليل دراسة العرض والطلب.

■ **الاقتصاد الكلي:** يهتم التحليل الاقتصادي الكلي بدراسة الاقتصاد ككل، ليوضح تأثير العوامل الاقتصادية على اقتصاد البلدان، كتأثير الدخل القومي ومعدلات التشغيل، التضخم، ومعدلات الاستهلاك الكلي ومعدل الانفاق الاستثماري ومكوناته. كما يدرس التحليل الاقتصادي الكلي تأثيرات السياسات النقدية والمالية المتبعة في البلد.

2-2- نسبة النمو

هي الزيادة في الناتج المحلي الخام بين فترتين ومن الأفضل أن تكونا متباعدتين للتأكد من التطور الفعلي للاقتصاد.

ولا يمكن لنسبة النمو، موضوعيا، أن تعكس التقدم والتطور الاقتصادي إلا إذا كانت أكبر من نسبة تطور عدد السكان لبلد ما.

وبالتالي فإن التعامل مع نسبة النمو ولفترات قصيرة وبدون الأخذ بعين الاعتبار مجمل المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية ليس إلا بيع للوهم ومغالطة اقتصادية كبرى.

كما أن نسبة النمو لا تعد في الاقتصاديات الحديثة تعبيرة ضرورية للتنمية أو دلالة على تحسن مستوى عيش الناس المادية، وتحقيق الرفاه الاجتماعي، إلا إذا كانت طريقة توزيع الثروة المنتجة موزعة بشكل متكافئ وعادل، طبعاً وفق طبيعة النظام السياسي والاقتصادي المتبع.

كما أن احتساب نسبة النمو بالطريقة الكلاسيكية تكون وفق المعادلة التالية:

$$\text{PIB(N)} - \text{PIB (N-1)/PIB (N) X100}$$

3-2- الناتج المحلي الخام PIB

الناتج المحلي الخام: هو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية المعترف بها محلياً، والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة لا تقل عن سنة مالية. وتحسب القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية بالأسعار الجارية.

لقد تم تطوير هذا المفهوم وربطه بالتضخم، خاصة من طرف الأمريكي سالمون كوزنيتش سنة 1934، والذي أكد على انه وجب أن تكون السيولة المتداولة في بلد ما متساوية مع القيمة السوقية للسلع والخدمات، حتى يمكن التحكم الفعلي في التضخم وتوفير الشروط الضرورية لقوة العملة المحلية.

وأمام صعوبة وتشعب طرق احتساب الناتج المحلي الخام، فإنه تم إقرار معادلة رياضية سهلة:

$$\text{PIB} = \text{CP} + \text{IG} + \text{D.gouv} + (\text{EXP} - \text{IMP})$$

الناتج المحلي الخام = الاستهلاك الخاص + إجمالي الاستثمار الفعلي + الانفاق الحكومي + (الصادرات - الواردات)

لكن بعض الدول مثل اليابان تقيم ناتجها المحلي الخام بمجموع القيمة المضافة لعمليات الإنتاج وخدمات المنتجة.

4-2- القيمة المضافة

هي الفارق بين قيمة المواد الأولية وقيمة السلعة المنتجة والمستهلكة. فالقيمة المضافة هي في الأصل زيادة ثروة رأس المال بشكل تراكمي لسلسلة القيمة. فكل ما كان رأس المال ماسكا بأكثر المراحل الانتاجية (الاحتكار العمودي)، كلما كانت القيمة المضافة أكبر أي كلما كان فائض القيمة أكبر.

بالتالي فان الربح الحقيقي لا يأتي من التبادل التجاري للسلع بل يأتي من قيمة ومجهود العمل المنتج لهذه السلع.

لذلك اعتبر كارل ماركس أن قوة ومصدر مراكمة رأس المال الفعلية هي فائض قيمة العمل المنجز فعليا.

ولكن كل هذه المؤشرات الاقتصادية، والعمل بشكل عام كأداة لإنتاج الثروة، تهدف جميعا للتحكم في نسب التضخم وتحسين المقدرة الشرائية للسكان في إطار تحقيق الرفاه الاجتماعي الشامل باعتباره هدفا أساسيا للتنمية.

فماذا تعني المقدرة الشرائية؟ وما معنى التضخم؟ وما هي العلاقة التلازمية بينهما؟

5-2- المقدرة الشرائية

هي القدرة على شراء السلع والخدمات المسوقة الضرورية بالدخل المتوفر. وتحسب المقدرة الشرائية وفق العائلة (Ménage) وليس الفرد.

يمكن احتساب المقدرة الشرائية وفق طريقتين:

● **المقدرة الشرائية المرتبطة بالمال:** وهي متوسط كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بالدخل المتوفر

● **كمية العمل اللازمة للحصول على سلعة محددة (الخبز مثلا)**

كما تم إقرار معادلة بسيطة لتحديد مؤشر تطور المقدرة الشرائية كما يلي:

مؤشر المقدرة الشرائية = (مؤشر الدخل / مؤشر الاسعار) X 100

$$I.P.A = (IR/IP) \times 100$$

بالتالي فان المقدرة الشرائية تبقى مرتبطة أساسا بالدخل، والدخل مرتبط بعاملين محددين هما:

— **الضرائب**

— **تطور مؤشر الأسعار**

ومؤشر الأسعار يعكس بشكل واضح التضخم والعوامل المرتبطة به.

6-2- التضخم

التضخم: هو الارتفاع الدائم والعام للأسعار، وينتج عنه بشكل مباشر ارتفاع دوران حجم النقود داخل الدورة الاقتصادية. مما ينجر عنه على المدى المتوسط، انخفاض السيولة النقدية لدى البنوك، الشيء الذي يدفع بالبنك المركزي سابقا لضخ كميات إضافية من السيولة لمجابهة الطلب الكبير عليها.

هذه الوضعية تجعل كمية النقود التي تدور في النسيج الاقتصادي تتجاوز بكثير القيمة الجمالية للإنتاج بالبلاد، مما يتسبب في تراجع قيمة العملة المحلية. أي بعبارة أكثر سهولة: شعب يستهلك أكثر مما ينتج.

ينقسم التضخم بشكل عام الى اربعة مراحل:

(1 التضخم المستقر: ويتميز باستقرار في الأسعار، وتتراوح نسبة التضخم في هذا المستوى ما بين صفر و2 %

(2 التضخم المتدرج: ويتميز بالارتفاع الطفيف في الأسعار مع التحكم الفعلي فيها وتتراوح نسبتها ما بين 3 و4 %

(3 التضخم المفتوح: ويتميز بالارتفاع المتواصل والسريع للأسعار، وندهور للمقدرة الشرائية وارتفاع حجم دوران النقود في الدورة الاقتصادية، وتتراوح نسبة التضخم في هذه الحالة ما بين 5 و10 %، وغالبا ما يتميز الوضع الاجتماعي في هذا المستوى من التضخم بالتوتر وعدم الاستقرار

(4 التضخم المفرط: ويتميز بالارتفاع الجنوني للأسعار متبوع بدوران مهول لحجم النقود، مما يتسبب في انهيار العملة المحلية، وهو ما ينتج عنه دخول الاقتصاد في مرحلة الانكماش وبداية الانهيار

7-2- الانكماش الاقتصادي

هو الانخفاض في الأسعار ولمدة طويلة بعد ارتفاعها الجنوني، ناجم بالأساس عن عجز الطلب الداخلي (تراجع كبير في الاستهلاك)، مما يتسبب في فوائض ضخمة في المواد المنتجة، وبالتالي تباطؤ في الإنتاج، وتراجع في مبيعات الشركات، مما يقلص من الاستثمارات الإنتاجية، وهو ما يعكس عدم خلق مواطن شغل جديدة، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة وما ينتج عن هذه الظروف حتميا، من توترات اجتماعية ومحاولات لتغيير الأنظمة السياسية وأنماط التنمية.

المحور الثاني

الإمكانات التنموية المتاحة بمدن الحوض المنجمي

الإمكانات التنموية المتاحة بمدن الحوض المنجمي

1-مقدمة:

بناء على ما تم التوصل اليه في المرحلة الأولى من الدراسة والمتعلقة بتشخيص واقع التنمية بمدن الحوض المنجمي، يمكننا القول على أن مدن الحوض المنجمي بقدر ما تمثل وحدة جغرافية وبيولوجية، فإنها تمثل وحدة اقتصادية واجتماعية، بل إن التركيبة السكانية والواقع الديموغرافي يتشابهان بشكل كبير.

مما جعل كل المؤثرات المتعلقة بالتنمية البشرية قريبة من بعضها البعض بين الريف والمتلوي والمظيلة وأم العرائس. كما توصلنا الى نتيجة في غاية من الاهمية والمتمحورة حول غياب الدولة عن هذه المدن لمدة طويلة، وملء الفراغ من طرف شركة فسفاط قفصة جعل المنطقة ككل مرتبهة لهذه الشركة على مستوى التشغيل والإحاطة الاجتماعية والثقافية والتربوية والتعليمية. بعبارة أكثر وضوحا كانت الشركة دولة داخل الدولة، وعندما قرر لها أن تتراجع عن كل الأدوار التقليدية والتاريخية التي كانت تلعبها بمنطقة الحوض المنجمي، ظهرت عيوب الخيارات السياسية والاقتصادية. فانتشرت البطالة بنسب مرتفعة، وتدنّت كل الخدمات الاجتماعية والصحية وخدمات النقل والترفيه والثقافة والرياضة وكل ما له علاقة بالعدالة الاجتماعية. فلا يمكن الحديث عن تنمية إلى حد الآن خارج شركة فسفاط قفصة، لأنه لا يوجد بديل لها إلى حد الآن، أمام تواصل غياب الدولة في الجهة ككل.

لكن بقي سؤال محوري في هذا الركाम التنموي الكبير بهذه المدن: هل أن منطقة الحوض المنجمي ستبقى رهينة الفسفاط في المجال التنموي والاجتماعي؟ وهل أن المنطقة لا تتوفر الا على الفسفاط كمورد طبيعي للتنمية؟ ام إن المنطقة تزخر بالموارد ولكن الخيارات السياسية للتنمية تبقى دوما هي المشكل؟

2-الإمكانات التنموية بمنطقة الحوض المنجمي

عمل المستعمر الفرنسي طيلة فترات استعمارهم المباشر للبلاد على تركيز فكرة اساسية قوامها أن منطقة الحوض المنجمي لا تملك سوى مادة الفسفاط للتنمية. وبالتالي وجب إستغلال هذه المادة بشكل مجحف وكل الموارد الاخرى وخاصة الماء في إطار هذا الإستغلال. فدُمّرت بذلك كل فكرة تحاول الخروج عن هذا النموذج التنموي. وواصل حكام تونس بعد 1956 في نفس الخيارات ونفس الأفكار. بل يمكن القول ان هؤلاء الحكام كانوا أقسى من المستعمر على المنطقة، حيث حولوها الى مجرد بقرة حلب يستغلون ثروتها الفسفاطية لإنجاز مشاريع تنموية خارجها. مما فُقر هذه المنطقة وهمّشها الى اليوم.

لكن الدراسات المتخصصة، والعمل الميداني للعديد من الخبراء التونسية والاجنبية المؤمنة بأن المنطقة تزخر بالموارد، إضافة الى الزيارات الميدانية والتحاوور مع كل المكونات الاجتماعية والسياسية والنقابية والثقافية بالمنطقة التي تم انجازها في إطار اعداد هذه الدراسة، تؤكد أن منطقة الحوض

المنجمي تملك موارد طبيعية وانشائية وجيولوجية وإيكولوجية وثقافية متنوعة ومتعددة قادرة على تحويل المنطقة الى قطب تنموي بامتياز.

سنحاول في هذا المحور التعرض تباعا: للموارد الطبيعية، والإمكانات الإيكولوجية والجيولوجية، والإمكانات الثقافية، والإمكانات التي توفرها شركة فسفاط قفصة للتنمية دون الفسفاط.

1-2- الموارد الطبيعية

يمكن تقسيم الموارد الطبيعية المتوفرة بمنطقة الحوض المنجمي الى ثلاثة انواع: الموارد المائية، والاراضي الفلاحية، والمواد الانشائية

1-1-2- الموارد المائية بمنطقة الحوض المنجمي

تتكون الموارد المائية بالحوض المنجمي من موارد مائية جوفية فقط، باعتبار ضعف الأمطار وغياب أي خزانات أو سدود لتجميع مياه الأمطار. وبالتالي فان المنطقة ككل تتزود من الماء لتغطية حاجياتها السكانية والخدمات والصناعية من الموارد المائية الجوفية المتواجدة بالمنطقة. تنقسم الموائد المائية الجوفية بمنطقة الحوض المنجمي الى نوعين:

● موائد مائية متوسطة العمق وسطحية:

وهي موائد متوسطة الموارد إلى ضعيفة وفق عمقها ودرجة تجدها المرتبط بتربيتها الجيولوجية والرسوبية، وتوزع هذه الموائد إلى صنفين:
— صنف أول يضم الموائد المتوسطة العمق والمردودية، والتي تتراوح مواردها ما بين 1 إلى 3 مليون متر مكعب وهي موائد أم العرائس والرديف وشط الغرسة الشمالي
— صنف ثاني يضم الموائد الصغيرة والسطحية عادة والتي لا تتجاوز مواردها المائية 1 مليون متر مكعب

● الموائد المائية العميقة:

وهي مائدة العصر الجيولوجي Miocène بأمر العرائس والرديف، والتي تمتد على كامل جهة قفصة. مواردها المائية تقدر بحوالي 17.8 مليون متر مكعب في السنة.
أما بقية الموائد المائية العميقة، فهي موائد متوسطة الموارد المائية حيث تتراوح ما بين 2 إلى 9 مليون متر مكعب في السنة مثل مائدة Complexe Terminal الموجودة خاصة بشط الجريد وشط الغرسة، ومائدة العصر الجيولوجي الرابع Quaternaire بأمر العرائس.

لكن يجب أن نؤكد في هذا المجال على أن الإمكانات المائية السطحية، ولئن تبدو ضعيفة ارتباطا بالعناصر المناخية وقللة معدلات الأمطار بغالب مناطق الحوض المنجمي، إلا أن سيلان الأودية الهامة بالمنطقة خلال السنوات الأخيرة، وخاصة أودية أم العرائس والرديف وتبديت والثالجة ومقرون، وارتباطا بالتحويلات المناخية، يفرض على المهتمين بالماء في البلاد التفكير بعقلية جديدة لتجميع هذه المياه السطحية، وإيجاد تنوع في مصادر الماء بالمنطقة عوضا عن الاقتصار عن الموارد الجوفية التي بدأت تدخل مرحلة الخطر.

يمكن تلخيص الإمكانات المائية بمنطقة الحوض المنجمي في الجدول التالي:

الملوحة	الآبار العميقة والسطحية			الموارد المائية			الاسم	الموائد المائية
	الجملة	غير مجهز	مجهز	النسبة %	الإستغلال م.م.3 / سنة	الموارد م.م.3 / سنة		
1-2	296	52	244	91.5	7.6	8.3	ام العرائس	موائد مائية متوسطة وسطحية
2-10	1051	324	727	114.8	3.1	2.7	ام العرائس-الرديف	
1-7	165	78	87	116.6	0.7	0.6	سيسب- حمرة	
3-14	647	288	359	111.7	1.9	1.7	شط الغرسة	
--	2159	742	1417	100	13.3	13.3		الجملة
1-8	43	12	31	114	20.3	17.8	Mio c ام العرائس-الرديف	موائد مائية عميقة
3-9	7	0	7	72	6.5	9	C.terminal ام العرائس-الرديف	
3-15	11	1	10	47.9	3.5	7.3	Plio-Qut ام العرائس-الرديف	
3-3.5	17	7	10	52.3	3.3	6.3	C.T شط الجريد و الغرسة الشمالي	
2-4	10	2	8	10	0.1	1	سيدي بوضياف	
--	88	22	66	81.4	33.7	41.4		الجملة

(*) :Rivalité sur l'eau souterraine dans le bassin minier de Gafsa : Témoignage d'une gestion incohérente- Abdeljalil Sghari et Salem Ghriba - Revue Geo.Dev.ma volume 4 (2016)

يتبين من خلال المعطيات الواردة بالجدول، أن منطقة الحوض المنجمي تتوفر على إمكانات مائية جوفية محترمة ومتنوعة من حيث العمق ودرجة الملوحة. وهي التي تقوم بتوفير الماء الصالح للشرب وللنشاط الفلاحي والصناعي المتمثل في شركة فسفاط قفصة. إذ تحتكر الشركة حوالي 33 % من الموارد المائية الجوفية العميقة بطاقة ضخ تقدر بحوالي 715 ل/ث. ولا يمثل الماء الصالح للشرب الا حوالي 7.3 % من امكانات المنطقة المائية. ويستعمل النشاط الفلاحي بالمنطقة حوالي 45 % من الإمكانات المتاحة. وهو ما يعني أن الموائد المائية العميقة لازالت قادرة على توفير كميات مائية قابلة للإستغلال مع العمل على ترشيد وحسن التصرف في الكميات المستغلة حاليا خاصة بالنسبة للفسفاط والمناطق الفلاحية المحدثه مثل السقدود 1 و2 والدوارة والدبين وتبديت والسقي الجنوبي وكريشة النعام المنتشرة بمنطقة الحوض المنجمي.

كذلك ومن خلال المعاينات الميدانية لبعض المناطق الفلاحية بالدوارة الشنوفية بأمر العرائس أو بمنطقة السقودود 1 و2 بالرديف، ومن خلال الحوار مع عدد من الفلاحين، تبين أن النشاط الفلاحي بهذه المناطق يتسبب في هدر كبير للموارد المائية، حيث أن الهكتار الواحد بها يستعمل حوالي 11 ألف متر مكعب بمنطقة الدوارة بأمر العرائس وأكثر من 12500 متر مكعب بمنطقتي السقودود 1 و2 بالرديف. وهي كميات تتجاوز بكثير المعدل الوطني بالمناطق السقوية والتي لا تتجاوز في الاصل 6000 متر مكعب بالنسبة للهكتار الواحد مهما كانت نوعية الغراسات. ولعل هذا الهدر المائي الكبير هو المتسبب في ارتفاع نسبة تدفق المياه الشعبة بواحات السقودود 1 و2 وما تسبب فيه من موت للعديد من الواحات. وبالتالي فإن المياه المستغلة حالياً قادرة على أن تكون صالحة لضعف المساحة السقوية المستغلة حالياً، إذا تم وضع برنامج جدّي وعصري للري بهذه المناطق السقوية، والتخلي عن نظام الحصص في الري سواءً كانت الارض بحاجة للماء أم لا.

كما وجب دفع شركة فسفاط قفصة إلى العمل على إعادة استعمال المياه المستعملة في الغسل من خلال إعادة إستغلال الاحواض الطينية التي شرع في إستغلالها قبل 2011 والتي مكّنت الشركة من اعادة استعمال حوالي 3.2 مليون متر مكعب خلال سنة 2010، وكان البرنامج الوصول الى اعادة استعمال 6 مليون متر مكعب بعد انجاز كل الاحواض بالمغاسل.

2-2-1- الأراضي الفلاحية

تبلغ مساحة الحوض المنجمي حوالي 6000 كم مربع، ما يمثل 62 % من المساحة الجمالية لولاية قفصة. وتمثل الجبال والهضاب والمقاطع السطحية ومواقع مدخرات الفسفاط التي تحت تصرف شركة فسفاط قفصة حوالي 4800 كم مربع أي حوالي 80 % من المساحة الجمالية للحوض المنجمي. تبلغ مساحة الاراضي الفلاحية القابلة للإستغلال الفلاحي بالحوض المنجمي حوالي 12500 هك، منها 4237 هك مناطق سقوية (حوالي 33 بالمائة فقط). وتتوزع هذه الاراضي الفلاحية على مدن الحوض المنجمي كما يلي:

المدينة	مساحة الاراضي الفلاحية(هك)	مساحة المناطق السقوية (هك)	نسبة المناطق السقوية
ام العرائس	6950	2115	30.4%
الرديف	3855	1555	40.3%
المتلوي	1695	567	33.6%
المظيلة	-	-	-
الجملة	12500	4237	33%

بالنسبة لمدينة المظيلة، الاراضي الفلاحية الموجودة هي اراضي هامشية وغير صالحة في أغلبها إلا كمراعلي للماشية والجمال خاصة. ولا توجد مناطق فلاحية بالمعنى الفلاحي، بل محاولات صغيرة من بعض الاهالي في إطار استصلاح بعض الاراضي المحاذية للمدينة شمالا وجنوبا بمنطقة البرج.

كما تمتد مساحات شاسعة بين منطقة مزندة صهيب والمتلوي، ولكنها اراضي هامشية وذات تركيبة بيولوجية يغلب عليها الطابع الريلي الفقير من المواد العضوية، مما يجعل من مردوديتها ضعيفة. كما وجب التذكير بأن منطقة المظيلة لا تتوفر على موارد مائية جوفية للماء الصالح للشرب حتى أنها تفتقر أيضا للماء الموجه للفلاحة.

من خلال المعاينات الميدانية للعديد من المناطق الفلاحية السقوية خاصة، وبعد الحديث المطول مع عدد هام من الفلاحين، تبين أن هذه المشاريع الفلاحية والتي انطلقت غالبيتها منذ منتصف الثمانينات، قد نجحت في تغيير طابع المدن المنجمية من مدن مرتبهة لاستخراج الفسفاط الى مدن قادرة على تنويع انشطتها الاقتصادية. كما بينت هذه المشاريع أن الرهان على الفلاحة يمكن ان يمتص عددا من اليد العاملة المعطلة ويحدث تغيير في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية بهذه المدن.



فمنطقة السقدود 1 و2 بالرديف أصبحت واحة متكاملة وتمتد على مساحة تقدر حاليا بحوالي 350 هك، وهي في ذروة الاستغلال والانتاج. كما تتوفر المنطقة على رصيد من الاراضي الفلاحية القابلة للإستغلال بحوالي 2000 هك تنتظر الاستصلاح والتهيئة واعادة النظر في التصرف في الموارد المائية المتاحة والتي يتواصل اهدارها من خلال اتباع طرق تقليدية في الري.



وتتميز واحات السقدود 1 و2 بالنخيل والعديد من الاشجار المثمرة والزراعات العلفية مثل البرشيم الذي يمثل أحد اهم المواد العلفية التي يقبل عليها مربو الماشية بالمنطقة ككل.

اما بالنسبة للمنطقة الفلاحية الدوارة والمنطقة الفلاحية بسيدي بوبكر بأمر العرائس، فهي تمتد على مساحة كبيرة تتجاوز 6950 هك متنوعة الإستغلال الفلاحي من اشجار مثمرة وزياتين وخضروات وأعلاف. اضافة الى تجربة غراسة الفستق بأمر العرائس والتي جعلتها تصدر إنتاج الفستق على مستوى ولاية قفصة.



كما يمكن اعتبار منطقة كريمة النعام والسقي الجنوبي بالمتلوي تجربة نموذجية، رغم ان المساحة السقوية لا تتجاوز 560 هك. وتتميز هذه المنطقة بانتشار واحات النخيل والاشجار المثمرة والغراسات العلفية والخضر، مع العلم ان كميات الماء المخصصة للمنطقة لا تفي كل احتياجات النشاط الفلاحي. كما وجب التذكير ان المنطقة تتوفر على رصيد هام من الاراضي الفلاحية القابلة للإستغلال لو توفرت برامج الاستصلاح الفلاحي بالمنطقة.



من الناحية الاقتصادية والمردودية لهذه المناطق الفلاحية السقوية، يمكن القول والاعتماد على رأي اغلب الذين تحاورنا معهم، أن هذه المشاريع الفلاحية ذات مردودية كبيرة، حيث تطورت اغلب المشاريع بعامل الزمن ليصل رقم معاملات بعضها الى مليون دينار في السنة.



لكن تبقى هذه المردودية قابلة أن تكون أكثر على مستوى القيمة المضافة، لو كانت هذه المناطق السقوية مدعومة بنسيج صناعي تحويلي وخدمات بالمنطقة تمكّن من الزيادة الفعلية في الدخل المباشر للفلاح والرفع من الطاقة التشغيلية بالمدن المنجمية خارج دائرة الفسفاط.

فالمنطقة السقوية 1 و2 مثلا يمكن ان توفر حوالي 4500 طن من الدقلة سنويا. هذه الكمية قابلة لان تُحول وتُعلب في وحدات صناعية تعطي قيمة مضافة أكبر وتشغيلية أرفع. كما يمكن ان يقع تحويل البرشيم الى علف متطور يساهم في تقليص كلفة تربية الماشية ويرفع في المردودية.

تعتبر منطقة تديت من معتمدية الريف المنطقة الفلاحية الوحيدة التي كانت توفر الخضر والغلل للريف وأم العرائس والمتلوي. وتعتبر من المناطق الفلاحية التقليدية لأنها ومنذ أكثر من 50 عاما تقوم بهذا الدور. توسعت المنطقة بعامل الوقت وتطور انتاجها كيميا ونوعيا. ولكن التلوث الناجم عن المياه الطينية الناجمة عن نشاط المغاسل بأمر العرائس والريف قد أثر بشكل كبير على نوعية مياه الموائد المائية السطحية، مما رفع من درجة ملوحة التربة، وبالتالي تراجع الانتاج ان لم نقل اندثار العديد من الاشجار المثمرة والمناطق السقوية التي كانت مصدرا لإنتاج الخضر خاصة.

لكن رغم اهمية هذه المنطقة الفلاحية السقوية العريقة بالحوض المنجمي، إلا أنها تفتقد الى مخازن مبرّدة لتجميع وتخزين فائض الانتاج. كما انها بقيت على هامش اهتمامات مصالح الفلاحة بولاية قفصة التي تعتبر ان الفلاحة تقتصر على شمال الولاية.

في العادة يرتبط النشاط الفلاحي بنشاط تربية الاغنام والماعز والإبل او ما يعبرّ عنه بشكل عام تربية الماشية. لكن بمناطق الحوض المنجمي، تنتشر بالمدن تربية الماشية وخاصة الماعز والاغنام. وهو نشاط تقليدي مخصّص للاستهلاك المحلي إن لم نقل للاستهلاك العائلي. كما يندرج في بعض العائلات من قبيل الهواية والنشاط التكميلي لتنمية الدخل العائلي.

اما تربية الإبل فهي حكر على العائلات التي تقطن بالمناطق الصحراوية او الريفية وتندرج ضمن النشاط الاقتصادي المكثّف خاصة في المظيلة والمتلوي.



بلغت الارقام، ومن خلال المعايير الميدانية والارقام الرسمية للإدارات المعنية بتربية الماشية بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقفصة، يقدر إجمالي القطيع بمدن الحوض المنجمي بحوالي 75 ألف راس من الاغنام و10 آلاف من الماعز و3500 رأس من الإبل.

ورغم اهمية هذه الارقام فان مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية بقيت ضعيفة نظرا لصغر حجم القطيع عند المربين وهامشية القطاع وانعدام الدعم اللازم من الادارات المعنية.



تبقى هذه الثروة الحيوانية مؤردا هامة بالمنطقة، وهي قادرة على ان تتحول الى نشاط منتج للثروة ذات قيمة مضافة عالية، لو تمت اعادة هيكلة النشاط وتجميع الاعداد الصغيرة في شكل قطعان كبيرة. فهذا المنحى يمكن تركيز وحدات لتجميع وتحويل ألبان الماعز والإبل والاغنام الى اجبان ومشتقات الحليب المتنوعة. إن هذه التوجهات الغائبة عن دائرة الفعل هي القدرة وحدها على ادماج النشاط الفلاحي بكل مكوناته في اقتصاد المدن المنجمية وجعلها تتحرر تدريجيا من سطوة الفسفاط.

2-1-3- المواد الانشائية

وجود الفسفاط بالحوض المنجمي أعطى للمنطقة مميزات دراسية وبحثية كبيرة من طرف المهتمين بالجيولوجيا والتنمية والجغرافيا والطبوغرافيا. فأنجزت بالمنطقة وطيلة 100 عام الماضية اعداد كبيرة من البحوث والدراسات والبحوث المعمقة ورسائل الدكتوراه.

يمكن القول في هذا الإطار، أن جهة قفصة تعتبر الجهة الاكثر دراسة من حيث الخصائص والابعاد الجيولوجية خاصة وذلك ارتباطا بالفسفاط وإستغلاله طيلة 130 سنة الماضية.

كنتيجة لكل الزخم البحثي والدراسي للمنطقة، فانه تم تحديد دقيق ومميز للعديد من المواد الانشائية التي تمثل في الاصل ثروات طبيعية لم يقع إستغلالها الى الآن امام سطوة إستغلال الفسفاط واعتباره الثروة الطبيعية الوحيدة بالمنطقة.

من خلال الاطلاع على العديد من البحوث والدراسات الميدانية بمنطقة الحوض المنجمي، وانطلاقا من الزيارات الميدانية التي تم القيام بها في إطار اعداد هذه الدراسة، يمكننا القول ان منطقة الحوض المنجمي تعتبر غنية جدا بالعديد من المواد الانشائية التي يمكن استعمالها وإستغلالها في العديد من الأنشطة الاقتصادية التي يمكن ان تساهم في تنمية المنطقة والحد من بطالة اليد العاملة وتخفيف الضغط على شركة فسفاط قفصة.

يمكن تلخيص اهم المواد الانشائية المنتشرة بالمنطقة المنجمية والتي لها امكانات الإستغلال الصناعي في ما يلي:

● الحجارة الكلسية

تنتشر الحجارة الكلسية بمناطق الحوض المنجمي على نطاق واسع. حيث تكسو اغلب الجبال المستغلة حاليا من طرف شركة فسفاط قفصة. ويوجد بالحوض المنجمي ثلاث انواع من الحجارة الكلسية:

■ الحجارة الكلسية الدولوميتية:

وهي حجارة كلسية صلبة تغطي عادة الطبقات الفسفاطية. وهو ما يجعل شركة فسفاط قفصة تستعمل المفرعات لإزاحة هذه الطبقات الصخرية وتحويلها من مواقعها لاستخراج طبقات الفسفاط

التسع المستغلة بالمقاطع السطحية المنتشرة بمناطق الحوض المنجمي. وتعتبر هذه الحجارة الدولوميتية من النوع الجديد خاصة في مجال صناعة الاسمنت من ناحية، وكمادة اضافية هامة في صناعة الخزف من ناحية اخرى. وتعتبر هذه النوعية من الكلس الدولوميتي ثروة طبيعية هامة في العديد من الصناعات والاستعمالات. وتقدر كمية الكلس الدولوميتي التي تزيحها شركة فسفاط قفصة سنويا من مواقعها لاستخراج الفسفاط بحوالي 100 مليون طن وهي كميات ضخمة يمكن استعمال جزء منها وتحويلها الى مادة الاسمنت.

تنتشر هذه النوعية من الكلس الدولوميتي بكاف الشفائر وأم الخشب وكاف الدور بالمتلوي، وجبل مغطاة بأمر العرائس، وبراشيم والشوايين بالرديف، وجبل صهيب ومزندة بالمظيلة. تُكوّم حاليا هذه الحجارة التي تحولها المتفجرات الى شوائب مثل الرمال بمناطق الإستغلال لتصبح مصدرا لتصادد الغبار والتلوث.



اكوام شوائب الحجارة الدولوميتية بمقاطع صهيب بالمظيلة

■ الحجارة الكلسية

هي الحجارة الكلسية العادية التي تتميز بصلاية متوسطة وبدرجة بياض كبيرة بالمقارنة مع الحجارة الدولوميتية. وتنتشر الحجارة الكلسية بمناطق عدة بالحوض المنجمي سواء بمناطق المقاطع السطحية لإستغلال الفسفاط أو خارجها. وهي مادة يقع استعمالها حاليا للبناء فقط. رغم ان استعمال الأجر بدأ يقلل من استعمالها بالعديد من مناطق الحوض المنجمي.

وتتميز هذه الحجارة الكلسية بخصائص فيزيائية وكيميائية هامة، تجعلها قابلة للإستغلال في صناعة الاسمنت البني من ناحية وكذلك صناعة الاسمنت الابيض إذا كانت درجة بياضها مرتفعة. من خلال المعايينات الميدانية للعديد من المواقع بمدن الحوض المنجمي، تبين ان هذه الحجارة قابلة للإستغلال ومواقعها ليست صعبة الوصول. وقدّرت العديد من الدراسات والبحوث الجيولوجية كمية هذه الحجارة الكلسية بالعديد من المواقع بالحوض المنجمي بألاف الاطنان، مما يجعل من مدخراتها الطبيعية قابلة للإستغلال لعشرات السنين.



مدخرات من الحجارة الكلسية والطين

كما يمكن إستغلال هذه الحجارة في إطار مقاطع قص، توفر قوالب حجرية قابلة للاستعمال في البناء بشكل أنظف وأسرع وأكثر جمالية. وهي محاولات بدأت تنتشر بمناطق عدة بشمال قفصة أين توجد هذه الحجارة الكلسية بكثرة. ويمكن، عبر هذه الطريقة من الإستغلال، التخلي التدريجي عن استعمال الآجر الذي يأتي من مدن الساحل وبكلفة تثقل كاهل المواطن العادي بمنطقة الحوض المنجمي.

كما يجب التأكيد على ان المرور الى الإستغلال الصناعي لهذه الحجارة في المجالات التي سبق ذكرها مرتبط بدراسات معمّقة وتفصيلية للخصائص الفيزيائية والكيميائية لهذه الحجارة وتحديد مجالات استعمالها بدقة.

■ الحجارة الكلسية الجيرية:

وهي حجارة كلسية لينة وذات صلابة ضعيفة وقابلة للتفتت بسهولة. وهي منتشرة في مواقع إستغلال الفسفاط وعلى احزمة الهضاب بمدن الحوض المنجمي. وكان الاهالي يستعملونها في طلاء جدران البيوت، لسهولة استعمالها ودرجة بياضها الكبيرة. وهي تعرف عند السكان بالتربة البيضاء. كما تم استعمالها من طرف السكان المحليين لعقود طويلة في انتاج الجير في افران تقليدية. هذا الجير العربي المستعمل بكثرة لفترات طويلة في الدهن وعزل أسطح البيوت.



مواقع للحجارة الكلسية الجيرية بمنطقة براشم بالرديف

هذه الحجارة اللينة تنتشر بمنطقة براشم والشواوين بالرديف وعلى سفوح جبل مغطاة بأمر العرائس وعلى السفح الجنوبي الغربي لكاف الشفاير وكاف الدور بالمتلوي. وهي حجارة سهلة الإستغلال في مجالات صناعية وتقليدية متنوعة.

كما تجدر الإشارة الى ان سمك طبقة الكلس اللين تتراوح ما بين 5 الى 12 مترا حسب المواقع، وهي تمتد على مساحات واسعة، مما يعطي مدخرات منتشرة من هذا النوع من الحجارة الكلسية بألاف الاطنان وفي مواقع سهلة الإستغلال.

● الطين

يعتبر الطين من أكثر المواد الانشائية انتشارا ودراسة في مدن الحوض المنجمي. حيث ان الطبقات الطينية خاصة المنتمية للتركيبية الجيولوجية «الهرية» تعتبر علامة هامة على وجود مادة الفسفاط بالمنطقة. وبالتالي فان انتشار مادة الطين بكل تركيباته والوانه الطبيعية مرتبط بانتشار مادة الفسفاط.

يعتبر الطين الاخضر المائل للسواد او الرمادي الفاتح الاكثر حضورا بالعديد من المواقع بالحوض المنجمي. ويعتبر هذا النوع من الطين من الانواع الجيدة المتميزة بخصائص تركيبية هامة تجعله قابلا للاستعمال في مجالات صناعة الآجر والخزف بكل انواعه. كما ان ضعف نسبة مادة الجبس بهذا النوع من الطين، يعطيه الافضلية في انتاج مواد ذات جودة عالية من الخزف والآجر المتحمل للحرارة (Brique Réfractaire).

يصل سمك التكوينة الطينية «الهرية» في بعض المناطق الى 65 مترا، وتمتد على مساحات واسعة. وهو ما يعطي مدخرات طبيعية هامة من هذه المادة الانشائية بالعديد من مناطق الحوض المنجمي.



الطبقة الطينية بمنطقة براشيم بالرديف

توجد العديد من المواقع الطينية الجيدة المكشوفة وسهلة الإستغلال بكل من براشيم والشوايبن بالرديف، وعلى طول الطريق الرابطة بين قفصة وام العرائس، وبمناطق كاف الدور وكاف الشفاير وام الخشب بالمتلوي، وبجبل صهيب ومزنده بالمظيلة. اي ان كل المدن المنجمية غنية بهذه المادة الطينية التي يمكن ان تتحول الى مصدر للتنمية والتصنيع والتحويل الصناعي والتقليدي.



نوع آخر من الطين الاخضر بالرديف

لكن يجب التذكير ان إستغلال الطين في اي نشاط صناعي او تقليدي يجب ان يمر عبر دراسة معمقة وتحليل متكامل للطبقات الطينية المراد إستغلالها وخاصة فيما يتعلق بنسبة الجبس في الطين التي يجب ان تكون ضعيفة ان لم نقل تساوي صفر حتى يكون الطين مادة انشائية قابلة للإستغلال.

• الجبس

وجود الجبس في مناطق الحوض المنجمي مرتبط بالتكوينة الفسفافية، اي ان الجبس هو طبقة جيولوجية تعلقو طبقة الدولومي الذي يغطي الطبقات الفسفافية التسع.

يتميز الجبس بالحوض المنجمي بالتنوع وتغير الخصائص والشكل وفق المعطيات الخصوصية للمواقع بالحوض. ويتراوح سمك الطبقة الجبسية بمدن الحوض المنجمي من 34 مترا الى 75 مترا بمنطقة سلسلة جبال المتلوي.



طبقة من الجبس بمنطقة كاف الدور بالمتلوي

الجبس مادة انشائية هامة يمكن إستغلالها على المستوى الصناعي لإنتاج الجبس المستعمل في مجالات متعددة كالأشغال العامة والبناء والجص والديكور الداخلي والخارجي.

يعتبر الجبس من المواد الاكثر طلبا في الاسواق الافريقية والاسيوية خلال العشر سنوات الاخيرة. كما ارتفع الطلب على هذه المواد الجبسية المصنعة في السوق المحلية، خاصة وان البلاد لا يوجد بها غير وحدة صناعية وحيدة بتطاوين تزود كل مناطق البلاد بمادة الجبس.

لذلك فان المدخرات من مادة الجبس في الحوض المنجمي قابلة للإستغلال الصناعي بعد القيام بكل التحليل والدراسات النوعية والكمية لهذه المادة الانشائية المنتشرة بمدن الحوض المنجمي.

• الرمال

تنتشر بولاية قفصة انواع عديدة من الرمال، وخاصة الرمال السيليسية بكل من جبل عرياطة ومنطقة بوعمران بشمال قفصة، حيث تصل نسبة السيليس بهذه الرمال 99 % وهو ما يجعلها رمال قابلة للإستغلال في العديد من المجالات الصناعية مثل صناعة البلور والخرف والتعدين. اما بالنسبة للحوض المنجمي، فهو يتميز بوجود كميات هامة من الرمال الصفراء والبيضاء، مع تواتر

طبقات صغيرة من الطين. وتعتبر هذه الرمال من الانواع الجيدة، تتميز بتجانس مكونات حبيباتها، وارتفاع نسبة السيليس بها الى نسبة تتجاوز 80 % في بعض المواقع. كما تنتشر هذه الرمال في مواقع عديدة بمدن الحوض المنجمي وخاصة بالمواقع القريبة من مقاطع الإستغلال السطحي للفسفاط. ومن خلال المعاينات الميدانية، تبين وجود كميات هامة من الرمال بمنطقة كاف الشفاير على الطريق الرابطة بين المتلوي وام العرائس ومنطقة براشيم بالريديف وبمنطقة الرمايل بأمر العرائس. ومن خلال البحوث والدراسات الجيولوجية، يتبين ان هذه الرمال تمثل جزءا هاما من الاراضي المبنية بجل المدن المنجمية.

رغم اهمية هذه الرمال كميا ونوعيا، الا انها غير مستغلة حتى كمواد بناء. حيث جل السكان يستعملون رمال الاودية في اشغال البناء رغم ان هذا العمل ممنوع قانونا، باعتبار ان الإستغلال العشوائي لرمال الاودية يساهم في الانجراف وارتفاع منسوب الفيضانات ويؤثر على نظام السيلان الطبيعي للأودية.



كما نتمنى ان تكون هذه الدراسة منطلقا لإعادة النظر في هذه الثروة الطبيعية، والانكباب على دراسة خصائصها ومميزاتها بشكل يمكن من إستغلالها جيدا في مجالات تعطيها قيمة مضافة وتساهم في التنمية بالمدن المنجمية. كل ذلك في إطار تصور استراتيجي للتنمية بالجهة يأخذ كل المواد الانشائية المتوفرة بالمنطقة كقاطرة للتنمية.

● الشارت Chert

حجارة «الشارت» ليست حجارة معروفة لدى الجميع، ف «الشارت» تسمية علمية للحجارة الموجودة بين طبقات الفسفاط. وبالتالي فان حجارة الشارت لا يمكن الحديث عنها الا في علاقة بإستغلال الفسفاط.

ومن خلال الدراسات المعمقة التي قام بها العديد من المختصين في الجيولوجيا، يمكن القول ان هذه الحجارة هي عبارة عن حجارة سيليكو-كلسية غنية بمادة السيليس من نوع Opale CT، والذي تتراوح نسبته ما بين 50 الى 85 % وفق طبيعة طبقة الشارت وموقعها بالحوض الفسفاطي. كما تتميز

طبقة الشارت بضعف نسبة الطين والفسفاط، مما يجعلها قابلة للثمين في العديد من المجالات الصناعية.

نظرا لارتباط طبقة الشارت بالفسفاط، فإنها موجودة دوما بين الطبقة الفسفاطية VI والطبقة الفسفاطية VII. ويتراوح سمكها في شرق الحوض الفسفاطي ما بين 3.5 الى 6 أمتار (كاف الشفاير وكاف الدور وامر الخشب وصهيب ومزندة)، اما بغرب الحوض الفسفاطي اي بالريديف وتمغزة وميداس والشبيكة، فان سمكها يصل الى 12 مترا، وتتكون الطبقة الشارتية من 3 مستويات. ويعتبر ارتفاع سمك هذه الطبقة مؤشرا على تراجع سمك طبقات الفسفاط وضعف نسبته.



تتميز حجارة الشارت بالخصائص الفيزيائية التالية:

- كثافة (Densité) تتراوح ما بين 1.35 و 1.45
- مسامية الحجارة الشارتية (Porosité) تتراوح ما بين 35 الى 50 %، وهو ما يعطيها اهمية في مجال التصفية للعديد من المواد، إذا ما تم تمييزها عبر تطوير هذه الخصائص والمميزات الفيزيائية الكيميائية

خلال إستغلال الفسفاط، تقوم الشركة بإزاحة الطبقات الكلسية والطينية التي تغطي الفسفاط، وتحولها الى شوائب (Stérile) غير قابلة للاستعمال. طبقة الشارت لها نفس المصير باعتبارها غير قابلة للإستغلال او التسويق التجاري. كما ان استعمالها المباشر دون تمييز غير ممكن. وامام قلة الدراسات والبحوث التي تُعنى بتمييز هذه الحجارة الشارتية، فإنها بقيت مجرد شوائب لإنتاج الفسفاط.

كما يمكن القول ان البحث الوحيد الذي انجز، والذي تعلق بإمكانيات إستغلال الشارت في مجال تصفية المواد هو للسيد حسين الرحيلي من خلال اعداده لمشروع ختم الدراسات الهندسية بكلية العلوم سنة 1992 تحت عنوان:

Valorisation des calcaires lacustres du Messinien de Ras- Jebel et des cherts d'Oum El khecheb (Bassin minier de Gafsa)

والذي أبرز من خلاله امكانية تّمين مادة الشارت، واستخراج مسحوق سيليسي قابل للاستعمال في مجال تنقية الزيوت المستعملة والحوامض الفسفورية. وأمّاط هذا البحث اللثام على الإمكانات الكبيرة لطبقة الشارت التي يمكن أن تحوّل بعد تّمينها وفق أسلوب محدد ومن خلال استعمال طرق كيميائية دقيقة إلى مادة ذات قيمة صناعية كبيرة تمكّننا من الاستغناء على توريدها من الخارج بالعملة الصعبة. كما ان هذا المسحوق السيليسي يمكن استعماله في مجالات صناعية أخرى كالخرف والدهن ومواد التبيّط وغيرها من الاستعمالات المتعددة.

ان اهمال هذه المادة، كغيرها من المواد الانشائية المنتشرة بمناطق الحوض المنجمي، إنّما هو خير دليل على ان الموقف السياسي من هذه الجهة بقي موقفا مرتبطا بموقف المستعمر الذي حصر ثروات الحوض المنجمي في الفسفاط فقط وتحويل الجهة بكاملها إلى مجرد مواقع للإستغلال الفسفاطي، دون البحث عن امكانات تنموية أخرى فغاب دور الدولة ووقّرت الطبيعة والجغرافيا كل مستلزماتها وشروطها وموادها الاولية.

في ختام هذا القسم الذي تعلق بالموارد الطبيعية التي تتوفر عليها مناطق الحوض المنجمي، يمكننا القول ان المنطقة غنية بكل الموارد الطبيعية والمواد الانشائية. وان الطبيعة والجغرافيا كانت عادلة ومنصفة للمنطقة، لكن السياسة كانت ظالمة، ولم تتجاوز المنطقة مرحلة الاستعمار المرتبطة بإستغلال الفسفاط فقط.

بل يمكن القول ان الموقف السياسي تجاه المنطقة قد ترجمته حتى مراكز البحث، وخاصة الديوان الوطني للمناجم الذي حصر الثروة بمنطقة الحوض المنجمي في الفسفاط فقط. وكان خارج دائرة البحث امام سطوة شركة فسفاط قفصة على المجال البحثي بالحوض المنجمي، وحولت وجهته كلياً لاكتشاف مزيد من مقاطع الفسفاط دون غيره من مواد وثروات.

2-2- الإمكانات الايكولوجية والجيولوجية

اضافة إلى الموارد الطبيعية والمواد الانشائية التي تمّ التعرض إليها سابقا في هذا التقرير، تزخر منطقة الحوض المنجمي بالعديد من المواقع الايكولوجية والجيولوجية ذات البعد العلمي والاكاديمي. كما وفر الإستغلال الباطني للفسفاط بمناطق الحوض المنجمي عدد كبير من الدواميس والمواقع تحت ارضية تمثل فضاءات للسياحة الايكولوجية ومواقع لسياحة المغاور التي تستقطب اعداد كبيرة من الزوار المحليين والاجانب.

فموقع الثالجة الواقع بالمتلوي والذي اكتشف فيه الفسفاط بالبلاد لأول مرة سنة 1895، يعتبر موقعاً ايكولوجياً وبيولوجياً متميزاً وفريداً من نوعه. اذ يحتضن موقع الثالجة على التركيبة الفسفاطية الكاملة والتي تمثل انفراداً عالمياً في هذا المجال. كما يعتبر موقع الثالجة موقعاً بيذاغوجياً وأكاديمياً للتدريس الجيولوجي على نطاق طبيعي. اذ من خلاله يمكن للطلبة والباحثين التعرف بشكل محسوس على كل التركيبات الجيولوجية المرتبطة بالفسفاط. كما يمثل موقع الثالجة اضافة إلى هذا الجانب العلمي

والدراسي، موقع إيكولوجي هام من خلال وجود حلق الثالجة (Gorge)، وهي عبارة عن فتحات في الجبل الصخري يفتح على وادي الثالجة. هذه الخصائص تجعل من موقع الثالجة مكانا قادرا على إستغلاله في السياحة الجبلية والإيكولوجية.

كما ان تضاريس الموقع وارتفاع طبقات الصخور المحيطة به والفتحات الموجودة تجعل منه موقعا لاحتضان العربات المعلقة (Téléphérique)، كما ان وجود سكة القطار التي تشق الموقع عبر 7 أنفاق جبلية تجعل من الموقع قابل للثمين والاستغلال في اوجه ترفيهية وسياحية عديدة لو تفرت الارادة السياسية المتعلقة بتنمية عادلة لمناطق الحوض المنجمي.

كما يربط القطار منطقة الثالجة بالمنطقة الفلاحية تبديت وما توفره هذه المنطقة من مناظر جمالية خلابة ومن غراسات فالحية خضراء تجعل من المنطقة فضاء للسياحة الإيكولوجية بامتياز في إطار إستغلال كل الإمكانيات اللوجستية والطبيعية بهذه المواقع.

نقول كل هذا على موقع الثالجة وتبديت رغم ما تعيشه هذه المواقع حاليا من تلوث اذ تشعها المياه الطينية الملوثة الناجمة عن نشاط مغاسل الفسفاط بكل من ام العرائس والرديف، مما شوه جمالها واغرقها في احوال الطين والمياه الملوثة.

وبالتالي فان اي تّمين لهذه المواقع يجب ان يمر حتما عبر برنامج مفصل لإزالة التلوث الذي يشقها.



موقع الثالجة الذي تشقه المياه الملوثة



منظر عام لحلق الثالجة



آثار لتجهيزات التسلق بجبل الثالجة

كما يزخر الحوض المنجمي بعدد كبير من الدواميس والمغاور التي مثلت فضاءات للإستغلال الباطني للفسفاط اواخر القرن التاسع عشر وواوسط القرن العشرين. هذه المواقع تم التخلي عنها تدريجيا الى ان تم غلق كل المناجم الباطنية سنة 1992. لكن وبعد غلقها تم اهمالها من خلال ردم مداخلها ضمنا لسلامة الناس، وتركت بدون التفكير في ادماجها في الدورة الاقتصادية والاجتماعية للمدن المنجمية.

فهذه المواقع كان يمكن ان تتحول الى مواقع لسياحة المغاور. كما يمكن ان تتحول الدواميس الكبيرة الى متاحف باطنية تحكي تاريخ الإستغلال الفسفاطي وادواته وطرقه، لتبقى ذاكرة الفسفاط محمية ومنقوشة من خلال هذه المتاحف التي تؤسس من داخل مواقع الإستغلال القديمة. كما يمكن ان تتحول هذه المعارض الى مسالك سياحية للدواميس والمغاور المنتشرة بمدن الحوض المنجمي. كما يمكن إستغلال جزء من هذه الدواميس في انتاج الفطر الذي يتطلب مواقع ذات رطوبة مرتفعة وبعيدة عن اشعة الشمس. والفطر الطبيعي مطلوب في الاسواق العالمية بشكل كبير وبأسعار مغرية تجعل من الاستثمار في هذا الجانب مربحا للجميع.

امام اهمية هذه المواقع، فانه وجب القيام بعمل منظم يهدف اساسا الى رسم خارطة مفصلة لكل هذه المغاور والدواميس، وتحديد درجة سلامتها من اجل تحديد الدواميس والمغاور القابلة للإستغلال في المجالات التي تم التعرض اليها سابقا. والمواقع التي تتطلب حماية خاصة او غلقها بشكل محكم لعدم توفر السلامة بداخلها. وهي مسؤولية شركة فسفاط قفصة التي تملك كل المعطيات حول هذه المواقع وتحمل المسؤولية المدنية لتأمينها.



مداخل دواميس ومغاور باطنية تم ردمها بشكل عشوائي بمنطقة كاف الشفاير بالمطوي



2-3- المواد القابلة لإعادة الاستعمال والرسكلة

تسيطر شركة فسفاط قفصة على كل مجالات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بمدن الحوض المنجمي. فهذه المدن ليست الا مصدرا للإستغلال الفسفاطي بالحوض المنجمي. كما ان نشاط شركة فسفاط قفصة باعتبارها الشركة الاضخم على المستوى الوطني يفرز كميات كبيرة من المواد والنفايات القابلة لإعادة الاستعمال والرسكلة. هذه المواد التي تصرف وترمى ومنذ زمن طويل في المستودعات والمساحات الراجعة بالنظر لشركة فسفاط قفصة دون التفكير في تطويرها وجعلها مواد قابلة لان تكون مصدرا للرزق والعمل للعاطلين عن العمل في مدن تصل فيها البطالة الى مستويات كبرى تتجاوز 40 بالمائة.

من خلال المعاينة الميدانية والحوار مع عدد من مسؤولي شركة فسفاط قفصة والعارفين بخباياها، فانه يمكن تلخيص اهم المواد التي تنتجها هذه الشركة والتي يمكن ان تكون منطلقا لإنجاز مشاريع صغرى ومتوسطة لفئات هامة من معطلي سكان مناطق الحوض المنجمي فيما يلي:

كميات هامة من الخردة الحديدية، والتي تتكون من الاعمدة الحديدية والسكك التي يتم تعويضها والاسلاك الحديدية التي يتم استعمالها في عمليا الانتاج، اضافة الى مئات المعدات ووسائل النقل التي تم احالة عن الخدمة. اضافة الى مخلفات حديدية متنوعة الاحجام والاستعمالات. ويمكن تقييم كمية هذه الخردة الحديدية التي تغص بها مستودعات الشركة وفضاءاتها المنتشرة في كل المدن المنجمية بحوالي 20 ألف طن من الخردة. مع العلم ان شركة فسفاط قفصة تقوم من حين لآخر ببتات عمومية لبيع هذه الخردة وخاصة المرتبطة بالمعدات فقط.



كميات هامة من نفايات الابسطة الناقلة المطاطية والتي تفرزها الشركة. ويمكن القول ان الشركة تمتلك الشبكة الاطول من الابسطة الناقلة. مما يجعل الشركة تنتج كميات من الابسطة الناقلة بحوالي 2 الى 3 آلاف طن سنويا. وإذا أردنا ان نحسب الكميات المتراكمة في المستودعات التابعة لشركة فسفاط قفصة بحوالي 15 ألف طن. وتعتبر هذه الكميات قابلة للسكلة والرحي لتتحول الى مواد محببة قابلة للاستعمال في افران شركات الاسمنت. كما أن رسكلة هذه النفايات المطاطية سيوفر كميات من الاسلاك الحديدية التي يمكن ان تتحول الى خرقة حديدية قابلة في مسابك صغيرة ومتوسطة.



كميات من الاخشاب والحاويات الخشبية التي تعلق فيها التجهيزات والمعدات التي تشتريها الشركة منذ سنوات عديدة. هذه الكميات من الخشب يمكن ان تساهم في خلق عدة مواطن شغل من خلال اعادة استعمالها



كما يمكن ان تكون شركة فسفاط قفصة مصدرا لمئات من خراطيش الطباعة وآلات النسخ التي تستعملها سنويا. هذه الخراطيش بمختلف احجامها يمكن ان تتحول الى وحدات لإعادة شحنها واستعمالها مجددا من طرف مصالح الشركة في إطار اتفاقيات بين اصحاب هذه المشاريع الصغرى وشركة فسفاط قفصة.

لقد حاولنا في هذا المحور تقديم الموارد الطبيعية والإمكانات الجيولوجية والايكولوجية، والمواد الناجمة عن نشاط شركة فسفاط قفصة، والتي يمكن ان تكون مصدرا للتنمية وانجاز المشاريع خارج دائرة إستغلال الفسفاط. سؤال محوري جدير بال طرح ونحن بصدد ذكر وحصر هذه الثروات والإمكانات التنموية المتنوعة والمتعددة بمدن الحوض المنجمي: ما هي معوقات التنمية بهذه المدن خاصة من وجهة نظر سوسيوولوجية؟

المحور الثالث

مقارنة سوسولوجية للمعوقات التنموية بمدن الحوض المنجمي

مقاربة سوسولوجية للمعوقات التنموية بمدن الحوض المنجمي

1- تقديم

منذ أن توصل فيليب توماس سنة 1885¹ إلى اكتشاف الفسفاط بجمال قفصة وتمغزة على مساحة تمتد على ثمانين كيلومترا من جبال الثالجة حتى ميداس، وتحديدًا منذ فتح الشركات المنجمية بمدينة المتلوي سنة 1899 والريديف في 1907 وأمر العرائس 1919 ومنجم مهري جّباس قرب المكناسي سنة 1920 ومنجم المظيلة سنة 1923² أصبح الحوض المنجمي يعيش على واقع حياة درامية-تراجيدية جرّاء السياسات الكولونiale أي الاستعمارية التعسّفية كالارتكاز على الحيل القانونية وتجريد الأهالي من ممتلكاتهم ووسائل إنتاجهم التقليدية بطريقة وحشية بغاية تحقيق القيمة المضافة وذلك باشتغال البداوة عن طريق الإكراه وسياسات التراكم البدائي بالشركات الفوسفاطية لفائدة السلطة الاستعمارية.

وحتى بعد حصول تونس على استقلالها في منتصف خمسينيات القرن الماضي و«تونس» الشركات المنجمية وتعصير الاقتصاد وتبنيّ دولة الاستقلال لبراديغم التغيّر الاجتماعي بسياسات اقتصادية ذات روح ليبرالية ومن ثمّة تجربة الاشتراكية الدستورية وانهارها خلال ستينيات القرن العشرين والعودة إلى النموذج الليبرالي المنفتح والداعي إلى الخصخصة مطلع سنة 1970 مرورًا بالتحوّلات الهيكلية منذ 1986 بإملاء من الصناديق العالمية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) وصولًا إلى أيامنا هذه.

ورغم الحركات الاحتجاجية العديدة المنددة بالسياسات التنموية إلا أنّ القرى المنجمية لم ترى النور بعد وظلّت مسرحًا للبطالة والحرمان وتفشي الأمراض وانقطاع المياه جرّاء استخراج الفسفاط. لذلك وجب الإقرار بأنّ النماذج التي نشأت في دول العالم الثالث تفتقر للقوّة الاقتصادية والتنظيمات الأيديولوجية كما هو الشأن في العديد من المناطق الأوربية فهي غير قادرة على الهيمنة، فهذه البلدان تدرج ضمن سياق التبعية الاقتصادية وتعاني الهشاشة الأيديولوجية والثقافية.³

إذا كانت الاستراتيجيات التنموية المنبثقة من السلطة السياسية منذ الدولة الوليدة إلى اليوم تفتقر إلى التصورات المنطقية للخروج من الأزمة السياسية والاقتصادية التي عصفت بالقرى المنجمية ولم تحقق العدالة الاجتماعية؛ فيلّا أي مدى يمكن اعتبار أنّ النموذج الاقتصادي التونسي وحده كاف لتفسير العجز التنموي بالحوض المنجمي؟

1- Nouredin Dougui, « Histoire d'une grande entreprise coloniale : La compagnie des phosphates et du chemin de fer de Gafsa, 1897-1930 », Publications de la Faculté de la Manouba, 1995, P 21

2 - حفيظ طبائي، من البداوة إلى المنجم، الدار التونسية للكتاب، 2012، ص 151.

3- Boukraa Ridha Boukraa, « Acteurs sociaux et changement social en Tunisie (1956- 1986) », Les changements sociaux en Tunisie 1950- 2000, Sous la direction de : Laroussi Amri, Editions L'Harmattan, Paris 2007, Pages 183 à 190. P 185.

ولكن وفقا للجنرال والمؤرخ الحربي الألماني كارل فون كلاوز فيتز Clausewitzienne فإنّ «الأزمات مهما كانت أسبابها فهي تتطور وفقا لديناميكيتها الخاصة»⁴ لذلك إذا كانت السلطة السياسية قد شرّعت باب التفاوت الجهوي والطبقية فأين يكمن إذن دور القوى الاجتماعية المحلية المنجمية من نخب سياسية ونقابية؟ ألا يمكن أن يكون لهذه النخب الدور الحاسم في استمرارية أزمة المدن المنجمية؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات بطريقة رصينة، سنعتمد على القراءة السوسيو-تاريخية حتى وإن كانت وجيزة ذلك أنّ للمادة التاريخية أهميّة في التحليلات السوسولوجية. فوفقا لعالم الاجتماع الفرنسي والمختص في علم الاجتماع التاريخي وعلم الاجتماع السياسي ميشال أوفرييه: «لا يوجد علم اجتماع جيّد bonne sociologie ما لم يكن مدعوما بقوة باستخدام التاريخ والعمل التاريخي»⁵ فلمعرفة الحاضر هو الشرط الذي لا مناص منه لفهم الماضي.⁶

2-الاستراتيجيات التنموية في تونس وتنامي الأزمة المنجمية: من الدولة الوليدة إلى الإصلاحات الهيكلية

وجب الإشارة منذ البداية على أنّه لا يمكننا الإحاطة بكل المحطات والسياقات والجزيئات وتقديم كلّ القراءات والرؤى حول النماذج التنموية التونسية منذ فجر الاستقلال إلى اليوم نظرا لغزارة الكتابات حولها. ولكننا سنحاول تقديم سند قراءة سوسولوجية لأهمّ أسباب فشل الخيارات والنماذج الاقتصادية التونسية التي عمّقت أزمة القرى المنجمية. عموما، مرّت البلاد التونسية بثلاثة محطات مفصلية اعتمدت فيها السلطة السياسية ثلاثة نماذج تنموية، تختلف فيها البرامج والمخططات حسب كلّ محطة من المحطات ووفقا للتغيّرات السياقية المحلية والدولية.

-1-2- المرحلة الأولى: من دولة الاستقلال إلى 1969

تميّزت هذه المرحلة أولا وقبل كلّ شيء بحصول تونس على الاستقلال وتونسنة الاقتصاد، وتركيز أولى الوحدات الصناعية الكبرى في البلاد. وتنقسم هذه المرحلة إلى فترتين رئيسيتين: تميّزت الأولى من عام 1956 إلى 1960 باعتماد المنهج الليبرالي في التنمية، في حين عرفت الثانية منذ سنة 1961 إلى 1969 بالتوجه نحو اعتماد اقتصاد مستوحى من النظام الاشتراكي.⁷

4- Lilian Mathieu, « Structure, dispositions, calculs, situations... La mise en cohérence de sociologie des crises politiques », In Myriam Ait-Aoudia et al, La logique de désordre, Presses de sciences, A cadémique, 2015. Pages 37 à 52. P 50.

5 - Michel Offerlé, « Histoires de protestations », In Eric Agrikoliansky et al..., Penser les mouvements sociaux, La Découverte, Paris, 2010. Pages 265 à 281. P 266.

6 - الهادي التيمومي، «الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية الكادحون الخمّاسة في الأرياف التونسية 1861-1943»، دار محمد علي الحامي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس الجزء الأول، تونس، 1999، ص 14.

7 - الهادي التيمومي، «الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية الكادحون الخمّاسة في الأرياف التونسية 1861-1943»، دار محمد علي الحامي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس الجزء الأول، تونس، 1999، ص 14.

تميّزت هذه المرحلة بإرساء سياسة اقتصادية ذات روح ليبرالية أو شبه ليبرالية منفتحة على السوق الخارجية في سياق تعيش فيه البلاد التونسية على وقع أزمة اقتصادية تركتها السلطة الاستعمارية على كاهل ميزانية الدولة التونسية. كما طرحت السلطة السياسية إثر الاستقلال « استكمال السيادة وبناء مؤسسات الدولة الجديدة والنهوض الاقتصادي وحلّ المشاكل الاجتماعية الملحة وفي مقدمتها تشغيل العاطلين، وهو ما أطلق عليه **معركة البناء والتشييد**»⁸. ولتحقيق هذا الهدف عملت دولة الاستقلال على دعم الخواص من أجل حثهم على الاستثمار وخلق مواطن شغل وتصفية الاستعمار الاقتصادي.

وبالتالي بناء وتطوير اقتصاد ليبرالي يركز على المؤسسات الخاصّة⁹. فالدولة آنذاك لم يكن بإمكانها أن تقوم بكلّ المهام نظرا لمحدودية مواردها وتزايد نسق النمو الديموغرافي الذي بلغ أشده بين عامي 1956 و1958 حيث وصل إلى 10 2.8% لتزداد الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية للسكان. وهكذا وضعت الحكومة سلسلة من القوانين خلال أعوام 1956-1957-1958، وهي قوانين تتعلق خاصّة بالقطاع الصناعي مضمونها « إجراءات تشجع على انتصاب المؤسسات الصناعية وتقديم امتيازات مالية واقتصادية للخواص والمؤسسات التي ترغب في ممارسة نشاط اقتصادي صناعي ذو جدوى بالنسبة للاقتصاد التونسي في شكل تراخيص للانتصاب تمنحهم إعفاءات جبائية وتسهيلات ذات طبيعة اقتصادية، ومن جهة أخرى يمكن أن تحصل على ضمانات من الدولة للقروض المتوسطة وطويلة الأمد التي يطلبونها لتمويل المؤسسات وشراء التجهيزات»¹¹

كما أحدثت تونس يوم 18 سبتمبر 1958 البنك المركزي التونسي الذي عوض بنك الجزائر وتونس في إصدار العملة، لتحل عملة الدينار التونسي محل الفرنك الفرنسي. وهكذا تزامنت السنوات الأولى من الاستقلال بإلغاء الوحدة الجمركية بين تونس وفرنسا خلال شهر أوت 1959. كما بعثت الحكومة التونسية عدة بنوك أخرى بغاية تقديم المساعدات على الاستثمار منها: الشركة التونسية للبنك في 26 مارس 1958 والشركة القومية للاستثمار يوم 20 جانفي 1958.¹²

علاوة على المراسيم القانونية فإنّ الخطابات البورقيبية كانت مصدرا لتشجيع البرجوازية والمبادرة الفردية، حيث أكد الحبيب بورقيبة في خطابه يوم 17 أوت 1957 على ضرورة « التضامن بين أفراد الشعب والتخلي عن الحسد والضغائن وتوخي الأخوة والتماسك بين أفراد الأمة»¹³

8 - عبد اللطيف الهرماسي، «الدولة والتنمية في المغرب العربي، تونس أنموذجا»، سراس للنشر، تونس، 1993، ص 44.

9 - عبد المجيد بلهادي، «آراء نخبة من التونسيين في السياسات الاقتصادية للبلاد التونسية- 1956-1969»، مجلة روافد، العدد 17، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، منوبة، 2012، ص، ص 123-150. ص 124.

10 - عائشة التائب، سبق ذكره، ص 140.

11 - عبد المجيد بلهادي، آراء نخبة... سبق ذكره، ص 125.

12 - عبد المجيد بلهادي، آراء نخبة. سبق ذكره، ص 126.

13 - عبد المجيد بلهادي، آراء نخبة. سبق ذكره، ص 126.

لكن هناك مفارقة لافتة للانتباه، وهي أنّ هذا الخيار شبه الليبرالي قد اتسم بتبعية أمريكية حيث تدخلت أمريكا لتقديم المساعدة الاقتصادية والفنية إلى تونس منذ 1957، ويندرج هذا التدخل وفقا للمؤرخ التونسي عبد المجيد بلهادي في إطار توجيهين خارجي وداخلي بالنسبة للبلاد التونسية: «فقد أرادت الولايات المتحدة من خلال النموذج التونسي أن تعطي مثالا حيا عن بلد لا يمتلك موارد طبيعية هامة لكنّه يتطور وبدون ثروة بالاعتماد على رؤوس أموال وتقنيات العالم الحر، أي أنه كان من المفترض أن تمثل تونس واجهة أو نموذجا في مرحلة تخضع فيها العلاقات الدولية لتأثيرات الحرب الباردة. أما على المستوى الداخلي فدور الولايات المتحدة يندرج في إطار محاولة تطوير البرجوازية المحلية التونسية من خلال وضع الإمكانيات المالية اللازمة على ذمتها»¹⁴

لو أننا أغفلنا وتجاوزنا العديد من السياقات خلال هذه الفترة، إلا أنّه يمكن القول بأنّ نتائج هذه التجربة كانت دون المأمول. فقد واجهت الدولة عائقين اثنين، أولهما هروب الرساميل الفرنسية فبالرغم من حثّ السلطة على «بقاء الجالية الأوروبية للاستفادة من رساميلها ومهاراتها، كان التخوّف سائدا في صفوفها، ولذلك انخفضت الاستثمارات وارتفعت قيمة الرساميل المحولة إلى الخارج من 9.3 ملايين دينار سنة 1954 إلى 17 مليون دينار سنة 1955 و29.5 مليون دينار سنة 1956 و33.1 مليون دينار سنة 1957 و14.5 مليون دينار خلال السنوات 1958-1960»¹⁵

أما العقبة الثانية فتعود إلى سلوك البرجوازية بعقلياتها القديمة وهي أنّ «البرجوازية التونسية الذين صاغوا لوائح مؤتمّر صفاقس للحزب الدستوري قد فضّلت استثمار أموالها في اقتناء العقارات والأنشطة التجارية التي توفر أرباحا عاجلة وبأقل التكاليف، إن لم تكنها في شراء الذهب والفضة، والتغيير الأساسي الذي حصل كان في تسابقها على وراثة عقارات وممتلكات الأجانب بأثمان بخسة وحلولها محل الجالية الأوروبية في الإقبال على منتوجات الاستهلاك المستوردة»¹⁶ لتكون هذه التجربة ذات «أداء ضعيف» حيث «انخفض إنتاج الفسفاط من 2،2 مليون طن إلى 2،1 مليون طن بين 1955 و1959، وانخفض إنتاج الحديد بدوره من 1،1 مليون طن إلى 0،981 مليون طن خلال نفس الفترة. أما الإنتاج الصناعي وإن حقق ارتفاعا فإنّه كان بطيئا وضعيفا، ولم يسجل الإنتاج الفلاحي ارتفاعا هاما، فإنتاج بعض المواد لسنة 1958 وهي سنة فلاحية طيبة وقع تقديره كالتالي: زيت الزيتون 132000 طن خلال موسم 1956-1958 مقارنة ب 105000 طن خلال موسم 1950-1949 كما أنّ قطاع التجارة الداخلية والخارجية لم يتطور بشكل هام أيضا»¹⁷ فالنخبة قد جعلت من المجتمع مختبرا لتجربة أفكارها آنذاك، أي التحوّلات الفوقية لذلك فالإصلاحات الماكرو اجتماعية والمؤسّساتية تبدو تقدّمية وتويرية، إلا أنّ هذا يعكس صورة النخبة الحاكمة التي يمكن وصفها بالاستبدادية. فعملية التحديث قد اتخذت شكلا من أشكال الاستبداد المستنير Despotisme éclairé»¹⁸

14 - عبد المجيد بلهادي، آراء نخبة. سبق ذكره. ص 130.

15 - عبد اللطيف الهرمايي. سبق ذكره. ص 47.

16 - المرجع السابق. ص 47.

17 - عبد المجيد بلهادي، آراء نخبة. سبق ذكره. ص 128-127.

وهذا ما يفسّر فشل المسار التنموي خلال 1960-1956. فلقد «كان بورقيبة خلدونيًّا في رؤيته أنّ السياسة هي عمل فرد ينفرد في القمة وفي إدارة الدقّة وذلك بعد نجاحه في التخلّص من « صالح بن يوسف» وتياره، منجها نحو إلغاء شرعية المعارضة السياسية باعتبارها عنوانا « للفتنة» وللخروج على الإجماع الوطني الذي يتلخّص في شخص الزعيم القائد»¹⁹

● السياسة التنموية من 1962 إلى 1969

أمام فشل التجربة التنموية الأولى بحثت الحكومة التونسية أو بالأحرى الرئيس الحبيب بورقيبة عن مخرج من الصعوبات والأزمات التي استفلحت في البلاد خاصّة وأن رأس المال لم يفلح في خلق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية. ليقرر لحبيب بورقيبة والدستوريين سنة 1962 على اعتماد استراتيجية تنموية جديدة ذات بعد اشتراكي تكون فيها الدولة هي المتصرف الأوّل في المجال الاقتصادي والاستثماري بقيادة الوزير الأوّل أحمد بن صالح الذي أوكل له بورقيبة أربع مهام وزارية في الوقت ذاته (التخطيط والزراعة والمالية والاقتصاد)، المحرك الأبرز لمؤسسات الدولة في ظلّ خياراتها التنموية الجديدة التي تبلورت مع مشروع ما سمي بالآفاق العشرية للتنمية (1962-1971).²⁰

عرفت هذه السياسة الاقتصادية بسميات مختلفة كالتعاقد أو التعااضدية والتي تعني: «شركة تضم مساهمين يشاركون بشكل متساو في العمل وإدارة التعااضدية ويتقاسمون الأرباح»، وعرفت أيضا عشرية الستينيات برأسمالية الدولة والتي تعني «أنّ الدولة هي المستثمر الوحيد في البلاد عن طريق مركزه متزايدة للاقتصاد وإعطاء دور أكبر للبيروقراطية التي سيعهد إليها بإدارة رأسمالية الدولة»²¹ « أمّا التسمية السياسية فهي من تصميم الحركة الدستورية والتي أعطوها خصوصية وهي الاشتراكية الدستورية.

وهذا إقرار واضح من قبل النخبة السياسية التونسية الحاكمة بفشل التجربة الأولى خلال النصف الثاني من الخمسينيات حيث الحوا على ضرورة مرور الاقتصاد» بإعادة الهيكلة لكي يبدأ في الازدهار ولهذا ينبغي دمج القطاعات وإدخال تناسق على الاقتصاد من شأنه أن يمحوا الاختلالات الموروثة وتأسيس النشاط الاقتصادي لا على الربح، بل على عمل الجميع.²²» الجدير بالذكر أنّ هذه التجربة لقيت تأييدا ودعمًا من قبل مجموعة من الشباب خريجي الجامعات آنذاك وأنّ تونس ليست بمعزل عن محيطها العالمي فعشرية الستينيات كانت «مهّد وعصر الاشتراكية وعدم الانحياز»²³ في العالم.

19 - عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصبروتها من خلال يومياتها. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص 66.

20 - عائشة التائب، سبق ذكره، ص 142.

21 - عبد المجيد بلهادي، آراء نخبة. سبق ذكره، ص 135.

22 - عبد اللطيف الهرمايي، سبق ذكره، ص 55.

23- المازري بديرة، «التنمية والمحيط الدولي كولوجيا أهم الأحداث في العالم وفي تونس (1956-1986)»، التنمية في الميزان- أبعادها- مكاسيها- آفاقها. مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بتونس، سلسلة علم الاجتماع 16-

تونس 1990. ص -107 143. ص 110.

دون الدخول في عديد التفاصيل كالإطار القانوني وتنظيم التعاضديات في الفلاحة أو التجارة، لقد نجت هذه التجربة إلى حدّ ما في الترفع من الإنتاج الطاق والمجمي والصناعي، «فقد مرّ إنتاج الفسفاط من 1،9 مليون طن إلى 3،3 مليون طن بين 1961 و1968.

كما عاش قطاع التجارة الداخلية نقلة نوعية في حين أنّ القطاع الفلاحي سجّل نموا ضعيفا أو سلبيا في بعض السنوات بسبب الجفاف الذي عاشته البلاد بين 1966 و1967.²⁴

وفقا لعبد المجيد بلهادي في دراسته التي ذكرناها سابقا فإنّ الحويلة التي تحققت خلال الستينيات على المستوى الاقتصادي لا تبدو سلبية كما سوّق لذلك الأطراف المعارضة لهذا النموذج التنموي، فقد أكسبت البلاد شبكة هامة من المؤسسات الصناعية تغطي المناطق الداخلية والساحلية ومكنتها من إنتاج حاجياتها من المواد الاستهلاكية وعملت على تطوير قطاع التجارة الداخلية والخارجية وحاولت النهوض بالقطاع الفلاحي.²⁵ لهذه التجربة أيضا محدوديتها فهي لم تحقق أهدافها إذ ظلّت نسبة النمو خلال الستينيات أقلّ مما كان مبرمجا (3،5% بين 1960 و1970) كما أنّ مراكمة رأس المال خلال هذه المرحلة تمت على حساب الفئات الشعبية كما انتقد الحزب الشيوعي التونسي منذ 1962 تدهور الأوضاع الاجتماعية للعمال واعتبر أنّ الحكومة لم تفي بوعودها في مقاومة التخلّف والعدالة الاجتماعية.²⁶

كما أنّ تراجع الوضع الفلاحي نظرا إلى فشل «سياسة تجميع الأراضي الفلاحية» قد سرّعت من عمق حركة النزوح وساهمت في ارتفاع البطالة التي وصلت إلى 220 ألف عاطل عن العمل سنة 1966²⁷ وتنامي حركات الاحتجاج.

فقد عاشت عشرية الستينيات على واقع العديد من الحركات الاحتجاجية منها «حركات ذات طابع محافظ مناهض لسياسة التحديث وحركات أخرى معارضة لسياسة التعاضد بدأت تتجلى بالخصوص سنة 1967 وتوسّعت بتوسّع حركة التعاضد لتبلغ أوجها سنة 1969 واندلعت بالأساس في المناطق التي تغطي عليها الملكيات العائلية الصغرى والمتوسطة وخصوصا منطقة الساحل التي يعتبرها النظام معقله الرئيسي وخرّانه الأوّل من الأنصار والإطارات. وتعاملت السلطة مع هذه التحركات بطريقة مختلفة عن الحركات الأخرى فقد تميّزت بعنف أقلّ.²⁸

كما كانت للصراعات الداخلية للحزب الاشتراكي الدستوري الأثر الحاسم في فشل هذه التجربة، ويتمحور هذا النزاع بين شق مؤيد للتجربة التعاضدية يرأسه الوزير أحمد بن صالح وشق رافض لها برئاسة الهادي نور، «فورا النخب الحاكمة هناك دائما **نخب ظل** تنتظر اللحظة المناسبة،

24 - عبد المجيد بلهادي، آراء نخبة، سبق ذكره، ص 141-142.

25 - المرجع السابق، ص 143.

26 - المرجع السابق، ص 147-148.

27 - المرجع السابق، ص 146.

28 - فوزي السباعي، « النخب التونسية والحركات الاحتجاجية المحلية في ستينيات القرن العشرين، أية علاقة؟»، مجلة روافد، الأعداد 22-23-24، 2019-2018-2017، المعد الأعلى لتاريخ تونس العاصر، منوبة، ص 119-135.

تعمل بطريقة مباشرة أو ضمنية على الإطاحة بالمنظومة التي همشتها، من أجل الحلول محل تلك المنظومة.²⁹ وهكذا فإنَّ عدم انسجام النخب السياسية (خاصة داخل الحزب الحاكم والواحد) وتصدعاتها وصراعاتها يساهم فقط في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لتكون النخب السياسية أحد عوائق التقدم التنموي بالقرى المنجمية. ولتعليل هذه الفكرة فقد ذكر الهادي البكوش في إحدى شهاداته أنَّه «بنهاية تجربة التعاضد تكوَّنت قطيعة في النخبة التونسية، لأول مرة في تونس تتصادم النخبة.³⁰» علاوة على أنَّ الاشتراكية الدستورية كانت ممولة برأس مال أغلبه أمريكي وغربي³¹

كما بدأ نسق هذا المورد المالي يتراجع منذ 1968، «فالموارد الخارجية قد انحطت بما قدره 7،13 مليون دينار عام 1968 وسجلت المخصصات الأمريكية والقروض السويدية حسب ترتيبها في الذكر انخفاضاً قدره 7،7 و50 ملايين دينار ولا بد من التذكير بأنَّ صندوق النقد الدولي تدخل بين 1966 و1968 لضبط برنامج استقرار للضغط على التمويلات».³² كما أنَّ نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات هي فترة استنفاد السياسة الفورية في العالم. لا يفوتنا أنَّ صراع المعسكرين السوفياتي والأمريكي قد أثر سلباً على الدَّول المستقلة حديثاً. خاصة في مسألة المديونية حيث أنَّ الاشتراكية هي تقيضة التمويلات غير السيادية كما أنَّ هذا التوجه الاشتراكي كان دون صراع طبقي هو أحد أسباب تعثر التجربة والتخلُّف التنموي بتونس والحوض المنجمي.

2-2 المرحلة الثانية: من 1970 إلى 1986

كما ذكرنا أعلاه، فإنَّ العوامل الداخلية والخارجية كانت وراء مآل الفشل الذي آلت إليه التجربة الاشتراكية. كما أنَّ الحركات الاحتجاجية المتصاعدة وخاصة مظاهرة الوردانيين في 26 و27 جانفي 1969 تعتبر من أبرز التحركات الشعبية ضدَّ السياسة التعاضدية بل هي السبب المباشر للتراجع عن هذه السياسة.³³ لتتنصل الحبيب بورقيبة من مسؤوليته في فشل سياسة التعاضد ملقياً أسباب الفشل على أحمد بن صالح.³⁴ لتتبع البلاد التونسية منذ سنة 1970 سياسة اقتصادية ليبرالية جديدة بقيادة الوزير الأول الهادي نويرة (1970-1980). فبعد احتكار الدولة لدواليب الاقتصاد وتقديم نفسها كبديل للقطاع الخاص، أو كما يطلق عليه عبد اللطيف الهرماسي بـ «الإصلاح الفوقي وزحف الدولة» اتجهت نحو تحرير المبادرة الخاصة وتعميق الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية، وذلك من خلال إصدار القانون عدد 37 المؤرخ في 27 أفريل 1972 الذي يدفع نحو الاستثمار الخاص ويعطي أولويات وأفضليَّات للبرجوازية من أجل تدعيم الصناعات التصديرية القادرة على تعديل الميزان التجاري.³⁵

29 - عدنان المنصر، « سنوات الرمل. تفكَّر في معارك الانتقال الديمقراطي في تونس -2011-2014»، سوتيميديا للنشر والتوزيع، تونس، 2021، ص 63.
30- فوزي السباعي، سبق ذكره. ص 141.
31 - المازري بديرة. سبق ذكره. ص 110.
32 - عبد المجيد بلهادي، آراء نخبة. سبق ذكره. ص 147.
33 - فوزي السباعي، سبق ذكره. ص 131.
34- عبد المجيد بلهادي، السياسة الاقتصادية بالبلاد التونسية (1970-1980). دراسة في الأسس والنتائج، مجلَّة روافد، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، جامعة منوبة، العدد التاسع عشر، 2014، ص 11-36. ص 15.
35- المولدي قسومي، المنظمة النقابية لأرباب العمل التُّونسيِّين. الأطوار والأدوار. تقديم: الهادي التيمومي، دار نقوش عربية، تونس، 2018، ص 125.

وتأتى هذه التشريعات مع استمرارية الدور المهيمن للدولة وللسلطة السياسية. وهكذا «انتصرت حكومة الهادي نويرة إلى مبادئ اقتصاد السوق وجعلت من الأعراف شريكا اقتصاديا فعليا للدولة، وقد تعزّزت مكانتهم (الأعراف) بظهور الاتفاقية الإطارية منذ 19 مارس 1973 التي رسمت الملامح الأولى للتعاقد الاجتماعي الذي أسس الشراكة بين الدولة والأطراف الاجتماعية (اتحاد الشغل واتحاد الأعراف)».³⁶

فعقد السبعينيات هو عقد التوجه نحو اقتصاد السوق واعتناق المذهب الليبرالي وذلك بعد «حلّ التعاونيات والتفويت في الأراضي الزراعية التي كانت على ملك الدولة نحو الخوَّاص إضافة إلى مراجعة السياسة الجبائية، وتعديل السياسة الجمركية، وتخفيض المراقبة على الصادرات. وتسلمت البرجوازية المحليّة المشعل، لتضع البلاد واقتصادها على سكة الرأسمالية العالمية»³⁷ الخاضعة إلى المنافسة الفرنكو-أمريكية في سياقات غابت فيه أدوار المعسكرات السوفياتية وبالتالي التبعية. فالاختيار لم يكن نابعا من ضرورة اقتصادية للقطع مع التجربة التعاضدية، «بل أنّ الجانب السياسي (داخل الحزب الدستوري) كان حاسما في ترجيح كفة التمسّي الليبرالي، فالقاعدة المادية لإنجاح هذا النموذج أي الرأسمال الخاص الوطني الذي أوكلت له مهمة الاستثمار وخلق موطن شغل لم يكن متوفرا أو ضعيفا، لذلك وقع التعويل على الرأسمال الأجنبي».³⁸ وهكذا تحوّل العديد من إطارات الدولة إلى مقاولين.

حققت السياسة الليبرالية طفرة تنموية خلال المنتصف الأول من السبعينيات، في حين أنّ المنتصف الثاني من نفس العشريّة قد سجّل تراجعا ملحوظا. فقد سجّل الإنتاج الفلاحي ارتفاعا رغم التراجع الذي حصل سنة 1973 نتيجة التقلبات المناخية³⁹ ويعود هذا التحسّن إلى عوامل مناخية وأهميّة الاستثمارات التي وجهت للقطاع الفلاحي. «كما سجّل قطاع الصناعة وخاصة الصناعات التحويلية نموا خلال النصف الأول من السبعينيات، خاصّة أنّها استحوذت على نصيب هام من الاستثمارات، إذ رصد لها حوالي 1085 مليون دينار، وتضاعف الاستثمار الخاص لتصل مساهمته في تمويل هذا القطاع إلى 42 % مقابل 21 % في العشريّة السابقة، وهو ما أدى إلى ارتفاع المؤسسات الصناعية، فبين 1973 و1979 وافقت وكالة النهوض بالاستثمارات على حوالي 7500 مؤسسة. كما سجّلت عدة مؤسسات وشركات خاصّة أو عمومية ارتفاعا هاما في إنتاجها»⁴⁰ حيث سجّلت البلاد ارتفاعا في أسعار النفط والفسفاط في السوق العالمية، وساد البلاد مناخ اجتماعي هادئ بعد وقف سياسة التعاضد وامتصاص الحراك والغضب الشعبي،⁴¹

36 - المرجع السابق، ص 125.

37 - عائشة التائب، سبق ذكره، ص 145.

38 - عبد المجيد بلهادي، السياسة الاقتصادية...، سبق ذكره، ص 24-23.

39 - لمعرفة الأرقام في القطاع الفلاحي بني سنوات 1972 و1974 يمكن للقارئ العودة إلى: عبد المجيد بلهادي، السياسة الاقتصادية...، سبق ذكره، ص 31.

40 - المرجع السابق، ص 31.

41 - عائشة التائب، سبق ذكره، ص 147.

بعد أن ارتفع معدّل النمو الاقتصادي السنوي 7،2 % مقابل 4،6% في الستينيات⁴² لتنعكس هذه المعطيات على الحياة الاجتماعية حيث تراجعت نسب الفقر وتحسّن مستوى العيش بارتفاع الدخل الفردي خلال النصف الأوّل من السبعينيات.

لكن لهذه السياسة الاقتصادية حدودها، فوفقا لعبد المجيد بلهادي فإنّ المنهج المعتمد في السبعينيات لم يمكّن من بناء صناعة وطنية قويّة قادرة على المنافسة الخارجية. فقد ظلّت في مجملها صناعات صغرى ومتوسطة مثل النسيج والملابس والأحذية والصناعات الغذائية الخ. «وهذه الصناعات تحمل في طياتها خلالا هيكليا بحكم ارتباطه بالتصدير وخاصّة نحو أوروبا، فبمجرد أن وضعت الدول الأوروبية إجراءات حمائية تأثر قطاع الصناعات التصديرية التونسية وخاصّة منذ سنة 1976⁴³

لئن زاد حظ الاستثمار المنتج، إلّا أنّ خاصيّة الفروع المنتجة التي أعطاهها الرأسمال الخاص الأولوية باعتبارها فروع تحقق أرباحا مرتفعة لكن على حساب حاجيات البلاد ومناعة الاقتصاد؛ وهو الأمر بالنسبة لزراعة الباكورات المعدّة للتصدير، وصناعات النسيج والخياطة والأحذية الموجهة للتصدير، والمهونة في نموّها بالظرف الاقتصادي في بلدان السوق الأوروبية المشتركة، وهو ما أكدته أزمة تصدير المنسوجات بداية من عام 1976 عندما اتخذت هذه البلدان إجراءاتها الحمائية، وكذلك الأمر بالنسبة للصناعات التركيبية المقامة في إطار عقود للمقاومة بالوكالة.⁴⁴ « كما عاشت الفلاحة على واقع «نسبة نمو ضعيفة تقدر ب 1،2 % سنة 1979 نتيجة ظروف مناخية غير ملائمة لينعكس ذلك على تلبية حاجيات البلاد من الغذاء، كما ساهمت هذه الفترة في الاختلالات بين الجهات فأكثر من ثلاثة أرباع الاستثمارات وظفت في الشريط الساحلي وخاصّة في الصناعة والسياحة، علاوة على ما سجلته البلاد من ارتفاع في الأسعار وارتفاع التداين الخارجي إلى 40،3 % من الناتج الداخلي الخام وركود الصناعة وخاصّة النسيجية وبقاء حوالي 73.500 من الناشطين في حالة بطالة⁴⁵ ».

سرّعت هذه المعطيات التي ذكرناها بإيجاز ودون تقديم عديد الأرقام التي تبرهن وجود الأزمة⁴⁶ في تنامي حركات الاحتجاج منذ أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينات، فقد فشل هذا النموذج التنموي في كسب ثقة المجتمع، كما أنّ استراتيجية السبعينيات التي راهنت على «عقلنة السلوك الاقتصادي لدى المواطن التونسي بهدف تغيير حضوره في المشهد التنموي، من حضور سلبي في نمط تنمية تقليدي سمته التواكل والانكماش، إلى حضور أكثر فعالية قوامه المبادرة والإقدام وعدم انتظار عطايا الدولة وهباتها. غير أنّ الأيام بيّنت أنّ ذلك ظلّ سجين الشعارات المرفوعة التي لم تجد لها صدى يذكر في واقع الناس وحياتهم.

42- عبد اللطيف الهرمايي، سبق ذكره. ص 84.

43- عبد المجيد بلهادي، السياسة الاقتصادية...، سبق ذكره. ص 34.

44- عبد اللطيف الهرمايي، سبق ذكره. ص 84-85.

45- عبد المجيد بلهادي، السياسة الاقتصادية...، سبق ذكره. ص 34-35.

46- يمكن للقرّاء العودة إلى دراسة: عبد المجيد بلهادي، السياسة الاقتصادية...، سبق ذكره.

ليحتفظ الأفراد بنظرتهم التقليدية للدولة منتظرين منها وفاءها بما وعدت به عشية الاستقلال من رفاه وتنمية وتحسين مستوى العيش وتوفير العمل لكل طالب له.⁴⁷ ليضحي بورقيبة بالوزير الأوّل الهادي نورية ويحل محله الوزير الأوّل محمد مزالي خلال النصف الأوّل من الثمانينات مستغلا بورقيبة شعبية هذا الأخير وتكوينه الفلسفي حالما يعادة الثقة بين السلطة السياسية - البورقيبية - والمجتمع التي تمزقت جزاء الفشل الاقتصادي والتنموي والصراع بين النخب. كما تعهد محمد مزالي بإنجاز إصلاحات شاملة، «لكن شيئاً من ذلك لم يحدث، ومنعت كواليس التكاليف على الحكم، (غير المعلن) وارتفاع نسق المناورات بين الكتل والأشخاص المتصارعين على الوصول إلى سدّة رئاسة الجمهورية، الوزير الأوّل الجديد من التفرغ لشؤون التنمية وإدارة البلاد وإنجاز ما وعد به.⁴⁸ » لتطلّ تقريبا نفس الاستراتيجيات والاكراهات السلطوية وبقيت الدولة تقدم نفسها في سياق ليبرالي على أنّها فاعل اقتصادي بدلا من فاعل سياسي، فقد أصبحت تهتم بمجالات التصرف والإدارة أكثر من التحولات الاجتماعية الحداثيّة وقد ساهم هذا الموقف في تطوّر الحركة الأصولية التي استغلت الفراغ الأيديولوجي، كما أشارت «السياسة الاقتصادية التقييدية» restrictive صعود الحركات النقابية والاجتماعية (يوم الخميس الأسود 26 جانفي 1978، أحداث الخبر جانفي 1984...)»⁴⁹ وهكذا تبحّرت التنمية مطلع الثمانينات في سياق احتد فيه الصراع على «من يكون خليفة الزعيم المريض» لينجح زين العابدين بن علي في الوصول إلى رئاسة الجمهورية في 07 نوفمبر 1987. فما الذي تغيّر بعد الانقلاب على زعيم الأمة - التونسية؟

3-2 المرحلة الثالثة: الإصلاح الهيكلي وتأزم التنمية

عاشت البلاد التونسية على واقع أزمة اقتصادية واجتماعية حادّة خلال المنتصف الأوّل من الثمانينات لتختار السلطة السياسية طريق سياسة الاقتراض ولكن بشروط مجحفة وذلك في «إطار تطبيق برنامج إصلاح هيكلي سنة 1986 طبقا لإملاءات وتوصيات المؤسسات المالية العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي المكلفة بنشر الاختيارات النيولبرالية التي وقع تصميمها في إطار ما يسمى «بوفاق واشنطن»⁵⁰. وتتمثل هذه الإملاءات في تحرير التجارة وإرساء منطقة تبادل حرّ للمواد المصنعة مع الاتحاد الأوربي، واعتماد سياسة تأهيل المؤسسات الصناعية ومسار الخصخصة.⁵¹

لينطلق برنامج التخصيص منذ سنة 1987 متمسما بالبطء والتردد حتى سنة 1998، إذ تراوح المعدّل السنوي للمؤسسات التي وقع تخصيصها بين 6 و10 وبلغت محاصيل التخصيص معدّلا سنويا يناهز 31.7 مليون دينار فقط، كما أنّ جُلّ المؤسسات التي وقع تخصيصها كانت من النوع المتوسط وذات المردود الرديء لتشهد حركة التخصيص تحولا نوعيا ملحوظا منذ عام

47 - عائشة النائب، سبق ذكره. ص 149-150.

48 - المرجع السابق. ص 152.

49 - Ridha Boukraa, op.cit. P 189.

50 - عبد الجليل البدوي، «الإشكاليات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في ظلّ مرحلة الانتقال الديمقراطي بتونس من أجل بديل تنموي»، سلسلة قضايا الإصلاح، عدد 36، 2017، ص 62.

51 - عائشة النائب، سبق ذكره. ص 156.

1998 ليتصاعد عدد المؤسسات التي وقع تخصيصها كما شهدت تنوعا قطاعيا وإجرائيا.⁵²

شمل برنامج الإصلاح الهيكلي شركة فسفاط قفصة في سياق يساهم فيه هذا القطاع في خلق القيمة المضافة بالجهة حيث يمثل قرابة 70 % من جملة الدخل الخام الجهوي ويساهم القطاع في خلق مواطن شغل بنسبة 10 % تقريبا (قبل سنة 2011) من مجموع المشتغلين بالجهة سواء كان تشغيليا مباشرا أو عبر المناولة. ويعود هذا التفاوت بين نسبة التشغيل والقيمة المضافة إلى الاستعمال المكثف لرأس المال في إطار برنامج إعادة هيكلة شركة الفسفاط منذ أواسط الثمانينات والذي شمل تعصير استخراج الفسفاط بإغلاق المناجم تدريجيا.⁵³ وهكذا انخفض عدد العمال بسبكة الفسفاط بين سنوات 1984 و2004 من 14259 إلى 6223 عامل في سياق وصلت فيه معدلات البطالة إلى مستوى مقلق للغاية خلال عام 2004 فقد بلغت 38,5 % بأمر العرائس و26,7 % بالرديف و21,2 % بالمتلوي و28,4 % بالمظيلة.⁵⁴ ، كما عمدت خطة التعديل الهيكلي إلى إنشاء صندوق إعادة توجيه وتنمية المراكز المنجمية **Le Fonds de réorientation et de développement de centres miniers** سنة 1991 وذلك بغاية تمويل المشاريع الصغرى وتعويض الأعداد العمالية التي كانت تستقبلها الشركة ولكن ظلّ نشاط هذا الصندوق هامشيا، حيث استفاد منه حوالي 1500 مستفيد اعتبروا أنّ الاعتمادات لا تلي الحاجيات الاجتماعية.⁵⁵

وتكمن المفارقة بأنّ الحوض المنجمي الذي بعث من أجله هذا الصندوق لم يحض إلاّ ب 28 % من المشاريع المنجزة في إطار هذا الصندوق و5,7 % من حجم الاستثمارات و57 % من عدد مواطن الشغل المحققة وذلك إلى حدود سنة 2005. أما مدينة قفصة فقد استفادت ب 70 % من جملة المشاريع و94 % من حجم الاستثمارات وحوالي 44% من عدد مواطن الشغل المحدثة في إطار هذا الصندوق (وقع انجاز 50 مشروع فقط من جملة 119 وقع قبولها والموافقة عليها من طرف الصندوق). وتوزعت المشاريع في قطاعات مختلفة كالآتي: 26% مشاريع فلاحية، 26 % صناعية، 38 % خدمات و10 % سياحة وصناعات تقليدية.⁵⁶ علما وأنّ أغلب الحاصلين على تمويلات صغرى في إطار الصندوق كانت وفق منطق زبائني أو عروشي.

52 - جمال الدين الزبدي وآخرون، إشكالية التخصيص والتنمية: التجربة التونسية نموذجا، منشورات الاتحاد العام التونسي للشغل، قسم التشريع والدراسات بالتعاون مع مؤسسة فريدرش إيبارت، تونس، 2001. ص 27.

53 - عبد الجليل البدوي، التشغيل والتنمية بولاية قفصة. الواقع والآفاق، منشورات الاتحاد العام التونسي للشغل، رؤى عمالية، قسم التشريع والزراعات والدراسات والتوثيق، تونس، نوفمبر 2010. ص 79_80.

54 - Zouheir Ben Jannet, ' Jeunes, Etat et dynamique de la révolution en Tunisie. Enquête dans le Bassin-Minier de Gafsa ', in, Christiana Constantopoulou (S/D), Récits de la crise : mythes et réalités de la société contemporaine, collection logiques sociales, Paris, l'Harmattan, 2017, Pages 277 à 302. P 284.

55- Amine Allal, 'Réformes néolibérales, Clientélismes et protestations en situation autoritaire. Les mouvements contestataires dans le bassin minier de Gafsa En Tunisie (2008); Politique africaine 177, no. 1 2010, Pages 107 à 125. P 118.

56 - عبد الجليل البدوي، التشغيل والتنمية... سبق ذكره. ص 90.

لأن كان برنامج الإصلاح الهيكلي قد ساهم في تقلص عدد العمال وتعويض هذا النقص بالساعات الإضافية داخل مقاطع استخراج الفسفاط وتوسع عدد العاطلين وساهم في تراجع الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي كانت تلعبه شركة الفسفاط بالجهة من توزيع للماء والكهرباء بصفة مجانية أو بأسعار رمزية وتوفير المرافق الصحية (لتراجع هذه الخدمات منذ أن تم سلعنتها بالكامل عبر تحويلها إلى مؤسسات وطنية عمومية، كشركة الكهرباء والغاز، شركة توزيع المياه ووزارة الصحة...)

وتدعم الحياة الثقافية والرياضية. إلا أنه قد حققا نموا مطردا في إنتاج الفسفاط حيث انتقل من 3،826 مليون طن في عام 1974 إلى 6،224 مليون طن في عام 1983 لينخفض مع أزمة الثمانينات إلى 5،384 مليون طن سنة 1984 وإلى 4،530 مليون طن سنة 1985⁵⁷ ليعود في الارتفاع زمن الإصلاح الهيكلي من 6 ملايين طن خلال التسعينيات ليصل إلى حوالي 8 ملايين طن سنة 2010.⁵⁸ وقد عرفت أسعار النفط أو المحوّل ارتفاعا مدهشا، بالمقارنة مع سنة 2005، عرفت أسعار منتوجات الفسفاط ومشتقاته ارتفاعا بنسبة 11 %، وفي سنة 2007 نسبة 47 % . وعرفت أسعار هذه المواد قفزة كبيرة منذ أكتوبر 2007 إلى حد أن أسعار الثلاثية الأولى من سنة 2008 تجاوزت 125 % مقارنة بنفس الثلاثية من السنة السابقة (2007) ومقارنة بمعدّل سنة 2005 فإن أسعار شهر ماي 2008 قد تضاعفت بثلاث مرات ونصف.⁵⁹ فالحوض المنجمي هو «جرح ينزف وثرورات تستنزف».

« فالصناعات الاستخراجية تعارض تماما مع العدالة الاجتماعية نظرا لمخلفاتها الكارثية على المستويين الاجتماعي والبيئي، فهي عبارة عن مناطق حُرّبت عبر النشاط الاستخراجي والمعالجة الكيميائية ويسكنها أناس تمت التضحية بأجسادهم وصحتهم وأراضيهم ومياهم في سبيل الحفاظ على تراكم رأس المال، وهو ما يتناسب مع الطابع العنصري للرأسمالية»⁶⁰.

كما أن ما ذكرناه سابقا حول الاختلالات بين الجهات ظلّ مستمرا، فالشريط الغربي المكون من جندوبة، الكاف، القصرين، قفصة، توزر، قبلي وتطاوين التي تضم 17،6 % من سكان البلاد لم يشهد إلا بعث 3،64 % من مجموع المؤسسات التي وقع بعثها سنة 2009، مقابل 3،48 % في الشريط الوسطي (باجة، زغوان، سليانة، القيروان وسيدي بوزيد) الذي يحتوي على 16% من سكان البلاد وبقية المؤسسات أي قرابة 93 % وقع بعثها في الشريط الساحلي الذي يحتوي على 66،4 % من سكان البلاد (سنة 2009).⁶⁰

ليكون الحوض المنجمي ومنطقة قفصة عموما ضمن المناطق المحرومة، المفتقرة للبنية التحتية

57 - محمد الجديدي، الموارد الطاقية والمنجمية عامل للاندماج الاقتصادي التكاملي المغاربي، آفاق ومراحل بناء المغرب العربي، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة علم الاجتماع، عدد 14، تونس 1989. ص 11- 59. 43.

58 - عبد الجليل البدوي، التشغيل والتنمية...، ص 80.

59 - حفيظ طباي، انتفاضة الحوض المنجمي بقفصة 2008، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2012، ص 62.

60 - عبد الجليل البدوي، التشغيل والتنمية...، سبق ذكره. ص 99.

والمرافق الصحيّة والمؤسسات الصناعية ذات الطاقة التشغيلية العالية. فالإقلاع إذن لا يندرج في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي.⁶¹

تجدر الإشارة إلى أن عبء الدين الخارجي في تونس هو الأكبر مقارنة بباقي الدول العربية، حيث بلغت على سبيل المثال في عام 1994 نسبة خدمة الديون إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات حوالي 18،4 %، وهي من أعلى نسب خدمة الديون الخارجية في الوطن العربي. كما بلغ إجمالي ديون تونس بحسب إحصائيات البنك المركزي التونسي سنة 2006 حوالي 57،8 مليار دينار، أي ما يعادل 140،4 % من الناتج الداخلي الخام.⁶²

تمكنت سياسة الإصلاح الهيكلي من تحقيق ارتفاع نسبي في المؤشرات العامة للنمو⁶³ لكنّها أُنرت سلبا على عديد القطاعات مثل السياحة والفلاحة، وكانت لها تداعيات سلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجماعات السكانية المنجمية خصوصا والتونسية عموما.

فقد توسعت جرّاء هذه السياسة خارطة الفقراء والعاطلين وعمقت في الفجوة بين الفرصة وما مدى تحقيقها. فطموح الفرد لا يتلاءم مع واقعه الاجتماعي مما سبب حالة من الإحباط والياس، كما أنّ الأزمة الاقتصادية تثير التوتر بين الطموحات ودرجات الرضا، فيحدث الإحباط النسبي عندما تتوسع الفجوة بين الطموحات وما مدى فرص تحقيقها.⁶⁴ فالإحباط أو الحرمان النسبي هو « إدراك الأطراف الفاعلين للتناقض بين توقعاتهم وقدراتهم المتعلقة بالقيم.

وتمثل توقعات القيم بالسلع وظروف الحياة التي يعتقد البشر أنّ لهم حقا فيها، أما قدرات القيم فهي السلع والظروف التي يظنون أنّهم قادرون على الحصول والاحتفاظ بها.⁶⁵»

فيقدم الاحتجاج من منظور الحرمان / الإحباط النسبي تعبيرا على « وضعية غير سوية من الناحية العاطفية والاجتماعية، مضمونها أنّ الناس تقارن نصيبها من السلع والخدمات وحظوظ الحياة، لا بما كانت عليه من عشر سنوات، بل بما حصل عليه الاخر خلال نفس المدّة، في نفس البلد أو في بلدان

61- Mohamed Aziz TAGINA, L'exclusion sociale et marginalisation spatiale dans le sud-ouest Tunisien : Le cas de Gafsa, Revue Tunisienne de sciences sociales, Publication du C.E.R.E.S, no 109, 29^{ème} année, Tunis, 1992. Pages 227 à 204. P 203.

62 - عائشة النائب، سبق ذكره. ص 159.

63 - أنظر دراسة عائشة النائب، سبق ذكره.

64 - François Dubet, 'Frustration relative et individualisation des inégalités', Revue De L'OFCE, vol 1, no 150, 2017, Pages 11 à 26. P 16.

65 - تيد روبرت غري، « لماذا يتمر البسّ؟»، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، 2004، ص، 67، 68.

قريبة أو مجاورة.⁶⁶ وبالتالي الأزمة النفسية-الاقتصادية، ولذلك تناولت نظرية الحرمان النسبي «العامل النفسي كمتغيّر وسيط بين العوامل الاقتصادية وانعكاساتها السياسية، من منطلق أنّ الأبعاد النفسية للحرمان الاقتصادي، يكون لها دور أساسي في حفز الثورة والعصيان أو العنف.⁶⁷»

وهكذا اندلعت أطول انتفاضة في تاريخ تونس المعاصر وهي «انتفاضة الحوض المنجمي سنة 2008» جزءاً سياسات شرّعت لباب التفاوتات الطبقيّة وساهمت في إرساء مشاعر اليأس لدى كلّ الفئات والطبقات بطرق مختلفة. لكن حتى الاحتجاجات تَمَّ ردها بمطرقة القمع من ناحية وسندان فتح آليات للتشغيل الهشّ من جهة أخرى (المناولّة، الحضائر...) ليكون البحر الأبيض المتوسط أفضل نافذة للهروب من واقع مغرق في الهشاشة والفقر والاستياء، حيث انخرط العديد من شباب الحوض المنجمي خلال النصف الثاني من سنة 2008 في رحلات الهجرة غير النظامية التي تنطلق من مدينة زوارة الليبية ثمّ جزيرة لمبادوزا الإيطالية.

استنتاجات

مرّت السياسات التنموية في تونس بثلاثة مراحل رئيسية، حيث اعتمدت السلطة السياسية على سياسة اقتصادية معيّنة في كلّ مرحلة، إلّا أنّ هناك عوامل داخلية وخارجية حالت دون التقدم الاقتصادي وأثّرت سلباً في مسار اشتغال التجارب التنموية التونسية.

اعتمدت تونس خلال فترة الاستقلال وعقد الستينيات كباقي الدول العربية تقريبا التي تحضّلت على استقلالها آنذاك خططا طموحة للتوسع التعليمي والصناعي وتبجّة لذلك نمت طبقتان جديدتان في الأوطان العربية وهما الطبقة المتوسطة الحديثة والطبقة العاملة الجديدة. وفي ذاك كان التخطيط المركزي والسيطرة على السياسات الاجتماعية هما السمة الغالبة على معظم الدول العربية. إلّا أنّ العقدين التاليين (السبعينيات والثمانينات) شهد مزيجا من السياسات المتقطعة والمشوشة. أو ما يعرف بسياسة الانفتاح الاقتصادي الليبرالي.⁶⁸ «وهذه السياسة الأخيرة شكّلت عائقاً أمام التقدم التنموي بتونس والحوض المنجمي. فالبرجوازية التونسية والعربية عجزت عن حلّ المسائل الاجتماعية والوطنية

66- عبد الواحد أوامن، «تاريخ الحركات الاحتجاجية بني المفهوم والنظريات»، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: دراسة في متغيّرات الاستقرار والاستقرار والأنظمة السياسية، إعداد وتأليف: المصطفى بوجعوب، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، رقم تسجيل الكتاب. VR. 2016. B. 33690، ص 22-44، ص 37.

67- الحبيب استاين زين الدين، «الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان النسبي: في الحاجة إلى تبويب المقاربات التفسيرية» عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 22، المجلد السادس، خريف 2017، ص 165، 186، ص 169.

68- صامويل هانتنتون، «الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين»، ترجمة: عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993، ص 18.

«وعجزها هذا هو عجز بنوي تاريخي، فهي لا تستطيع الانتقال إلى نمط رأسمالي مستقل، فانتقالها من البرجوازية التقليدية إلى البرجوازية الصغيرة، لم يحدد إلا مآزقها التاريخي، لأن هذا التجديد لم يكن إلا استبدالاً طبقياً في نمط الإنتاج الكولونيالي نفسه الذي يحكم حركة البرجوازيات العربية.»⁶⁹ كما أنّ برنامج الإصلاح الهيكلي والتبادل الحرّ مع الاتحاد الأوروبي هو «تبادل غير متكافئ»، فالنظام الرأسمالي العالمي وفقاً لـ **أندريه غنדר فرانك** هو نظام يقوم على «التبادل الاحتكاري» الذي يؤمّن نقل الفائض الاقتصادي من المناطق الخاضعة (الأفلاك) إلى المراكز الامبريالية (المتروبول).

وهذا النظام هو الذي يتحكّم في توزيع السلطة السياسية وفي أشكال تنظيم الإنتاج والبنى الطبقيّة للمناطق المختلفة. وبناء عليه، فإنّ الفالكيات التي تطلق التطور في المتروبول هي نفسها الآليات التي تسبب التخلف في الأفلاك.⁷⁰ وتأتي هذه التبعية في ظل سياق حصر فيه العقل السياسي العربي رغم التغيّرات العالمية وبعض التحولات الجزئية المحلية بين ثلوث القبيلة والغنيمة والعقيدة.⁷¹

وجد المنوال التنموي في تونس نفسه بين حالتين: «تميزت الأولى بتحقيق النمو دون التنمية أو ما يعبر عنه بتنمية التخلف، وكانت الثانية حالة تنمية دون نمو من خلال وجود منوال تنموي تابع ومرتبط بما تفرضه المؤسسات المالية العالمية التي تحبس بلدان الجنوب في بلدان التبعية.»⁷² وهكذا فإنّ «تقدم المركز يحتّم تخلف المحيط، وتخلف المحيط ضرورة لتقدم المركز،⁷³ كما تكونت في هذا السياق أقلية محلية محظوظة تتحكّر ثمار التنمية مقابل تفكير الريف والأحياء الشعبية والمناطق الداخلية وتردي الخدمات العمومية الخ،» فبرجوازيات المحيط ذات مصلحة في استمرار علاقات التبعية، وذات مصلحة في بقاء البنى قبل الرأسمالية لبلدائها.⁷⁴

إنّ السياسات التنموية منذ دولة الاستقلال إلى اليوم كانت ولا زالت في طليعة العوامل التي شكّلت عائقاً أمام التطور التنموي بالحوض المنجمي، فالسياسات التي غابت عنها الإرادة الوطنية وقدرتها على التحكّم في الشروط المادية لإعادة إنتاج المجتمع لا يمكنها أن تصنع التغيّرات الجذرية التطورية،

69 - مهدي عامل، «مناقشات وأحاديث في قضايا حركة التحرر الوطني وتمييز المفاهيم الماركسيّة عربيّاً»، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 1990، ص 14.

70 - عصام الخفاجي، «سمير أمّني: في نقد حلم انكسر»، عمران للعلوم الاجتماعية، العدد 27، المجلد السابع، شتاء 2019، ص 24-5، ص 12.

71 - محمد عابد الجابري، «العقل السياسي العربي. محدداته وتجلياته»، (نقد العقل العربي: 3)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة 2000.

72 - المولدي قسّومي، «استئناف البناء الوطني من منظور العقد الاجتماعي. أيّ دور للاتحاد العام التونسي للشغل؟»، الاتحاد العام التونسي للشغل في مسار البناء الوطني (1946-2014)، منشورات المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر (جامعة منوبة) بالاشتراك مع الاتحاد العام التونسي للشغل، تنسيق وجمع النصوص: مروان العجيلي، محمد فوزي السعداوي، المولدي قسّومي، عبد المجيد بلهادي. ص 145-105، ص 131.

73 - عصام الخفاجي، سبق ذكره. ص 13.

74 - المرجع السابق، ص 13.

بل تحقق فقط التغيرات الرجعية. وهذه التبعية استمرت في سرديات النزاعات بين النخب السياسية الذي أشبه ما يكون بـ «صراع الديكة» وفي سياقات تصاعدت فيها أصوات الشعوبية. وهكذا ظلّ الحوض المنجمي مسرحاً للمأساة والحياة اليومية التراجيدية من خلال ما يعانيه من حرمان اقتصادي واجتماعي وبيئي وصحي وثقافي ورياضي الخ وذلك حتى بعد مرور عشرة سنوات من مسار انتقالي لا يزال مرتبكاً وهشاً. فنسبة الفقر بمدينة المتلوي وفقاً لإحصائيات سنة 2014 قد وصلت إلى 22 %، ونسبة التمدرس 97 % ونسبة الأمية 13،6 %. أما نسبة البطالة فتقدر بحوالي 35،9 %، أما مدينة أمر العرائس فنسبة الفقر: 24 %، ونسبة التمدرس 97 %، نسبة الأمية 25،7 %، أما نسبة البطالة فتقدر بحوالي 37 %. في حين كانت نسبة الفقر في المظيلة تقدر بـ 19 %، نسبة التمدرس: 95 %، نسبة الأمية: 15،4 %، أما نسبة البطالة 24،8 % وهي مرة ونصف نسبة المعدّل الوطني، رغم أنّها النسبة الأضعف بالمقارنة مع بقية مدن الحوض المنجمي، كما أنّ نسبة البطالة بالنسبة لحاملي الشهادات العليا بالمدينة تتجاوز 39 %، أما الريف فنسبة الفقر: 22 %، نسبة التمدرس: 97 %، نسبة الأمية: 13،5 %، أما نسبة البطالة فتقدر بحوالي 39 % وهي الأرفع بمنطقة الحوض المنجمي، وهي أكثر مرتين من المعدّل الوطني، كما أنّ نسبة البطالة بالنسبة لحاملي الشهادات العليا بالمدينة تتجاوز 46 %، وهي ثاني أكبر نسبة على المستوى الوطني بعد تطاوين.⁷⁵

لكن كيف كانت ردود فعل القوى الاجتماعية المحلية بالمدن المنجمية حول السياسات التنموية وتنامي المظلومية

3- الفاعلون المحليون: بين النضالية وثائية العروضية والزبونية

إنّ التغيرات الاجتماعية لا تعمل من تلقاء نفسها بل هناك من يحركها، ويمكن أن نطلق عليهم اسم الفاعلين في التغيير،⁷⁶ Les agents du changement وقد يكونون أفراداً أو نخب، أو مجموعات تنظيمية مثل الأحزاب السياسية أو النقابات أو المنظمات أو جمعيات أو الحركات الاجتماعية بصفة عامة.

1-3 النخب المحليّة وأزمة المدن المنجمية

يُنظر إلى النخب عموماً أنهم عوامل للتغيير. وتمت دراسة دورهم في التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي من قبل العديد من المؤلفين الذين حاولوا تحديد تأثيرهم على توجه ومسار تاريخ الشعوب التي تشارك معهم في نفس المصير.⁷⁷

75 - حسني الرحيلي، «الماء والعدالة الاجتماعية بالحوض المنجمي»، المسزوع الإقليمي «من أجل عدالة اجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، مؤسسة فريدريش إيبتر، 2018. ص 65-71.

76 - Guy Roche، « Introduction à la sociologie générale », vol 3, le changement social, Editions HMM, Montréal, (Québec), Canada, 1968. P26.

77 - Augustin Mariro، « BURUNDI : De la Nation aux Ethnies ou la Naissance d'une Elite Tribalisée », Bureau régional de l'UNESCO à Dakar (BRED). B.P 3311, Dakar, Sénégal, 1998. P 9.

وتعتبر المدرسة الإيطالية بين سنوات 1884 و1911 مع كل من غايتانو موسكا Gaetano Mosca وفيلفريدو باريتو Vilfredo Pareto وروبرت ميشلز Robert Michels، هي المدرسة التي صاغت في وقت مبكر أسس فكرة « النخبة » والمعالر الأساسية لنظرية تفسيرية لتاريخ المجتمعات والتغير الاجتماعي للحكومات عن طريق فكرة تسمى « الطبقة الحاكمة » أو « طبقة النخبة ». وقد تمت مناقشة فكرة ونظريات النخبة وتفسيرها بشكل مكثف ومختلف من قبل علم الاجتماع الألماني والفرنسي والأمريكي أيضا.⁷⁸

ووفقا لغير روشي Guy Rocher في كتابه الذي ذكرناه سابقا، فإنّ النخب تتوزع نحو نخب تقليدية، أيديولوجية، رمزية، كاريزماتية، ملكية propriété، تكنوقراطية ... كذلك تنوع المدرسة الأنجلو-سكسونية منذ منتصف الثمانينات في تعريفات وتصنيفات النخب، كالنخب الإدارية والعسكرية، والقضائية، والمالية، والدينية والإعلامية والسياسية والصناعية والنقابية وكبار الملاكين grands propriétaires.⁷⁹ فالنخبة وفقا لباريتو « متواجدة في جميع قطاعات النشاط البشري » وأن كل مجموعة اجتماعية تطور نخبها الخاصة، فهي إذن نخب متعددة.⁸⁰ وأمام هذه الأصناف من النخب فإننا سنحلل في قراءتنا هذه النخب السياسية والنقابية المنجمية ودورها في المسائل والقضايا التنموية.

● النخب النقابية

للحوض المنجمي موروث نقابي منذ العهد الكولونيالي، وعاش على وقع العديد من التحركات العمالية قبل دخول الحركة النقابية المنظمة، فالواقع الانقسامي بين مجموعات عرقية مختلفة لم يمنع من بروز بوادر وعي جنيني بين السكان التونسيين الذين جمعت بينهم ضرورة مواجهة تعسف الشركة ومصادرتها لأراضيهم، بين العمال المغاربة وخصوصا الطرابلسية والقبائل للتصدي للتجاوزات والامتيازات.⁸¹ « فعلى الرغم من غياب إطار تنظيمي إلا أنّ العمّال اختاروا طريق النضال ضدّ سياسات تعسفية مارسها شركة استعمارية. ولكن اتسمت هذه الحركات بانعزالها من ناحية وقصر مدّة استمرارها من ناحية أخرى، كما تنوعت أشكالها وأسبابها.⁸²

كما عرف الحوض المنجمي أولى محاولات التنظيم النقابي خلال العشرينيات مع نقابات الكنفدرالية العامة للشغل CGT وجامعة عموم العملة التونسية إثر زيارة محمد علي الحامي لقفصة والمتلوي في النصف الثاني من ديسمبر 1924. غير أنّ تجربة جامعة عموم العملة التونسية الأولى مع محمد علي الحامي والثانية مع بلقاسم القناوي قد انتهت في صائفة 1938.⁸³

78- Isabelle Berrebi- Hoffman, « Notre critique, L'autodestruction des élites, Retour sur Mosca et Pareto », Sociologies pratiques, vol 2, no 21, 2010. Pages 127 à 135. P 127.

79- William Genieys, « Nouveaux Regards sur les élites du politiques », Revue française de science politique, vol 56, no 1, 2006. Pages 121 à 147. P 128.

80 - Isabelle Berrebi- Hoffman, Op.cit. P 129.

81 - حفيظ طبياي، « عمّال مناجم قفصة في العهد الاستعماري »، الدار التونسية للكتاب، تونس 2015، ص 90.
82- أنظر، حفيظ طبياي، عمّال مناجم...، المرجع السابق. ص 90.

83- أنظر: علي المحجوبي، « الحركة النقابية التونسية الشغيلة بني النضال الاجتماعي والنضال السياسي »، دار النشر: نظرم، أريانة، تونس، 2015.

بعد نسق من التحركات والنضالات غير المؤطرة، وبعد محاولات للتنظيم النقابي في سياق استعماري في سياق عارضت فيه الكنفدرالية العامة للشغل العمال من تكوين نقابات مستقلة، جاء الاتحاد الجهوي بقفصة الذي انعقد مؤتمره يوم 16 ماي 1946 وعينت أثناء الهيئة الإدارية الوقتية المتألّفة من 13 عضوا (11 موظفا و1 محامي و1 فلاح) التي عهدت لها مهمة تنظيم النقابات بجميع المناطق ومن أهمها منطقة المناجم.⁸⁴

وبعد زيارة لفرحات حشاد لمنطقة المناجم في 20 جوان 1946 صحبة أحمد التليلي وبعد الجهود الكبرى التي بذلها المناضل الوطني أحمد التليلي الكاتب العام لفرع جامعة الموظفين بقفصة وقابض البريد بالرديف في استدراج عمال المناجم إلى صف الاتحاد العام التونسي للشغل حيث تغلّب على عوائق العروشية والعائلية والأيدولوجية، وهكذا تمّ تأسيس عدّة نقابات خلال شهري جوان وجويلية 1946، من بينها نقابة منجم الرديف في 23-06-1946 ونقابة المتلوي في 23-06-1946، ونقابة المنجم بأم العرائس ومنجم المظيلة يوم 06 جويلية 1946.⁸⁵

تجاوزنا أحداثا كثيرة يمكن اعتبارها مهمة في تاريخ الحركة النقابية المنجمية، ولكن يمكن القول أنّ الحركة العمالية قبل التأطير والحركة العمالية زمن التنظيم النقابي قد لعبت أدوارا تاريخية ووطنية في مقاومة التفاوتات الاجتماعية والطبقية وفي مقاومة السلطة الاستعمارية. كما خاضت الحركة النقابية بالمدن المنجمية عدّة تحركات نضالية خلال الفترة البورقبيية وبعدها، فلم تقتصر تحركاتها فقط في المطالبة الاجتماعية للعمال بل كانت شريكا ومؤطرا بل ومنظما للحركات الاحتجاجية المنندة بالحرب الصهيونية-ال فلسطينية والأمريكية-العراقية، وشاركت في جلّ التحركات الشعبية وكان الملجأ الأخير للحرية زمن الاستبدادية، كما كان الاتحاد المحلي بالرديف فاعلا رئيسيا في انتفاضة الحوض المنجمي سنة 2008 وفي ثورة 17 ديسمبر 2010-14 جانفي 2011.

إنّ الحركة النقابية بالمدن المنجمية ساهمت في ترجيح الكفة السياسية بالمنطقة وجعلت من نفسها شريكا وفاعلا أساسيا من خلال خلق توازنات محلية بينها وبين الحزب الدستوري أو التجمع الديمقراطي وقاومت تغوّل هذا الأخير في كلّ المجالات تقريبا. كما أنّ تمركزها بمقاطع استخراج الفسفاط لعب دورا اقتصاديا واجتماعيا محليًا، فقد أنت بالعديد من المكاسب المادية لعمال الشركة الفسفاطية. فلئن كان الليبراليون يتهمون النقابات على أنّها معطل للتقدم التقني والتحديث الاقتصادي وقد تمّ الاستماع إلى هذه المحاكمات في مناسبات عديدة، إلّا أنّه في أوقات «التقلبات الاقتصادية» يسعى أرباب العمل إلى تقليص الأجور وبميل العمال إلى الحفاظ على مقدرتهم الشرائية من خلال ساعات عمل إضافية وهذا السبب جعل من الحركة النقابية لها أهدافها الأولية كمقاومة انخفاض الأجور والمطالبة بالزيادة بها وتقليص ساعات العمل، وكان لهذا الموقف أثرا للاستقرار وتقليص الانكماش.⁸⁶

84 - عبد المجيد بلهادي، «الاتحاد العام التونسي للشغل في الجهات. أضواء على الهياكل وقضايا العمال 1946-1957»، منشورات الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس 2020، ص 127.

85 - المرجع السابق، ص 129.

86 - Dominique Andolfatto, Dominique Labbé, « Sociologie des syndicats », La Découverte, 3ème édition, Paris, 2011. P 6.

لكن للحركة النقابية المنجمية حدودها، فعلى الرغم من نشأتها في وقت مبكر ورغم إرثها التاريخي والنضالي والثقافي، إلا أنّ القيادات النقابية المحلية خاصة في قطاع المناجم ظلت وفق تقسيمات عروضية لا تأخذ بعين الاعتبار الكفاءة النقابية أو الانتماءات السياسية. فإذا كانت هناك أربعة مصادر للقوة النقابية تتمثل الأولى في «القوة البنوية» La puissance structurelle والثانية «القوة التنظيمية» والثالثة «القوة أو الموارد المؤسسية» Les ressources institutionnelles والرابعة «القوة المجتمعية» التابعة من «القدرة الخطابية»⁸⁷ La capacité discursive وهي الطريقة التي تدير بها النقابات التعاون مع فاعلين وتنظيمات أخرى.

فالحركة النقابية بالمدن المنجمية لديها شكل آخر من أشكال القوة النقابية ويمكن أن نطلق عليه «تعبئة الموارد العروضية»؛ فتشكل النقابات المنجمية لها ميكانيزماتها الخاصة. يمكن إستثناء بعض الفئات التي ترشحت دون خلفية قبلية وقد تكون ذات خلفية سياسية ونقابية بحتة، لكن الأغلبية من الفرق المختلفة داخل العرش الواحد تختار ممثلها أو ممثلها بكلّ مقطع، كما أنّ الاختيار لا يكون عشوائياً، فعادة يجب على المتقدم للترشح أن تتوفر فيه على الأقل بعض الموصفات النقابية مثل الكاريزما والتكوين النقابي أو السياسي أو أن يكون لديه رأس مال اجتماعي أو علائقي وثقافي. وهذا الشكل من التوافقات يخضع للأعراف منذ نشأة النقابات بالقرى المنجمية. فالنقابة منذ النشأة بالحوض المنجمي «لا تجد نفسها أمام أفراد وإنما أمام مجموعات قبلية أو عرقية متجانسة إلى حدّ ما وأكثر صلابة منها، لكي تتوسع الحركة النقابية وتحوّل إلى قوّة منظمة، كان عليها أن تعترف ضمناً بالتوازنات القبلية والعرقية الموجودة وأن تأخذها بعين الاعتبار سواءً في تركيبة الهياكل النقابية أو من أجل مراعاة مصالح المجموعات عند الانتداب أو توزيع الإعانات»⁸⁸.

ومن هذا المنظور يمكن القول بأنّ التاريخ ليس ما مضى بل ما بقي فينا بعد كلّ ما مضى.⁸⁹ فالحركة النقابية التي حققت نجاحات اقتصادية واجتماعية وساهمت في القضايا الوطنية لم تفلح تقريبا في تفكيك البنى القبلية والعرقية والتغيير من ملامح المجتمع ولم تتمكن من أن تكون النسخة الجديدة لهياكل التأيير والتضامن القديمة. فاختيار وانتخاب النقابيين بشركة الفسفاط هو بالأحرى اختيار نواب العروش وليس نواب كلّ العمال، (رغم أنّ أغلب النقابيين بالمنجم يدافعون على كلّ العمال مهما كانت فرقته) وهذا السلوك الانتخابي ليس سلبياً أو «تخلّفاً» كما يصفه العديد، بل إنّ التوافقات قبل صندوق الانتخاب هو أرقق أشكال الديمقراطية.

لكنّ هناك مسألة وجب عدم التغافل عنها، وهي طريقة تناول المسألة القبلية. فهناك من يتقدم للترشح باسم العرش ولكنّه حامل لمشروع تغيير، معتبراً أنّ التغيير هو داخلي وليس خارجي وأنّه بطيء وعميق وليس سريعاً، فالترشح باسم القبيلة ليست إلاّ محطة للدخول إلى اكتساب الشرعية

87 - Baptiste GIRAUD, Karl YON, Sophie BEROUD, « Sociologie politique du syndicalisme », ouvrage sous la direction d'Anne- Marie et Olivier Martin, Edition Armand Colin, Paris, 2018. P 47-48.

88 - حفيظ طباي، عمال مناجم...، سبق ذكره. ص 350.

89 - عدنان المنصر، سبق ذكره. ص 21.

النقابية ومن ثم يبدأ التغيير والصراع الداخلي والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإرساء ثقافة بديلة للثقافة السائدة. ورغم محاولات البعض إلا أنها لم تنجح في تغيير الأفكار السائدة ولكنها نجحت في تحقيق بعض المطالب الاجتماعية والمهنية.

أما الطريقة الثانية لتناول المسألة القبلية فهي أنّ عديد النخب النقابية بالشركة الفسفاطية تقدّم نفسها فقط كنواب للعرش، وتثير خطابات (دائما ما تكون بين النقابي وعرشه فقط) جوهرها مصلحة القبيلة في المنح والمساعدات الاجتماعية والساعات الإضافية والارتقاء في السلم المهني وتوفير فرص أكثر لأبناء العشيرة أثناء الانتداب بالشركات المنجمية. لكنّ الحركة النقابية ترفض الاستناد إلى المعطى القبلي علنا. وهذه الخطابات والممارسات المنكمشة قبليًا، والتي ليست لها أهداف ورؤية شاملة وعميقة للتغيير تجاهلة القضايا البيئية والصحية والبنية التحتية وطرح حلول تنمية بديلة لا يمكنها أن تكون حركة نقابية أو اجتماعية أو مجموعات ضغط تنتج التحول النوعي بالمجتمع المحلي.

فهي، أولاً، تدعو بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى الانقسام وليس للوحدة داخل الشركة الواحدة، ثمّ تفتح الباب لممارسة السلوك الزبائني بين العامل والنقابي، ليدافع هذا الأخير في بعض الأحيان على أحد أو البعض من أبناء قبيلته للمشاركة في الدورات التكوينية الهادفة للارتقاء في السلم المهني في وقت قد يكون فيه أحد العاملين من عشيرة أخرى له الاستحقاق ولكنه لم يرتقي مهنيًا بسبب الزبائنية والعروشية. وهذه ممارسة نجد شبيهاً في العديد من المصالح الشخصية الأخرى. كما أن هذا السلوك يساهم في استمرارية النزاعات القبلية (نزاع انتخابي وتمثيلي وليس عنيفا) وتنامي النزعة الزبائنية.

كما كانت النقابات المحلية المنجمية والجهوية بقفصة أحد الأسباب الرئيسية لاندلاع انتفاضة الحوض المنجمي سنة 2008، فبعد اكتسابها (النقابة) لقوة تنظيمية وديموغرافية من حيث عدد المنخرطين، عملت السلطة السياسية على احتواءها حتى لا تكون مصدر قلق لهم وأوكلت للقيادة الجهوية زمن الرئيس زين العابدين بن علي مهمة «رجال الإطفاء» أثناء الاضطراب الاجتماعي.

وهكذا أعادت هذه المعطيات الصراعات حول مسألة استقلالية الاتحاد والصراع بين النقابات الصفراء والنقابات الحمراء وطالب العديد من النقابيين بالريديف بضرورة استقلالية الاتحاد. كما كانت النقابات المنجمية شريكا أساسيا في عمليات الانتداب بشركة الفسفاط لتستعمل نفوذها وقربانها للسلطة السياسية وتقترب أبناءها ثمّ أقربهم دمويا وعرقيا وآخرون لتبادل بعض المصالح وآخرون عن طريق الارتشاء للانتداب والدخول في الشركات المنجمية.

كما أنّ صندوق إعادة وتنمية المراكز المنجمية (منذ نشأته إلى ما قبل سنة 2011) لا يخلو من المحسوبية والزبونية حيث توزعت أغلب المشاريع على غير القرى المنجمية، فقد تدخل الاتحاد الجهوي للشغل بقفصة باتفاقية ودية مع شركة الفسفاط بغاية اختيار الأشخاص المعنيين بالتوظيف والاستفادة من هذا الصندوق، كما تمّ الاتفاق على تعويض 20% من المتقاعدين بسنّ مبكرة من

شركة الفسفاط بعمال آخرين يكون اختيارهم حسب الأولويات الاجتماعية وأبناء العمال الذين توفوا داخل مقاطع العمل، أو أبناء العمال الذين طالتهم إعاقة جزاءً حادث شغل.

ومن المفارقة أنّ هذه الاتفاقيات أصبحت في قبضة أقلية منتمية للمركزية النقابية والجهوية للاتحاد، وهذا ما يفسّر أنّ الكاتب الجهوي للاتحاد الشغل أنُتخب نائبا بالبرلمان تحت راية التجمع الدستوري الديمقراطي وفي نفس الوقت كان يرأس شركات التعاقد مع شركة الفسفاط - Patron de sociétés sous-traitantes de la CPG⁹⁰ أو ما يمكن أن نطلق عليه برئيس المناولني. فقد لجأت شركة فسفاط قفصة إلى المناولة في عملية الإنتاج وفي تحقيق عديد الخدمات (نقل وشحن الفسفاط، أشغال متعلّقة بأحواض تخزين المياه الطينية، أشغال مدّية كالشجير...) «وقد مثّلت المناولة أكثر من 20% من مصاريف التكلفة على طن الفسفاط المباع، وقد نتج عن هاته المناولة انتشار أنماط التشغيل الهشّة مع ضعف الأجور بالمقابل فتستفيد شركات المناولة من مزايا طائلة. وغالبا ما يقع بعث هاته الشركات من طرف مستفيدين يقع اختيارهم باعتماد منطق زبائني وباعتبار درجة ولائهم للسلطة الحاكمة أو ائتمائهم القبلي أو الحزبي أو الفتوي.»⁹¹

فالمركزية الجهوية بقفصة منذ التسعينيات تقريبا والتي تُنتخب من قبل الكتاب العامين للاتحادات المحلية والكتاب العامين للنقابات الأساسية وأعضاء المكتب التنفيذي الجهوي (أو من يفوضهم) قد ساهمت في تعزيز السلوك الزبائني وكانت حليفا استراتيجيا للسلطة السياسية، فقد قبلت بأنماط التشغيل الهشّة بل وصارت بقبضتها كما كانت الفاعل الرئيسي والأول في إطفاء لهيب نار الاحتجاجات، حيث جمّدت نشاط بعض النقابيين بالرديف وهم زعماء انتفاضة الحوض المنجمي 2008.

إنّ الحركة النقابية المنجمية التي خاضت أشواط نضالية تاريخية، تمّ تسويها من قبل بعض النخب والقيادات المحليّة الذين مارسوا سلوكيات مخالفة للقيم النقابية، كما أنّ مسألة الولاء والقبيلة لا تزال مستمرة حتى بعد سنة 2011، وذلك على الرغم من تقلص قوّة الحركة النقابية المنجمية كما كانت عليه في السابق، فعلى سبيل المثال تمكنت نقابات التعليم الثانوي والابتدائي من الفوز بانتخابات المكتب المحليّ بالرديف سنة 2018 وتولت القيادة المحليّة وذلك بعد بروز فاعلين جدد يتمثلون في نقابيين شركة البيئة والغراسه وبالتالي نتج عن ذلك تغرّب قطاعي على رأس المكتب المحلي وهذا ما يفسّر تراجع الحركة النقابية المنجمية ولكن مع استمرارية حضور الحميميات القرابية والعروشية.

عموما لا يمكننا أن نعمّم هذه الممارسات ف العديد من النقابيين في الحوض المنجمي وفي قطاعات مختلفة تمسّكوا بالقيم النقابية التي نادى بها محمد علي الحامي وفرحات حسّاد إلى يومنا هذا، وقد كانوا في طليعة الحركات والمبادرات التي تدافع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. لكن بحكم التركيبة الاجتماعية المنجمية كانت الغلبة لمفاهيم القبيلة في الممارسة النقابية التي تنتج الولاء

90- Amine Allal, op.cit. P 118

91 - عبد الجليل البدوي، التشغيل والتنمية... سبق ذكره. ص 88-87.

والزبونية وبالتالي الفساد والمحسوبية. فأصبحت هذه المعطيات عائقاً أمام التقدم التنموي بالحوض المنجمي. فالحركات الاجتماعية المؤطرة والمنظمة والموحدة والحاملة للهوية والأهداف ولمشروع وأفكار ورؤية تطويرية ليست طوباوية منجاهلة مفاهيم الولاء والقبيلة متمسكة بنموذج التغييرات الجذرية التطويرية وحدها التي تنتج تحولات نوعية وتطويرية تنموية.

● النخب السياسية

توجد العديد من الأحزاب السياسية التاريخية بالقرى المنجمية التي كافحت ضدّ النزعة الاستبدادية وكانت ريفيقاً للحركات الاحتجاجية حاملة تصورات وتطلعات وخيارات تنموية وثقافية وسياسية بديلة، (على الرغم من نقدها فكرياً) خاصة الأحزاب اليسارية الشيوعية-الماركسية والاشتراكية والقومية. فقد لعبت أدواراً في التحركات النقابية التي أتت بمكاسب اجتماعية واقتصادية، وشاركت في الحركات الاجتماعية المنددة بالعدوان الأمريكي والصهيوني على الأوطان العربية، وانخرطت وساهمت في تأطير انتفاضة 2008 وقدمت هذه الأحزاب العديد من السجناء منهم الموظفين والشباب الطلاب المنخرطين في الاتحاد العام لطلبة تونس.

لكن في سياق الفسيفساء العرقية بالقرى المنجمية، استطاعت العديد من النخب السياسية الأخرى خاصة تلك المنخرطة والتابعة للشعب الدستورية والمكاتب المحليّة للجمع الدستوري الديمقراطي زمن الدولة التسلطية من «اللعاب» على التمثلات الجمعية للجماعات السكانية. فعند اقتراب المحطات الانتخابية البلدية والبرلمانية تسارع هذه النخب قبل سنة 2011 ونخب أخرى تابعة لأحزاب أخرى أو بشكل مستقل بعد سنة 2011 إلى اعتناق الخطاب القبلي وتجميع العشيرة بغاية الحصول على أصوات انتخابية ويكون الخطاب تويرياً في الساحات العامة لكثّه قبلياً في الفضاءات المغلقة لينتم إعلاء صوت القبيلة فوق صوت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتنموية بغاية الفوز بالهيئات البرلمانية أو المجالس البلدية أو مجالس التصرف.

ولكنّها تظلّ خطابات مؤقتة مرتبطة بالمحطات الانتخابية وتختفي بعدها. وهكذا يمكننا أن نميّز بين القبليّة كولاية Tribalisme وبين النزعة القبليّة Tribalisation، «فالقبليّة تمثل تجسيدا لا واعياً للقبيلة، سرعان ما يتحوّل إلى نزعة تهدف إلى إعلاء الانتماء القبلي، وجعل هوية المجتمع المحلي تغلب على الهويات الأخرى، ذلك بأنّ النزعة القبليّة هي توجه مقصود، يهدف إلى مأسسة اشتغال البناء القبلي في المجتمع، انطلاقاً من سلسلة إجراءات تهدف إلى تغليب الولاء للبنية القبليّة وهويتها الثقافية والاجتماعية على الولاءات الأخرى».⁹² إنّ الحوض المنجمي يعيش على واقع توظيف البنى القبليّة، ولا يعيش على واقع القبليّة كولاية.

92 - محمد نجيب بوتالب، «الظواهر القبليّة والجهوية في المجتمع العربي المعاصر. دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2012، ص 41.

فالنخب السياسية المحليّة هي التي تطفئ وتثير مسألة العروشية، وتنتشر النزعة القبليّة عادة في الفترات التي يتأزم فيها وجود القبيلة «لذلك يلاحظ اشتغالها بكبنة اجتماعية، ولا سيّما حينما تحاصر تلك البنى، ويصبح وجودها غير مرغوب فيه بوصفها علامة من علامات الماضي. ويزيد في عملية تأجيجها عدم قدرة المجتمع المدني البديل على تحقيق اندماج جميع المواطنين وكلّ الجهات في المشروع الجديد»⁹³

إنّ انسياق النخب السياسية واستدراج الأصوات الانتخابية عن طريق حشد الموارد العروشية وغياب الرؤية والتصورات الفكرية السياسية والتنمية البديلة ييسّر تخلّف الحوض المنجمي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. فهذه النخب السياسية التي حكمتها ثنائية الولاء والعروشية لا يمكنها خلق حلول تنموية بل تكون الجدار الفاصل بين التنمية وفرص تحقيقها. كما أنّ الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عصفت بالقرى المنجمية خاصّة بعد سنة 2011 سرّعت من انتشار النزعة الزبائنية، ذلك أنّ العديد من النخب السياسية المحليّة خاصّة تلك التي قدّمت ترشحها للهيئات البرلمانية استطاعت برومانسية كلامها والبعض الآخر بتاريخ نضالها أن تكسب أصواتا وخرّانا انتخابيا ونجحوا في الوصول إلى الهيئات البرلمانية بعد أن قدموا وعودا بالتشغيل للفقراء والمهمشين تحكّمها ثنائية الصوت/ التوظيف. «أي أنك تنتخبني لتتحصل على وظيفة». وهذه الممارسات تتحرك وفق ثلوث المعرّب باعتبارها مسبّغاً للمعروف، والزليم من حيث هو طالب المعروف، والوسيط ناقلا للسلعة أو الخدمة»⁹⁴

لكن أحيانا يكون الفرد السياسي «رافضا لأشكال الزبونية والمحسوبة، ولكّنه بمجرد أن يكلف بمسؤولية كبيرة أو صغيرة، حتى تدافع في الآن نفسه مختلف الهياكل الاجتماعية التقليدية وفي مقدمتها الأسرة والعرش، ليقبل إقناعا أو إكراهًا، بأن يعيّن عددا من أبنائهما في مختلف مواقع الوظيفة»⁹⁴ ولكن المفارقة تكمن في أنّه حينما يثور الفقير فإنّه يكنس كلّ ما يعترض طريقه.

استنتاجات

إنّ ثنائية العروشية والزبونية ليست خاصيّة بالمدن المنجمية، وليست سلوكيات فطرية، بل تاريخية بالأساس. «فكل ما يتشكل عبر التاريخ يتفكك عبر التاريخ. ويمكن اعتبار إحدى علامات بدايات التحول والتفكك ومؤشراتها، تلك اللحظة التي يدخل فيها التاريخ بكل ثقّله واستمراريته واسترساله، في توترات ظاهرة وخفية مع راهن المجتمع وحاضره ومتغيّره»⁹⁵ فالزبونية التي يمكن أن نعرفها على أنّها «جمهورية تبادل الغنيمة مقابل الولاء أيّا كانت هويته. وهي كذلك علاقة تبادليّة تبني على مبدأي اللامساواة واللاتكافؤ. وهي ظاهرة قديمة ميّزت المجتمعات

93 - المرجع السابق، ص 42.

94 - المنصف وئاس، « الشخصية التونسية. محاولة في فهم الشّخصية العربية»، الدار المتوسطة للنشر، تونس، الطبعة الثالثة، 2014، ص 162.

95 - الحبيب استبان، زين الدين، « الحركات الاحتجاجية في المغرب ودينامية التغيير ضمن الاستمرارية»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2019، ص 44.

الإقطاعية عامّة والمجتمعات العربية خاصّة»⁹⁶. فهي ظاهرة منذ الدولة الحسينية تقريبا وزادت من عمقها دولة الاستقلال التي كانت تختار إطاراتها السياسية وفقا لمبدأ الزبونية والولاء والمناطيقية والعائلية. فدولة الاستقلال التي نددت بالظاهرة القبليّة والولائيّة وحاولت تفكيكها من خلال الخطابات السياسية ونشر الأيديولوجية التحديثية مارستها بأشكال غير علنية أو غير مباشرة أو مباشرة. «فالوزير قد يعتمد في كل مرة يتعرّض فيها إلى الإبعاد إلى التعويل على الخدمة المقدّمة للزعيم (بورقيّة) وتعتمد اختيار السلعة الرمزية المناسبة مهما اختلفت الأشكال التي تجلّت فيها، بشكل يذكرنا بصورة الفلاح المراكشي الحامل في الصندوق الخلفي لدراجته النارية دجاجة كان تختيرها من قرّ دجاجة ليحملها كهديّة للموظّف المكلف بتوزيع القروض الفلاحية، أو القائم على توزيع دورات مياه الريّ داخل الجمعية المائيّة»⁹⁶.

على سبيل المثال فإنّ «قبيلة الهمامة» هي المسيطرة على جهة قفصة خلال فترة الاحتلال وقبلها وهي إحدى أكبر قبائل الإبالة عددا وأشدّها بأسا والمنتميّة للصف الحسيني، وقد شكّلت عبر التاريخ مخزونا بشريّا تعتمد عليه سلطة البايات عند الضرورة باعتبارها قبيلة مخزبيّة. «وعندما زحفت الجيوش الفرنسية للبلاد التونسية ومع تخاذل الباي، انقلبت هذه القبيلة ضد سلطة العائلة الحسينية وأنظمت إلى المقاومة»⁹⁷.

ولكن بعد حصول تونس على الاستقلال وجدت هذه المجموعات نفسها على هامش المؤسسات الاجتماعية مقصيّة من الحياة السياسية والمشاركة في قرارات السلطة السياسية وهذا ما ولّد شعورا بالضمير والحرمان وساهم في بروز الحميميات من وقت لآخر خاصّة في أوقات الأزمات وفي ديناميكية الاحتجاجات. وهكذا فإنّ السلطة قد ساهمت في استمرارية المعطيات والنزاعات المناطيقية والجهوية.

على الرغم من استمرار بعض مراكز بنية العروضية بالحوض المنجمي، من خلال استمرار الأعراف في توزيع المهام النقابية عبر مفعول العروضية، أو في المجالس البلدية، أو النوادي الرياضية واستمرار ظاهرة أراضي العروش، إلّا أنّ ذلك لا يمثّل تهديدا لبنية المجتمع الجديدة التي تميّزت بالاندماج بين المجموعات السكانية ثقافيا واجتماعيا وسياسيا، فوجود القبيلة في تونس قد تعرّض لعملية تفكيك حقيقي، قضى على مركزاتها المادية والسياسية والعسكرية.⁹⁸ ولكن الإقصاء والتهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وانتشار الحرمان والاختلالات التنموية بين الجهات يؤسس لضعف الاندماج لدى المجموعات السكانية مما ينتج عنه بعض حالات النزاع بين قبائل متجاورة ومتعايشة في بعض الأحيان.

96 - حافظ عبد الرحيم، سبق ذكره، ص 31.

97 - محمد الحمّاص، « الاستعمار الفرنسي وقبائل الوسط والجنوب بالبلاد التونسية 1881-1950. جلاص، الهمامة، الفراشيش، أولاد سعيد، ورغمة (الودارنة)، المهاذبة»، مركز النشر الجامعي، منوبة، الطبعة الرابعة، 2014. ص 76.

98 - محمد نجيب بوطالب. سبق ذكره. ص 111.

إنَّ أطروحة الحرمان والتهميش من قبل السلطة السياسية وحدها غير كافية للتفسير، فعجز النخب المحلية السياسية والنقابية في تغيير الذهنية واستمرار التشغيل بالشركات المنجمية عن طريق نظام المحاصصة القبليّة أو التشغيل بشركات البيئّة والغراسة واكتساب قطعة أرض فلاحية عن طريق الولاء والزيونية من قبل بعض الفاعلين السياسيين أو النقابيين المحليين، وارتكاز هذين الأخيرين على البنية القبليّة أيام الحملات الانتخابية ساهم في التخلف التنموي بالحوض المنجمي وشكّل عائقاً أمام التقدم الاقتصادي والاجتماعي بالجهة. بل أنّ سياسة السلطات السياسية واستراتيجيات النخب المحليّة يفسّر عودة السياق القبلي بشراة بعد الثورة على الساحة الاجتماعية المنجمية « من خلال تلك الأحداث التي فاجأت جميع التونسيين، وهي أحداث العنف بالمتلوي يوم 04 جوان 2011 وذلك بعد خروج إشاعة مفادها أنّ شركة فسفاط قفصة ستنتدب عددا هاما من قبيلة ما على حساب قبيلة أخرى، لتثير هذه الإشاعة حالة من الفوضى أسفرت عن 12 قتيلا و150 جريحا علاوة على تضرر المحلات التجارية بين نهب وحرق. »

ان هذه العوائق السوسيوولوجية للتنمية بمدن الحوض المنجمي ليست وحدها التي حولت وضع المنطقة الى خراب وتهميش وفقر، بل ان التلوّث الكبير الذي افرزه إستغلال الفسفاط وعلى جميع الاصعدة البيئية والبشرية والجمالية، قد عمق جراح منطقة الحوض المنجمي، وجعل العيش بها نضالا يوميا لا يختلف عن النضال من اجل التحرر والانعتاق.

لذلك فان نجاح اي عملية تموية بالجهة عبر إستغلال واستعمال الإمكانيات الطبيعية وغير الطبيعية المتوفرة بالجهة، والتي تم استعراضها بإطناب سابقا في هذا الكتاب، يبقى مرتبطا ببرنامج جدي وعملي لإزالة التلوّث بمنطقة الحوض المنجمي في إطار المصالحة البيئية والاجتماعية بين شركة فسفاط قفصة وسكان المنطقة، وبالتالي تتمكن الشركة من استعادة حاضنتها الاجتماعية التي فقدتها عبر الزمن.

المحور الرابع

إزالة التلوث بمنطقة الحوض المنجمي

ازالة التلوث بمنطقة الحوض المنجمي

1- مقدمة:

حول التلوث الناجم عن نشاط شركة فسفاط قفصة منذ أكثر من 130 عاما، المنطقة الى فضاء بيئي منكوب، عبر الاضرار الكبير بمكونات المحيط والبيئة بكل جوانبها من ماء وهواء ومناظر جمالية عامة وجبال وهضاب. اضافة الى تراكم كميات ضخمة من النفايات والشوائب وفضلات المغاسل على مساحات شاسعة من مدن الحوض المنجمي. لقد شكل التلوث بمرور الزمن الى عائق اساسي للتنمية.

فتصريف أكثر من 12 مليون متر مكعب من المياه الطينية سنويا بمجري الودية قد أضر بشكل تدريجي بالموارد المائية بالجهة، اضافة الى تشويه شبه كلي للمساحات التي يمر بها على طول يتجاوز 140 كلم من الريدف جنوبا الى شط الغرسة غربا مرورا بأمر العرائس وتبديت والثالجة والقويقلة، لتستقر هذه المياه بشط الغرسة.

كما تم تغيير طبوغرافية الحوض المنجمي، بسبب إستغلال وتحويل جبال بكاملها من مواقعها، وتكديسها بمواقع اخرى وتحولها الى مصادر للغبار والتلوث الهوائي.

اضافة الى كمية النفايات الاخرى التي يفرزها نشاط شركة فسفاط قفصة، والتي تم استعراضها بالمحاور السابقة بهذا الكتاب.

فهل محكوم على منطقة الحوض المنجمي ان تبقى تحت وطأة هذا التلوث؟ ام ان شركة فسفاط قفصة مطالبة وبشكل جدي بإعداد وتنفيذ برنامج متكامل لإزالة التلوث الناجم عن نشاطها في إطار تصالحها الفعلي مع محيطها الطبيعي والبشري؟

2- برنامج تفصيلي لإزالة التلوث:

من خلال نوعية التلوث واهميته، يمكننا تقسيم برنامج ازالة التلوث الناجم عن شركة فسفاط قفصة الى ثلاث اقسام:

- قسم يتعلق بالمياه الطينية الملوثة
- قسم متعلق بالنفايات الناجمة عن نشاط الشركة والتي يمكن رسكلتها وتثمينها
- قسم متعلق بالشوائب ومواقع الإستغلال السطحية
- قسم متعلق بمواقع الإستغلال الباطنية (الدواميس والمغاور)

1-2- ازالة التلوث المائي

يمثل التلوث المائي أحد اهم انواع التلوث الناجم عن نشاط شركة فسفاط قفصة. وتفرز مغاسل الفسفاط (11 مغسلة بالحوض المنجمي) حوالي 12 مليون متر مكعب من المياه الطينية الملوثة سنويا. ويقع تصريف هذه المياه الملوثة في مجاري الاودية لتستقر في النهاية بشط الغرسة من ولاية توزر.

لقد سبق لشركة فسفاط قفصة الانطلاق في انجاز مشروع الاحواض الطينية، وذلك منذ 2005، وكان الهدف من هذه الاحواض الطينية ايقاف تصريف المياه الملوثة في المحيط الطبيعي والعمل على رسكلة أكبر كمية ممكنة منها لإعادة استعمالها في غسل الفسفاط.

لقد تم انجاز الحوض الطيني بالمظيلة كتجربة اثبتت نجاحها منذ 2006، ولقد مكنت هذه التجربة من اعادة رسكلة كمية هامة من المياه وصلت الى حدود 30/لث. مما جعل شركة فسفاط قفصة تتخلى عن إستغلال بئر عميقة كانت تزود مغسلة صهيب.

كما انطلقت الشركة في انجاز احواض طينية بكل من ام العرائس والريديف وكاف الدور المركزي والمتلوي (منطقة السبب). الا انه وبعد 14 جانفي 2011، وامام تعطل شبه كلي ولسنوات متواصلة لنشاط استخراج الفسفاط، فان الشركة لم يكن بوسعها تقنيا وماليا المواصلة في انجاز هذا المشروع.

لذلك نقترح مستقبلا مواصلة انجاز خطة المشروع والتي تتكون من:

- انجاز الحوض الطيني بالريديف وربطه بالمغسلة عبر قنوات بطول لا يقل عن 12 كلم
- تهيئة الحوض الطيني بأمر العرائس الذي كان من المفترض دخوله طور الإستغلال سنة 2010
- اعادة انجاز وتهيئة الحوض الطيني بكاف الدور وازالة العوائق الفنية المتعلقة بضخ الماء
- اكمال انجاز الحوض الطيني بمنطقة السبب بالمتلوي، والذي يعد الاكبر من حيث المساحة حيث تبلغ حوالي 900هـك
- مواصلة إستغلال الحوض الطيني 2 بالمظيلة بعدما تم إستغلال الحوض الطيني الاول

وفق التقديرات الاولى، فان إستغلال هذه الاحواض الطينية سيمكن شركة فسفاط قفصة من اعادة استعمال حوالي 6 مليون متر مكعب من المياه، اي حوالي 40 بالمائة من كمية المياه المستغلة حاليا من الموائد الجوفية.

وبالتالي توفير كلفة ملايين من الامتار المكعبة من المياه، والتي ستعكس ايجابا على الكلفة النهائية للفسفاط التجاري، مما يجعل الشركة أكثر تنافسية في الاسواق العالمية.

كما يمكن تقدير كلفة هذا المشروع بحوالي 25 مليون دينار، مع العلم ان شركة فسفاط قفصة لها الإمكانيات اللوجستية والتقنية لإنجازه بإمكاناتها الذاتية.

كما يتطلب انجاز هذا المشروع بكل مكوناته ثلاث سنوات، اي انه بعد ثلاث سنوات يمكننا القول ان شركة فسفاط قفصة ستمتكن من اعادة استعمال 6 مليون متر مكعب من المياه، وإيقاف تصريف هذه المياه في المحيط الطبيعي، وما يعنيه ذلك من امكانية تجدد العناصر الطبيعية واعادة الحياة للعديد من الانظمة البيئية بالمنطقة. كما سيمثل هذا المشروع التخلي التدريجي عن استعمال مياه الموائد الجوفية لغسل الفسفاط، واستعمالها في مجالات الفلاحة والماء الصالح للشرب ومجالات تنمية اخرى بالمنطقة.

بالتوازي مع انجاز هذا المشروع المتعلق بإعادة استعمال المياه الطينية، فانه وجب التفكير الجدي في:

- نقل مغاسل الفسفاط الاربعة بالمتلوي الى خارج مناطق العمران، او تعويضها بمغسلة ام الخشب التي هي في طور الدراسات المتقدمة لإنجازها.
- نقل مغسلي ام العرائس الموجودتان بقلب المدينة الى موقع آخر، إما على الطريق الرابطة بين المتلوي وام العرائس، او قرب وادي ام العرائس اين يوجد الحوض الطيني
- نقل مغسلة المظيلة المدينة التي بدا السكان يحيطون بها من كل الجهات الى موقع قريب من مصنع المجمع لكيميائي التونسي.

2-2- النفايات القابلة للرسكلة والثلثين

يفرز نشاط شركة فسفاط قفصة العديد من النفايات الصلبة القابلة للرسكلة والثلثين. ويمكن تلخيص اهم هذه المواد كما ونوعا كما يلي:

— الإبسطة الناقلة المطاطية: وهي نفايات صلبة من المطاط تفرز من خلال استبدال الإبسطة الناقلة للفسفاط بكامل مواقع الإستغلال والمغاسل ومواقع شحن الفسفاط الخام والتجاري. وتمتلك شركة فسفاط قفصة اطول بساط ناقل في البلاد بحوالي 1500 كلم من الإبسطة الناقلة. يقع تغيير دوري سنوي لحوالي ثلث طول هذه الإبسطة الناقلة، مما يعني ان الشركة تفرز سنويا حوالي 3150 طن من الإبسطة المطاطية القابلة للرسكلة. كما ان كمية الإبسطة الناقلة المخزنة في مستودعات الشركة وفضاءاتها المفتوحة تقدر بحوالي 15 ألف طن. دون احتساب الكميات التي لم تعد قابلة للاستعمال لتآكلها بعامل الرطوبة والاهمال.

— العجلات المطاطية: تستعمل شركة فسفاط قفصة معدات وتجهيزات من النوع الثقيل سواء للإستغلال او الشحن او النقل. وتكون هذه المعدات غالبا مجرورة عبر عجلات مطاطية. وتفرز الشركة انواع متعددة من العجلات المطاطية المستعملة بمعداتها والتي تصل اوزان بعضها الى 3.5 طن

للعلجة الواحدة. ويمكن تقييم كمية العجلات المطاطية المفرزة سنويا من طرف شركة فسفاط قفصة بحوالي 750 طن.

انطلاقا مما سبق ذكره، يمكن القول ان الشركة تنتج سنويا ما بين 4000 و4500 طن

من النفايات المطاطية متعددة الأنواع والمصادر. هذه النفايات التي تتميز بأحجامها الكبيرة قابلة لان تحول الى وقود مستعمل من طرف شركات الاسمنت خاصة. وستتطرق بالتفصيل لهذا الموضوع في المرحلة القادمة من هذه الدراسة.

وبالتالي فان شركة فسفاط قفصة مطالبة بالتقليص من هذه النفايات ذات الاحجام الكبيرة من خلال مساعدة باعثين على اعادة استعمال ورسكلة هذه النفايات لإعادة استعمالها بمصانع الاسمنت مثلما هو معمول به في جل البلدان.

— **نفايات الاخشاب:** نفايات الاخشاب هي نفايات ترجع الى مرحلة الإستغلال الباطني للفسفاط عبر الدواميس. وكانت هذه الاخشاب تستعمل كأوتاد لتثبيت الدواميس ومنعها من السقوط اثناء استخراج الفسفاط. وبعد التخلي عن هذه الطريقة في الإستغلال وغلغ كل المناجم الباطنية، تم تجميع اكوام ضخمة من الاعمدة الخشبية المستعملة وغير المستعملة في مستودعات الشركة وفضاءاتها المكشوفة. ونظرا لما اصبحت تمثله هذه الاكوام من خطر على سلامة المواقع الموجودة بها، اضافة الى تكاثر الزواحف بها، فانه بات من الاجدر على شركة فسفاط قفصة تسليم هذه الاعمدة الخشبية والتي تعد بالمئات، ان لم نقل بالآلاف الى متخصصين في الخشب والنجارة لإعادة استعمالها وتأمينها وخلق ثروة من ورائها.

— **نفايات الحديد والخردة:** تمثل نفايات الخردة والنفايات الحديدية أحد اهم النفايات الصلبة التي تفرزها شركة فسفاط قفصة من خلال نشاطها بجميع مراحلها. وتتكون هذه النفايات من الاعمدة الحديدية وبقايا السكك الحديدية التي توجد داخل مواقع الانتاج والشحن. كما تتكون من بقايا المعدات التي لم تعد صالحة للاستعمال من شاحنات وجرارات وتراكسات وسيارات وعربات مجرورة مختلفة الاحجام والاستعمالات. كما تعتبر بقايا الابسطة الناقلة المتكونة اساسا من اعمدة حديدية مختلفة الاحجام والطول من اهم النفايات الحديدية من حيث الكمية والجودة في اعادة استعمالها او تميمها. وتقدر الكميات من الحديد والخردة المنتشرة منذ سنوات بشكل عشوائي بمناطق الانتاج بالحوض المنجمي بحوالي 40 ألف طن.

هذا منجم من الحديد وجب على شركة فسفاط قفصة تجميعها واستعمال الآلات الضاغطة لتقليص حجمها ونقلها الى مواقع يمكن اعادة استعمالها في افران لإعادة انتاج مواد حديدية قابلة للاستعمال من جديد. كما ان هذه الخطوة ستمكن الشركة من تنظيف العديد من المواقع وجعلها قابلة للإستغلال في مجالات أكثر جدوى وفاعلية لكونها حاليا مجرد مقابر للنفايات الحديدية وغيرها.

3-2- الشوائب ومواقع المقاطع السطحية

الإستغلال السطحي للفسفاط عبر مقاطع مكشوفة، حتم تحويل كميات كبيرة من الحجارة من مواقعها، لتسهيل استخراج طبقات الفسفاط. ولقد كان من نتائج هذه الطريقة في الإستغلال انتاج حوالي 100 مليون طن من الشوائب (Stériles)، التي يقع تجميعها قرب مواقع الانتاج في شكل جبال جديدة تعوض منظر الجبال الطبيعية التي تم مسحها من طبوغرافيا المكان.

وامام اتساع رقعة الإستغلال بكل المواقع الثمانية المنتشرة بمدن الحوض المنجمي، اصبحت هذه الاكوام والجبال من الشوائب تمثل مصدرا لتضاد الغبار وشكل من اشكال تشويه تناسق المناظر الجمالية العامة بالمناطق المستغلة. كما تسببت هذه الشوائب وطريقة الإستغلال بشكل عام في تغيير جذري ولا عودة له للطبوغرافيا الطبيعية، مما سيكون له تداعيات كبيرة في المستقبل على مكونات المحيط الطبيعي والبشري.

لذلك فان شركة فسفاط قفصة مطالبة في السنوات القادمة بوضع برنامج محكم وفعلي لإعادة ادماج مناطق الإستغلال في محيطها الطبيعي من خلال:

- برنامج تشجير ضخم لكل الاكوام وجبال الشوائب المنتشرة بمناطق الإستغلال
- اعادة تهيئة مواقع الإستغلال عبر ردمها من جديد بكميات الشوائب الناجمة عن نشاط المغاسل
- تشجير مواقع الإستغلال بعد ردمها وتثبيتها

إذا عدنا لسنوات 2006 / 2009، فإنه يمكن القول ان شركة فسفاط قفصة قد شرعت في تطبيق برنامج تشجير طموح، في إطار مشروع الشركة للحصول على شهادة « ايزو 14001 » البيئية. فكان ان قامت الشركة بغراسة حوالي 60 ألف شجرة بالعديد من مواقع الشوائب بحي الطرابلسية بالمتلوي وبمنطقة كاف الشفاير ومداخل مغاسل الفسفاط بالمتلوي. وكانت نسبة نجاح التشجير قد تجاوزت 70 بالمائة رغم صعوبة التركيبة البيدولوجية لأكوام الشوائب وقلة مياه الري.

يمكن انجاز برنامج متكامل لتشجير مواقع الشوائب وفضلات المغاسل المنتشرة على احزمة الاحياء السكنية مثل حي الطرابلسية بالمتلوي، والاحياء السكنية المتاخمة لمغسلي ام العرائس ومناطق العرق الاصفر بالرديف.

لتنفيذ هذا البرنامج، وجب القيام بما يلي:

- تفعيل نشاط الاعوان المحسوبين على شركات الغراسة والبيئة الذين ليس لهم اي نشاط سوى الحصول على اجور في آخر الشهر. من خلال انجاز منابت للأشجار الغابية والاشجار المثمرة التي تتطابق مع طبيعة التربة والمناخ بالمنطقة. والعمل على تشجير 500 ألف شجرة في السنة والعناية بها

- تقسيم اعوان شركات الغراسة والبيئة بكل المدن المنجمية على فرق عمل، فرق تعمل بالمنابت، وفرق تعمل على نقل الاشجار الى مواقع التشجير، وفرق تقوم على التشجير والري وصيانة المناطق المشجرة وحمايتها

بهذا البرنامج الواجب اعداده من طرف شركة فسفاط قفصة وتوفير التمويلات اللازمة له، يمكننا في ظرف لا يتجاوز 5 سنوات، تشجير 2.5 مليون شجرة بمناطق الحوض المنجمي. مما يحولها الى مناطق غابية بامتياز، وينقلها من مواقع جرداء قاحلة الى مواقع خضراء تغير من نوعية المناخ وإطار عيش السكان الذين قهرهم ولسنوات واقع التلوث والجفاف وقساوة الطبيعة. بهذه الطريقة يمكننا القول ان البرنامج سيخرج اعوان شركات الغراسة والبيئة من حالة البطالة الفنية التي يعيشونها منذ سنوات. ويجعلهم يشعرون بقيمة الاجور التي يتقاضونها.

بالتوازي مع هذا المشروع، فان شركة فسفاط قفصة مطالبة بنقل كميات الشوائب المتاخمة للعديد من الاحياء (حي الطرابلية ومناطق مغاسل الفسفاط الاربعة بالمتلوي، والاحياء المتاخمة لمغسلي امر العرائس ومغسلة المظيلة المدينة)، الى المقاطع السطحية التي تم إستغلالها او التي بصدد الإستغلال وذلك لتهيئتها ودرم الحفر الناجمة عن استخراج طبقات الفسفاط وتشجيرها في إطار البرنامج السالف ذكره.

ومن خلال المعايينات المبدائية، فان الكميات المطلوب نقلها من الاحياء تقدر بحوالي 1.5 الى مليوني طن. وهي كميات ليست بالكبيرة بالنسبة لطبيعة وحجم الإمكانيات اللوجستية التي تمتلكها شركة فسفاط قفصة. ويمكن إستغلال الاراضي التي سيقع تنظيفها قرب الاحياء كمنتزهات وفضاءات للترفيه تنجز بالتعاون بين بلديات هذه المناطق وشركة فسفاط قفصة في إطار مصالح اقتصادية واجتماعية وبيئية بين شركة فسفاط قفصة وسكان الحوض المنجمي

4-2- تهيئة المناجم الباطنية

قبل إستغلال الفسفاط عبر مقاطع سطحية مكشوفة، بقيت شركة فسفاط قفصة أكثر من 90 سنة تستخرج مادة الفسفاط عبر مناجم باطنية تسمى دواميس. واغلق آخر منجم باطني بالمتلوي سنة 1992. لكن غلق هذه المناجم الباطنية مثل والى حد الآن مشاكل حقيقية على مستوى سلامة المساكن المبنية فوقها خاصة بمنطقة الريداف اين تم سقوط عدد من المساكن في الدواميس الموجودة تحتها (حادثة انهيار جزء من موقع Z6 الباطني الذي يمر تحت حي المغرب العربي كأكبر الاحياء السكنية ببلدية الريداف).

كما ان ترك هذه الدواميس دون تهيئة ودراسات معمقة حول خصوصياتها الجيوتقنية ودرجة ثباتها، يجعلها قابلة للسقوط والانهييار في اي وقت.

لذلك فإنه بات من المؤكد ان تتحمل شركة فسفاط قفصة مسؤوليتها في هذا الجانب وتقوم بما يلي:

- جرد كامل للدواميس التي كانت مستغلة طيلة الفترات السابقة بكل المدن المنجمية
- رسم خريطة دقيقة لمواقعها ومدى قربها من مواطن العمران
- دراسة معمقة لكل داموس على المستوى الجيوتقني ودرجة ثباته

بناء على اخذه المعطيات، يتم اعداد برنامج مفصل ومحدد زمنيا متعلق بما يلي:

- الردم والغلق محكم لكل الدواميس التي تمثل خطر الانهيار، وضمان عدم انزلاق المباني التي فوقها، او اخراج السكان من المواقع التي تمثل خطرا والتعويض لهم بمساكن جديدة في اماكن آمنة.
- تحديد الدواميس البعيدة عن مواطن العمران والتي تتمتع بدرجة ثبات عالية. هذه الدواميس يمكن ان تستغل إما كمناطق لإنتاج الفطر الطبيعي خاصة وان الفطر ينمو في مناطق رطبة ومظلمة وهي خصائص الدواميس الباطنية، او تهيئتها كفضاءات للسياحة الايكولوجية والجيولوجية.
- غلق الدواميس الموجودة خارج مناطق العمران والتي تمثل خطرا على من يغامر بدخولها، مثل الدواميس المنتشرة ببراشيم وزمرة بالرديف، والدواميس الموجودة بكاف الشفاير بالمتلوي.

03

القسم الثالث:

معالجة وتحليل نتائج الاستبيان واقتراح مشاريع تنموية

بعدما تبين خلال القسم الثاني من الدراسة، بان جهة الحوض المنجمي لا تقتصر الى الموارد الطبيعية ولا الى الماء لكي تحتضن تنمية عادلة ومتوازنة ومتحررة من الفسفاط. فان التحدي الاكبر يبقى كيف يمكن ان نحول هذه الموارد الطبيعية والطاقت البشرية الى تنمية حقيقية تقطع مع مركزتها حول مادة الفسفاط، التي تحول من نعمة الى نقمة على الجهة ككل. اذ لم تعد شركة فسفاط قفصة قادرة على ان تلعب دور المشغل الرئيسي. ولم تكن قاطرة للتنمية بسبب الخيارات والسياسات العرجاء التي تم اتباعها منذ 1956 كتواصل للسياسات الاستعمارية، والتي انبنت على اعتبار الفسفاط بقرة حلوب وجب استنزافها وموارد الجهة المائية وتركها بعد ذلك لمصيرها.

لذلك وجب اتباع طريقة اخرى لتأسيس خيار تنموي متحرر من الفسفاط، أكثر تشاركية وأعمق بحثا وأكثر التصاقا بإمكانات الجهة الطبيعية والبشرية من ناحية، وبحاجيات السكان وتطلعاتهم من جهة اخرى. اضافة الى الاخذ بعين الاعتبار الموقع الجغرافي الحدودي لمناطق الحوض المنجمي والذي يمكن ان يكون عاملا مهما في التنمية بالجهة ككل.

في هذا الإطار، قدمنا في تقرير المرحلة الثانية كل مقومات التنمية بالجهة، وعدّنا كل الموارد الطبيعية الموجودة بمناطق الحوض المنجمي، اضافة الى ما يمكن ان توفره شركة فسفاط قفصة من مواد وامكانات تنموية اخرى بعيدا عن الفسفاط.

كما ان البعد التشاركي في اعداد مخرجات هذه الدراسة، أوجب علينا منهجيا وعلميا اولا التحوار مع كل الاطراف المتدخلة في المجال التنموي من بلديات ومنظمات وجمعيات المجتمع المدني المحلي والجهوي، وثانيا القيام باستبيان ميداني، لتقصي ومعرفة رأي عينة نموذجية من سكان مدن الحوض المنجمي حول اشكالات واقع التنمية والمسؤول عنها من ناحية، ومدى معرفتهم بإمكانات جهتهم التنموية خلاف الفسفاط ومن الاطراف التي يجب عليها تحمل عبء التنمية في المستقبل حتى لا تندثر هذه المدن بإيقاف استخراج الفسفاط.

لذلك فان هذه المرحلة الثالثة من الدراسة، ستشتمل على محورين اساسين هما:

-محور اول يخصص لمعالجة وتحليل الاستبيان الميداني

-محور ثاني يخصص لاقتراح جذاذات مشاريع تنموية متعددة ومختلفة لتغيير وجه المناطق

المنجمية تنمويا في المستقبل القريب والبعيد

المحور الاول

معالجة وتحليل الاستبيان الميداني

معالجة وتحليل الاستبيان الميداني

1- مقدمة

تخضع الدراسات العلمية لأسلوب منهجي مترابط ومحدد ودقيق. حيث يبدأ الباحث بوضع خطة بحثه، بمعنى الإطار العام لموضوع الدراسة بما في ذلك الأساليب والتقنيات المراد اعتمادها، وعينة البحث التي تتركز حولها الدراسة، بدقة حتى يتجنب الوقوع في الأحكام المسبقة وحتى يكون أكثر علمية في تحليلاته. وهو عامل أساسي لاستخلاص النتائج الموضوعية وإيجاد الحلول وتجاوز الصعوبات وإحداث التغيير.

ولابد أن نشير هنا إلى أن إنجاز أي دراسة يمرّ بمراحل مرتبطة ببعضها البعض، إذ أن كل خطوة يخطوها الباحث تكون مقسمة إلى مراحل دقيقة حتى يتمكن فيما بعد من استخلاص جملة من الاستنتاجات وطرح الحلول حسب النتائج المتوصل إليها. فكان لابد لنا في دراستنا لظاهرة العنف بالمجتمع التونسي أن نتقيد بأسلوب منهجي، محاولين عدم الحياد عن العلمية والموضوعية والمصادقية.

وانطلق بناء خطة العمل بتحديد أولويات البحث، بداية بوضع الخطوط العريضة للدراسة وخاصة تحديد طبيعة الدراسة التي سنقوم بإنجازها والغاية المراد الوصول إليها من اعتمادنا لطبيعة معينة على أخرى. وقد وقع الاختيار على الاستبيان الميداني لكونه الأكثر ارتباطا بالواقع واحتكاكا بالسكان، إذ ما يهمنا هو موقف المواطنين بجميع فئاتهم من عملية التنمية والمستفيدين منها، ومن المسؤول عن فشل الخيارات التنموية بجهة الحوض المنجمي، باعتبار ان التنمية هي موضوع الدراسة التي نحن بصدد اعدادها

ولتسهيل جمع المعطيات الكمية وتحليلها، قمنا باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS. وبعد اختيار الأساليب التقنية حدّدنا العينة البحثية أو مجتمع الدراسة، تلاها اختيار التقنية البحثية الملائمة مع الدراسة الميدانية ألا وهي تقنية الاستبيان.

2-تحديد عينة البحث

بعد تحديد موضوع البحث لابد من تحديد عينة بحثية. ولابد للباحث هنا أن يطرح تساؤلات حول كيفية اختيار العينة. ما هي الفئات التي يستهدفها البحث؟ وما مدى أهمية هذه الفئة في الدراسة؟

وباعتبار أنه يجب ان تكون العينة معبرة بشكل جيد على المجتمع المعني بالدراسة. فإننا اخترنا ان يكون الاستبيان بكل مدن الحوض المنجمي، ويجب ان يشمل الفئات المعنية أكثر من غيرها بالتنمية والمستقبل، وبالتالي فان الاستبيان سيكون موجه اساسا لفئة الشباب والشبان، دون اقضاء بقية الفئات.

3- الاطار المنهجي والعلمي للاستبيان الميداني

ارتأينا في بحثنا هذا ان نعتمد تقنية الاستبيان كتقنية لجمع المعلومات والآراء، ومن ثمة تحليلها، باعتبار أنَّ استمارة الاستبيان من أهم وأكثر أدوات جمع المعلومات والبيانات استخداما في البحوث الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بحاجيات السكان وتطلعاتهم، وذلك نظرا لقلّة تكلفة استخدامها من جهة وسهولة استخدامها ومعالجة البيانات التي نحصل عليها من جهة أخرى. وهي ببساطة قائمة أسئلة توجه للأفراد ليقوموا بالإجابة عليها بغية الحصول على معلومات حول موضوع معين.

ويعد الاستبيان في أبسط مفاهيمه مجموعة أسئلة تعد إعدادا محددا، وتوجه الى العينة المستهدفة. ويتم ذلك بدون مساعدة الباحث للأفراد سواء في فهم الأسئلة وخاصة في تسجيل الإجابات، وذلك لضمان مبدأ الحيادية العلمية والموضوعية في دراسة الظاهرة.

الملاحظ أنه لا يمكن الفصل بين تقنيات البحث العلمي باعتبار أنها مجموعة من الأساليب التقنية المترابطة فيما بينها. فتقنية الملاحظة هي أولى عمليات الإدراك للمبحث المراد دراسته. إذ تنطلق أولى خطوات البحث العلمي بإدراكنا للظاهرة وملاحظتنا لكونها ظاهرة جديرة بالدراسة لأهميتها في الوسط المجتمعي. ثم انطلاقا من الملاحظة يمكن المرور إلى تقنية المقابلة أو الاستبيان لتجميع المعطيات الكمية حولها. ولأن استمارة الاستبيان ترتبط بنطاق استقصائي واسع، فهي تتطلب إجراء تقنيا موازيا يتمثل في تحديد عينة بحث تكون ممثلة لمجتمع الدراسة.

يمكن الحديث هنا عن نوع الاستبيان المراد اعتماده في دراستنا **ألا وهو الاستبيان الموجه**، وهي تقنية تقوم أساسا على الالتقاء المباشر بالمبحوث وذلك تلافيا لعائق الأمية وبغية التغطية الكافية للعينة وليبتيها الاجتماعية لتمكين للباحث من تدوين بعض الملاحظات التي قد تساعده في عملية التحليل فيما بعد،

4- تقنية الاستبيان:

إنّ تحديد التقنيات التي سيتم اعتمادها في دراستنا هو تحديد يخضع لطبيعة الدراسة أولا وأخيرا، وباعتبار أن الدراسة التي سنقوم بها هي دراسة ميدانية، يجب أن تكون التقنية متلائمة مع طبيعة المبحث. ولذلك تم اعتماد تقنية الاستبيان. وهي من التقنيات التي يعتمد عليها الباحثون في دراساتهم الميدانية، لكونها تعتمد على لقاء مباشر بين الباحث والمبحوث أو عينة البحث والإجابة على أسئلة الاستمارة. وهي تقنية أيضا يمكن اعتمادها في الدراسات الإحصائية.

ثم حددنا الأسئلة التي سيتم توجيهها لمجتمع الدراسة وفقا لجملة من المؤشرات، باعتبار أنَّ طبيعة الاستبيان **هو استبيان موجه** وله أهداف محددة ألا وهي مستقبل التنمية بمدن الحوض المنجمي.

- ولقد تم تحديد المحاور التالية بالاستبيان (انظر المصاحب):
- المعطيات العامة حول المستجوب دون ذكر الاسماء
- واقع التنمية بجهة الحوض المنجمي
- امكانيات التنمية بالجهة
- تمويل وانجاز التنمية

5- برنامج التحليل الإحصائي SPSS:

بما أنَّ الدراسة هي دراسة ميدانية تقوم على جملة من المعطيات التي يصعب تحليلها دون الاعتماد على أسلوب أو تقنية محددة فقد ارتأينا استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS. وهو منظومة تم إنجازها لتسهيل عملية تحليل المعطيات الكمية على الباحث. إذ بالإمكان تحميل استمارة الاستبيان ضمن هذا البرنامج وتحميل إجابات المستجوبين وتحويلها إلى أرقام، ومن ثمة يصبح بالإمكان استخراج النتائج وتقديم الحلول التي تتناسب مع طبيعة المجتمع وموضوع الدراسة. يمكن القول إذن أن ما تتطلبه الدراسة حتى تكون علمية هو التقيد بجملة من الخطوات الدقيقة أو ما يطلق عليه بخطة العمل، حتى لا يكون عملنا ارتجاليا واعتباطيا. ويعد ما قمنا بإنجازه حتى هذه اللحظة من تحديد للإطار النظري والمنهجي الذي تنزل فيه الدراسة بحثا ما قبليا للعينة ومجالها.

انطلاقا من طبيعة الدراسة ومجال إنجازها الزمني، فإننا قمنا بعدد اجمالي من الاستبيانات يقدر ب 800 استبيانا موزعين كما يلي: مدينة الريف: 200 استبيان، ومدينة ام العرائس: 200 استبيان، ومدينة المتولي: 200 استبيان، ومدينة المظيلة: 200 استبيان.

بعد انجاز الاستبيان، وادخال كل المعطيات التي تضمنها (والتي تقدر بحوالي 91200 معلومة او امكانية جواب) ببرنامج التحليل الإحصائي SPSS، قمنا بتحديد اهم خصائص العينة المستوجبة.

6- تشخيص عام للعينة المستوجبة

سنحاول تشخيص العينة المستوجبة بكل المدن المنجمية والمقدرة ب 800 اناثا وذكورا. كما سنحاول لاحقا تشخيص العينات المصغرة المتعلقة بكل مدينة والمقدر عددها ب 200.

- توزيع العينة حسب الجنس:

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
ذكر	405	50,6	50,6	50,6
أنثى	395	49,4	49,4	100,0
Total	800	100,0	100,0	

وفق الجدول، فان نسبة الاناث التي شاركن في الاستبيان بلغت 49.4 % مقابل 50.6 % للذكور، وهي نسبة تقارب نسب الاناث والذكور بالنسبة الاجتماعية المنجمي.

- توزيع العينة حسب المستوى التعليمي:

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا شيء	17	2,1	2,1	2,1
ابتدائي	88	11,0	11,0	13,1
ثانوي	392	49,0	49,0	62,1
عالي	301	37,6	37,6	99,8
لا اجابة	2	,3	,3	100,0
Total	800	100,0	100,0	

يتبين من خلال هذا الجدول ان نسبة المستجوبين ذوي التعليم الثانوي والعالي يتجاوز 86 % وهو ما يؤكد على ارتفاع نسبة التمدرس بمنطقة الحوض المنجمي. كما ان نسبة التعليم العالي تعتبر هامة، اذ تتجاوز 37 % بالعينة المستجوبة. اما بالنسبة لنسبة الاميين فإنها لم تتجاوز 2.1 %.

- توزيع العينة حسب المهنة:

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
معطل	489	61,1	61,1	61,1
عامل	95	11,9	11,9	73,0
موظف	151	18,9	18,9	91,9
إطار	22	2,8	2,8	94,6
متقاعد	37	4,6	4,6	99,3
لا اجابة	6	,8	,8	100,0
Total	800	100,0	100,0	

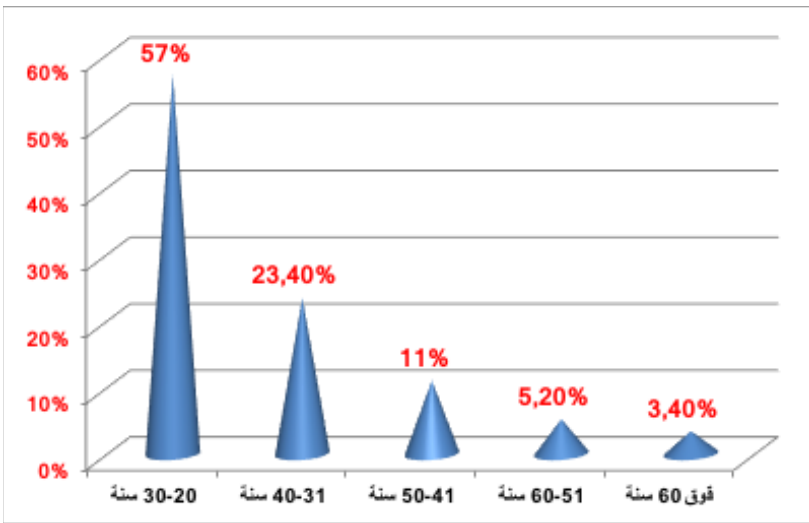
مثل المعطلين حوالي 61.1 % من العينة المستجوبة، وهو ما يعكس الواقع الحالي للبطالة في الجهة، وخاصة لدى الشباب الحامل للشهادات الجامعية.

- توزيع العينة حسب الشريحة العمرية:

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
20-30	456	57	57	57
31-40	187	23.4	23.4	80.4
41-50	88	11	11	91.4
51-60	42	5.2	5.2	96,6
+60	27	3.4	3.4	100,0
Total	800	100,0	100,0	

من خلال الجدول، يمكن القول ان العينة المستجوبة شبابية بامتياز. اذ مثلت الشريحة العمرية 20-30 سنة حوالي 57 % من جملة المستجوبين. كما ان الفئة العمرية 31-40 حاضرة بقوة بحوالي 23.4 %. مما يعني ان الفئة العمرية 20-40 مثلت حوالي 80.4 % من العدد الاجمالي للعينة العامة بمدن الحوض المنجمي الاربعة. وهو ما يعني ان النسيج الاجتماعي بالحوض المنجمي شبابي بامتياز وان التركيبة العمرية لهذه المدن تعبر عن المستقبل أكثر من تعبيرها عن الماضي.

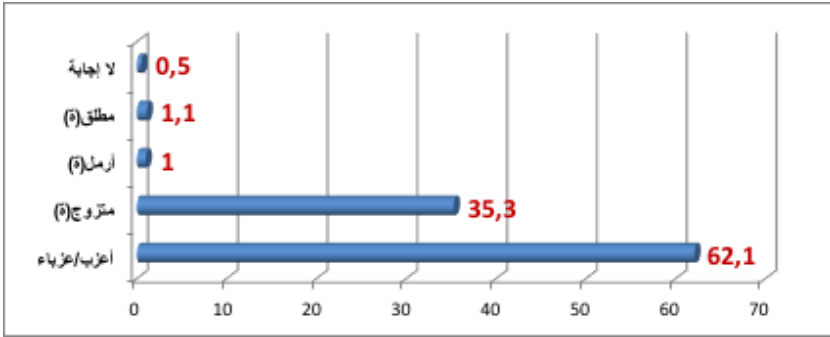
ويمكن ابراز التركيبة العمرية للعينة المستجوبة بالرسم البياني التالي:



- توزيع العينة حسب الحالة المدنية:

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أعزب/عزباء	497	62,1	62,1	62,1
متزوج(ة)	282	35,3	35,3	97,4
أرمل(ة)	8	1,0	1,0	98,4
مطلق(ة)	9	1,1	1,1	99,5
لا إجابة	4	,5	,5	100,0
Total	800	100,0	100,0	

من خلال هذا الجدول، يتبين ان 62.1% من العينة غير متزوجات او متزوجون. وهو ما يؤكد الطابع الشبائي للعينة وارتفاع نسبة البطالة في صفوفهم. ذلك ان الزواج مرتبط في هذه المجتمعات التقليدية والمحافظة بالعمل والاستقرار.



- توزيع العينة حسب الجنس والمستوى التعليمي:

لا شيء	المستوى الدراسي					Total
	ابتدائي	ثانوي	عالي	لا إجابة		
الجنس ذكر	11	67	181	144	2	405
الجنس أنثى	6	21	211	157	0	395
Total	17	88	392	301	2	800

من خلال هذا الجدول المقاطع ما بين الجنس والمستوى التعليمي للعينة العامة المستجوبة، يمكننا القول ان نسبة التمدد الاعلى أي تعليم عالي وثنائي لدى الاناث ارفع. وهو ما يؤكد ارتفاع نسبة الاناث في المعاهد الثانوية والجامعات.

وهي ظاهرة عامة على المستوى الوطني. أي ان الاناث أكثر رهانا على التعليم في مجتمعنا أكثر من الذكور. ذلك ان المرأة وانطلاقا من وضعيتها الدونية في مجتمعنا الذكوري لا يمكنها افتكاك حقوقها الا بالتعليم.

- توزيع العينة حسب الحالة المدنية والمهنة:

Effectif

أعزب/عزباء	الحالة المدنية					Total
	متزوج(ة)	أرمل(ة)	مطلق(ة)	لا إجابة		
معطل	408	78	1	2	0	489
عامل	36	54	0	3	2	95
موظف	43	104	0	4	0	151
إطار	7	15	0	0	0	22
متقاعد	1	28	7	0	1	37
لا إجابة	2	3	0	0	1	6
Total	497	282	8	9	4	800

يتبين بوضوح ان المهنة هي المحددة في الحالة المدنية. فعلى 489 معطل، 78 فقط متزوجون، اي ان 85 % من المعطلين غير متزوجين. اما الموظفين فانه على 151 مستجوب، 104 منهم متزوجون. لذلك فان الوضعية الاقتصادية للفرد في المدن المنجمية هي التي تحدد له حالته الاجتماعية والمدنية.

بعد هذا التشخيص المعمق للعينة المستجوبة، عبر العديد من المؤشرات والمؤشرات المتقاطعة، فانه يمكن القول ان العينة قد جسدت بشكل كبير حقيقة النسيج الاجتماعي والاقتصادي والمدني لمدينة الحوض المنجمية.

7- معالجة و تحليل الاستبيان

بعد تحديد خصائص العينة المستجوبة، والتي تؤكد انها تعبر بشكل واضح على واقع النسيج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لمدينة الحوض المنجمي. فإننا سننطلق في معالجة وتحليل الاستبيان الميداني لكل مدينة على حدة، بهدف إبراز الاختلافات والتقاطعات بينها في مجال التنمية وامكانياتها والعوامل والاطراف التي تسببت طفلة عقود من الزمن في تردي الاوضاع التنموية والاجتماعية بهذه المدن المنجمية، رغم ثرائها وعدالة الطبيعة التي وهبتها كل مقومات التنمية.

1-7- معالجة وتحليل الاستبيان بمدينة الريف

قبل تحليل ومعالجة نتائج الاستبيان المتعلق بمدينة الريف، سنحاول تشخيص مختصر للعينة المستجوبة بالريف (200 استجواب)

- تشخيص العينة:

تتميز العينة المستجوبة بالريف حسب الجنس بارتفاع نسبة الاناث المستجوبات مقارنة بنسبة الذكور. فكانت نسبة الاناث 53%، مقابل 47% للذكور فقط مثلما يوضحه الجدول التالي:

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
ذكر	94	47,0	47,0	47,0
أنثى	106	53,0	53,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

اما بالنسبة لتوزيع العينة حسب المستوى التعليمي، فان المستجوبين من التعليم العالي يمثلون 48%، مقابل 42% للتعليم الثانوي و9% فقط للابتدائي. يمكننا القول ان العينة بالريف تختلف في هذا الجانب مثل التوزيع حسب الجنس عن العينة العامة للاستبيان.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
ابتدائي	18	9,0	9,0	9,0
ثانوي	85	42,5	42,5	51,5
عالي	97	48,5	48,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

اما توزيع العينة حسب المهنة، فان معالجة الاستبيان قد بينت ان 68.5% من المستجوبين معطلين، وهي نسبة قريبة من نسبة العينة العامة للاستبيان.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
معطل	137	68,5	68,5	68,5
عامل	14	7,0	7,0	75,5
موظف	34	17,0	17,0	92,5
إطار	3	1,5	1,5	94,0
متقاعد	11	5,5	5,5	99,5
لا اجابة	1	,5	,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

- معالجة وتحليل الاستبيان

امام تعدد الاسئلة التي تم طرحها بالاستبيان وتعدد امكانات الاجابة عنها (حوالي 22800 امكانية اجابة). فانه من المستحيل معالجة وتحليل كل الاسئلة والاجوبة. لذلك سنحاول ان نركز على اهم الاسئلة والاجابات الموجهة لأهداف الاستبيان، والمتعلقة بواقع التنمية بالجهة ومعوقاتها والاطراف المسؤولة عن فشلها. اضافة الى امكانات التنمية ومصادر تمويلها والاطراف المعنية بها.

- هل توجد تنمية؟

اجمع 99.5 % من المستجوبين بالرديف على غياب التنمية بالمنطقة، مقابل الاجابة بنعم من طرف مستجوب وحيد.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	1	,5	,5	,5
لا	199	99,5	99,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

وهذا الاجماع الكبير يؤكد على ان التنمية بمنطقة الريف ليس لها وجود، رغم الشروع في إستغلال الفضاء منذ 1902.

- كيف يتمظهر غياب التنمية؟

انحصرت مظاهر غياب التنمية وفق المستجوبين في ثلاث مظاهر، التهميش بنسبة 43.5 %، والفقر بحوالي 34.5 %، والبطالة بحوالي 21.5 %. ويمكن اعتبار الاجابات تعبيرا عن فهم جيد لمن تم استجوابهم حول مظهرات غياب التنمية. كما ان اعتبار التهميش أكبر تمظهراتها يعد الاقرب للواقع لان غياب التنمية همش المنطقة والسكان وجعلها طاردة لهم.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
في البطالة	43	21,5	21,5	21,5
في الفقر	69	34,5	34,5	56,0
في التهميش	87	43,5	43,5	99,5
غير معني بالسؤال	1	,5	,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

- ماذا تعني لك شركة فسفاط قفصة؟

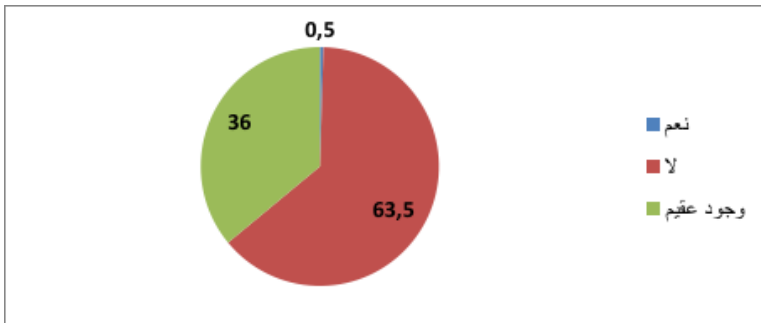
يمكن اعتبار هذا السؤال أحد أهم واعقد الاسئلة في الاستبيان، نظرا لحساسيته وارتباطه بدور شركة فسفاط قفصة في المنطقة. لذلك ستكون الإجابة عليه مهمة جدا في تحليل واقع التنمية ومستقبلها في الجهة. اعتبر 64.5% من المستجوبين ان شركة فسفاط قفصة هي المشغل الوحيد بالمنطقة. اي انها تمثل مصدر التنمية الوحيد. كما اعتبر 34.5% ان شركة فسفاط قفصة لا تعني لهم شيئا. وهي فئة الشباب التي يتراوح عمرها ما بين 20 و30 سنة. وهي الفترة التي اغلقت فيها شركة فسفاط قفصة ابواب الانتداب وتحولت الى بقرة حلب لصالح من هم في السلطة.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
المشغل الوحيد	129	64,5	64,5	64,5
لا تعني شيئا	69	34,5	34,5	99,0
لا اجابة	2	1,0	1,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

- هل الدولة موجودة؟

حضور شركة فسفاط قفصة ودورها يحيلنا حتما للتساؤل عن مدى حضور الدولة بمنطقة الريف. وبعد معالجة نتيجة الاستبيان حول هذا السؤال، يمكن القول ان 99.5% من الاجابات كانت اما ان الدولة غائبة ام ان وجودها عقيم (63.5% لا وجود لها و36% وجودها عقيم). وهي نتيجة جد منطقية في مدينة لا وجود لمجالات تشغيل الا شركة فسفاط قفصة.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	1	,5	,5	,5
لا	127	63,5	63,5	64,0
وجود عقيم	72	36,0	36,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	



- من المسؤول عن التخلف التنموي؟

اعتبر 64.5 % من العينة المستجوبة ان التخلف التنموي مسؤولية السلطة الحاكمة. غير ان الاستبيان اظهر وجود أطراف أخرى متسببة في التخلف التنموي وهي النقابات بنسبة 14.5 % والنخب المحلية بنسبة 16 %، وهي نسب محترمة تؤكد ان هذه الاطراف يمكن ان تكون مسؤولة عن التهميش في فترات مهمة من تاريخ هذه المناطق المنجمية. في حين لم يحمل المستجوبون المسؤولية لشركة فسفاط قفصة الا في حدود 5 % فقط منهم. وهو ما يعني ان السكان يقيمون بشكل جيد مهام الشركات ودور الدولة او السلطة في المجال التنموي.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
السلطة	129	64,5	64,5	64,5
شركة فسفاط قفصة	10	5,0	5,0	69,5
النخب المحلية	32	16,0	16,0	85,5
النقابة	29	14,5	14,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

- كيفية اختيار المرشح في الانتخابات:

رغم عدم وجود علاقة بين موضوع الاستبيان والانتخابات، فإننا أدرجنا هذا السؤال لمعرفة القاعدة التي ينتخب على اساسها السكان مرشحهم سواء في مجلس نواب الشعب او المجالس البلدية. اذ ان قاعدة الاختيار تحمل اصحابها نتائج اختيارهم في المجالات التنموية. معالجة الاجابات حول هذا السؤال تم تلخيصها بالجدول التالي:

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
الرابطة الديموية	52	26,0	26,0	26,0
وعود	12	6,0	6,0	32,0
متحزب (ة)	33	16,5	16,5	48,5
قناعة بالبرنامج	42	21,0	21,0	69,5
غير معني بالسؤال	61	30,5	30,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

يتبين من الجدول ان 30.5 % من العينة لم تشارك في الانتخابات وهي اغلبها من الفئة الشبابية (20-30 سنة). كما ان الاختيار على قاعدة الرابطة الديموية يمثل 26 % اي قرابة الثلث، وهو اختيار يؤكد الطابع القبلي والعروشي للتركيبة العلائقية الاجتماعية بالمدينة. كما يظهر ان نسبة التحزب بالعينة محترمة. وهو عادي بالنسبة لمدينة الرديف المعروفة ببنيتها السياسية النضالية القديمة.

- تنمية بدون فسفاط؟

يمثل هذا السؤال محور اهداف الدراسة. اذ انه وفي المرحلة الثانية من الدراسة، وبالاعتماد على المعايير الميدانية والدراسات المعمقة التي انجزت حول المدن المنجمية. تم التأكيد على وجود امكانات كبيرة للتنمية خارج الفسفاط. لكن نريد استبيان آراء السكان حول هذا الموضوع، وهل هم فعلا مقتنعون بان امكانات التنمية بدون فسفاط متوفرة بالجهة ام لا؟

بعد معالجة نتائج الاستبيان حول هذا السؤال تبين ان 71 % من العينة المستجوبة يؤكدون امكانات تنمية بدون فسفاط. في حين 29 % لا يرون تنمية خارج الفسفاط. وبالتالي يمكن القول ان غالبية سكان الحوض المنجمي لهم قناعة بان مدنهم تتوفر على امكانات تنمية غير الفسفاط قادرة على تغيير وجه المنطقة على المدى المتوسط والبعيد لو توفرت الارادة السياسية.

هل يمكن الحديث عن تنمية بدون الفسفاط؟

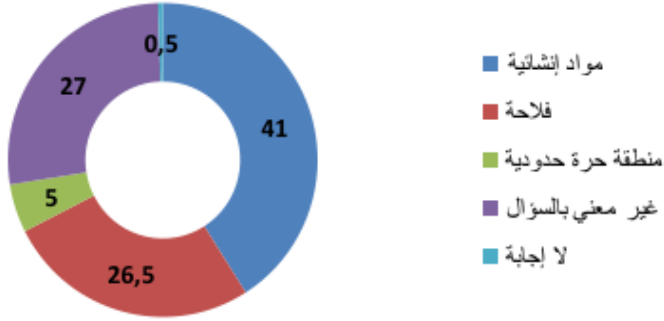
	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	142	71,0	71,0	71,0
لا	58	29,0	29,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

- ما هي امكانات التنمية؟

كانت الاجابات على هذا السؤال متنوعة، ويمكن تلخيصها بالجدول التالي:

ما هي هذه الإمكانيات؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
مواد إنشائية	82	41,0	41,0	41,0
فلاحة	53	26,5	26,5	67,5
منطقة حرة حدودية	10	5,0	5,0	72,5
غير معني بالسؤال	54	27,0	27,0	99,5
لا إجابة	1	,5	,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	



المواد الانشائية والفلاحة ومنطقة حرة حدودية، كلها امكانات تنموية يقرها سكان مدينة الرديف لانطلاق تنمية حقيقية متحررة من سلطة الفسفاط. الا ان العملية ليست مرتبطة بوجود الإمكانيات التنموية بل بالسياسات والخطط العملية لتفعيلها واقعيًا.

كما تم تعداد المواد الانشائية في اجابات عن السؤال الموالي من الاستبيان، ويمكن حصرها وفق الاجابات في الرمال والكلس والطين والجبس. ولعل اهم مادة انشائية كان عليها اجماع الطين. اما الفلاحة، فان اغلب الاجابات اكدت على ارتباطها بالأراضي الفلاحية والماء. وهي امكانات تتطلب عمل كبير من طرف الدولة لتحرير الاراضي من الطابع العروشي والملكيات المشاعة وغيرها من اشكال تعطيل الارض بمدن الحوض المنجمي لعقود كبيرة.

كما اكدت نسبة كبيرة من العينة على فشل المشاريع الفلاحية بالجهة، وذلك مرتبط اساسا بنقص الماء من ناحية وضعف دعم الدولة للأُنشطة الفلاحية بالمنطقة.

كما تم اجماع على وجود امكانات سياحية بالمنطقة متمثلة خاصة في الجبال والدواميس القديمة وانظمة إيكولوجية خصوصية.

- من يمول التنمية؟

مثلما ذكرنا سابقا، ليس المهم وجود امكانات طبيعية للتنمية، بل المهم من سيمول التنمية ودور الدولة في ذلك؟

من خلال معالجة الاجابات حول هذا السؤال، يتبين ان الاجابات انقسمت بين الدولة وشركة فسفاط قفصة والخواص مع اعطاء النسبة الاكبر للخواص ثم الدولة فشركة فسفاط قفصة. يلخص الجدول التالي نسب هذه الاجابات:

من يمول التنمية في المنطقة؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
الدولة	66	33,0	33,0	33,0
شركة فسفاط قفصة	51	25,5	25,5	58,5
Validé الخواص	75	37,5	37,5	96,0
الشراكة	8	4,0	4,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

غير ان التحليل المعمق، يحلنا الى ان اغلب الاجابات حملت تمويل التنمية للدولة او لشركتها بنسبة مجمعة تساوي 58.5 %، اي ان السكان لا يرون ممول للتنمية بجهتهم الا الدولة او شركة فسفاط قفصة. ذلك ان القطاع الخاص لم يكن له دور لا في السابق ولا حاضرا في مجال التنمية. كما ان القطاع الخاص لا يغامر في فضاءات مهمشة تنمويا. بل يتبع الدولة ان تدخلت.

- كيف ترى دور السكان في تحقيق التنمية؟

نحاول من خلال هذا السؤال معرفة رأي السكان حول دورهم او ما يجب ان يفعلوه لتحقيق التنمية بمنطقتهم. وبعد معالجة الاجابات، تبين ان 47.5 % من العينة يعتبرون الحوار مدخلا للسكان لتحقيق التنمية. فيما يقر 30 % منهم بالاحتجاج و22.5 % يعتبرون ان ايقاف نشاط الفسفاط وسيلة ناجعة لدفع السلطة لتحقيق التنمية.

كيف ترى دور السكان في تحقيق تنمية بالمنطقة؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
الاحتجاج	60	30,0	30,0	30,0
Validé الحوار	95	47,5	47,5	77,5
إيقاف نشاط الفسفاط	45	22,5	22,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

- دور الاطراف المحلية والمجتمع المدني في التنمية؟

حاولنا من خلال الاسئلة 9 و 11 و 12 من عنصر تمويل وانجاز التنمية معرفة آراء المستجوبين حول الاطراف التي يمكن ان يكون لها دور في التنمية وخاصة السلطة المحلية والاتحاد العام التونسي للشغل وجمعيات المجتمع المدني.

بعد معالجة الإجابات حول هذه الاسئلة، يمكن تلخيصها في الجداول التالي:

هل للسلطة المحلية دور في التنمية؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	79	39,5	39,5	39,5
لا	121	60,5	60,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

هل للاتحاد العام التونسي للشغل دور في التنمية في المنطقة؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	32	16,0	16,0	16,0
لا	168	84,0	84,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

هل للمجتمع المدني دور في انجاز التنمية؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	173	86,5	86,5	86,5
لا	27	13,5	13,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

من خلال هذه الجداول، يمكننا القول ان اغلب العينة لا يرون للسلطة المحلية اي دور في تحقيق التنمية (نسبة 60.5 %)، كما ان 80 % من المستجوبين لا يرون اي دور للاتحاد العام التونسي للشغل في مستقبل التنمية بالجهة. وهو موقف يمكن ان يترجم حالة الغضب الشعبي تجاه النقابات وضد الدور السلبي الذي اصبحت تلعبه خاصة بعد 14 جانفي 2011 محليا وجهويا. لكن تم اجماع بحوالي 86.5 % من المستجوبين على اهمية دور المجتمع المدني وجمعياته في تحقيق التنمية. وهي ثقة تترجم اهمية هذا المجتمع المدني والثقة التي بدا يكتسبها لدى فئات واسعة من السكان.

2-7- معالجة وتحليل الاستبيان بمدينة ام العرائس

سنحاول قبل تحليل ومعالجة نتائج الاستبيان المتعلق بمدينة ام العرائس، تشخيص مختصر للعينة المستجوبة (200 استجواب)

- تشخيص العينة:

تتميز العينة المستجوبة بأمر العرائس حسب الجنس بارتفاع نسبة الاناث المستجوبون مقارنة بنسبة الذكور. فكانت نسبة الاناث 57.5 %، مقابل 42.5 % للذكور فقط مثلما يوضحه الجدول التالي:

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
ذكر	85	42,5	42,5	42,5
Valide أنثى	115	57,5	57,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

اما بالنسبة لتوزيع العينة حسب المستوى التعليمي، فان المستجوبين من التعليم الثانوي يمثلون النسبة الاكبر بحوالي 55.5 %، مقابل 29.5 % فقط للتعليم العالي و13 % للابتدائي. وهو ما يجعل العينة بأمر العرائس متطابقة مع خصائص العينة العامة للاستبيان.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا شيء	3	1,5	1,5	1,5
ابتدائي	26	13,0	13,0	14,5
Valide ثانوي	111	55,5	55,5	70,0
تعليم عالي	59	29,5	29,5	99,5
لا اجابة	1	,5	,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

اما توزيع العينة حسب المهنة، فان معالجة الاستبيان قد بينت ان 62 % من المستجوبين معطلين، وهي نسبة متطابقة مع نسبة العينة العامة للاستبيان.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
معطل	124	62,0	62,0	62,0
عامل	27	13,5	13,5	75,5
موظف	34	17,0	17,0	92,5
Valide إطار	6	3,0	3,0	95,5
متقاعد	7	3,5	3,5	99,0
لا اجابة	2	1,0	1,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

- معالجة وتحليل الاستبيان:

امام تعدد الاسئلة التي تم طرحها بالاستبيان وتعدد امكانات الاجابة عنها (حوالي 22800 امكانية اجابة). فانه من المستحيل معالجة وتحليل كل الاسئلة والاجوبة الممكنة. لذلك سنحاول ان نركز على اهم الاسئلة والاجابات الموجهة لأهداف الاستبيان، والمعلقة بواقع التنمية بالجهة ومعوقاتها والاطراف المسؤولة عن فشلها. اضافة الى امكانات التنمية ومصادر تمويلها والاطراف المعنية بها.

- هل توجد تنمية؟

اجمع 98.5 % من المستجوبين بأمر العرائس على غياب التنمية بالمنطقة، مقابل الاجابة بنعم من طرف مستجوب وحيد وفضل اثنين عدم الاجابة.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	1	,5	,5	,5
لا	197	98,5	98,5	99,0
لا اجابة	2	1,0	1,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

هذا الاجماع يؤكد على ان التنمية بمنطقة ام العرائس ليس لها وجود، رغم ثراء المنطقة بالفسطاط والماء والاراضي الفلاحية.

- كيف يتمظهر غياب التنمية؟

كانت نسب مظاهر غياب التنمية متقاربة وانحصرت في ثلاث فقط، اذ كانت البطالة بنسبة 32 %، والفقر بحوالي 34 % والتهميش بنفس نسبة الفقر. وهو ما يعني ان المستجوبين يتقاسمون مظاهر غياب التنمية بنفس النسب تقريبا. مما يؤكد ان السكان يقيمون بشكل جيد واقعهم التنموي ومظاهره.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
في البطالة	64	32,0	32,0	32,0
في الفقر	68	34,0	34,0	66,0
في التهميش	68	34,0	34,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

- ماذا تعني لك شركة فسفاط قفصة؟

يمكن اعتبار هذا السؤال أحد اهم واعقد الاسئلة في الاستبيان، نظرا لحساسيته وارتباطه بدور شركة فسفاط قفصة في المنطقة. لذلك ستكون الاجابة عليه محددة في تحليل واقع التنمية ومستقبلها في الجهة.

اعتبر 59% من بمنطقة ام العرائس ان شركة فسفاط قفصة هي المشغل الوحيد بالمنطقة. اي انها تمثل مصدر التنمية الوحيد. كما اعتبر 41% ان شركة فسفاط قفصة لا تعني لهم شيئا. وهي غالبا مواقف فئة الشباب التي يتراوح عمرها ما بين 20 و30 سنة. وهي الفترة التي اغلقت فيها شركة فسفاط قفصة ابواب الانتداب.

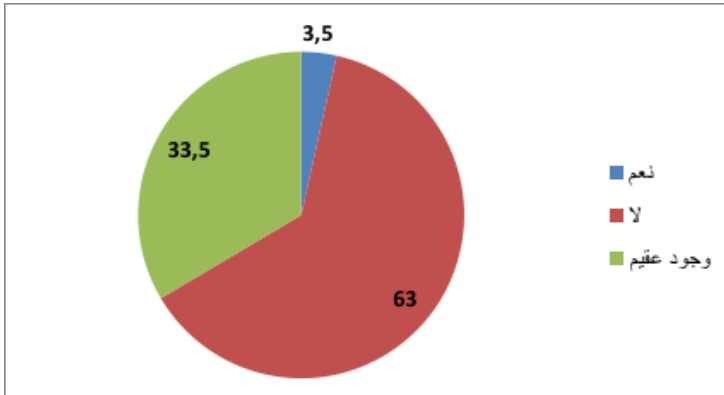
ماذا تعني لك شركة فسفاط قفصة في المنطقة؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
المشغل الوحيد	118	59,0	59,0	59,0
لا تعني شيئا	82	41,0	41,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

- هل الدولة موجودة؟

حضور شركة فسفاط قفصة ودورها، يحيلنا حتما للتساؤل عن مدى حضور الدولة بمنطقة ام العرائس. وبعد معالجة نتيجة الاستبيان حول هذا السؤال، يمكن القول ان 96.5% من الاجابات كانت اما ان الدولة غائبة ام ان وجودها عقيم (63% لا وجود لها و 33.5% وجودها عقيم). وهي نتيجة جد منطوية في مدينة لا وجود لآثار الدولة في التنمية والتشغيل والمرتفق العامة.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	7	3,5	3,5	3,5
لا	126	63,0	63,0	66,5
وجود عقيم	67	33,5	33,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	



- من المسؤول عن التخلف التنموي؟

اعتبر 64.5% من العينة المستجوبة بالرديف ان التخلف التنموي مسؤولية السلطة الحاكمة. فان المستجوبين بأمر العرائس قد خالفوا هذا التوجه ولم يحملوا السلطة مسؤولية التخلف التنموي الا 27% فقط منهم. اما الاطراف الرئيسية للتخلف التنموي بعينة امر العرائس فإنها النخب المحلية والنقابات. اذ اعتبر 44% من العينة ان النقابات هي المسؤولة، في حين تم تحميل المسؤولية للنخب بنسبة 24%. ولكن تم التأكيد من خلال النسبة الضعيفة لمسؤولية شركة فسفاط قفصة على التخلف التنموي، والتي لم تتجاوز 5 بالمئة، على ان السكان لا يطالبون الشركة بالتنمية.

التخلف التنموي مسؤولية من؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
السلطة	54	27,0	27,0	27,0
شركة فسفاط قفصة	10	5,0	5,0	32,0
النخب المحلية	48	24,0	24,0	56,0
النقابة	88	44,0	44,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

- كيفية اختيار المرشح في الانتخابات:

أدرجنا هذا السؤال لمعرفة القاعدة التي ينتخب على اساسها السكان مرشحهم سواء في مجلس نواب الشعب او المجالس البلدية. اذ ان قاعدة الاختيار تحمل اصحابها نتائج اختيارهم في المجالات التنموية. معالجة الاجابات حول هذا السؤال تم تلخيصها بالجدول التالي:

في حالة نعم، كيف اخترت؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
الرابطة الديموية	62	31,0	31,0	31,0
وعود	41	20,5	20,5	51,5
متحزب(ة)	15	7,5	7,5	59,0
قناعة بالبرنامج	22	11,0	11,0	70,0
غير معني بالسؤال	60	30,0	30,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

يبين من الجدول ان 30% من العينة لم تشارك في الانتخابات، اغلبها من الفئة الشبابية (20-30 سنة). كما ان الاختيار على قاعدة الرابطة الدموية يمثل 31 % اي قرابة الثلث، وهو اختيار يؤكد الطابع القبلي للتركيبية الاجتماعية بأمر العرائس.

- تنمية بدون فسفاط؟

يمثل هذا السؤال محور اهداف الدراسة. اذ انه وفي المرحلة الثانية منها، وبالاعتماد على المعايير الميدانية والدراسات المعمقة التي انجزت حول المدن المنجمية. تم التأكيد على وجود امكانات كبيرة للتنمية خارج الفسفاط. لكن نريد معرفة آراء السكان حول هذا الموضوع، وهل هم فعلا مقتنعون بان امكانات التنمية بدون فسفاط متوفرة بالجهة ام لا؟

بعد معالجة نتائج الاستبيان حول هذا السؤال تبين ان 81.5% من العينة المستجوبة يؤكدون امكانية التنمية بدون فسفاط. في حين 18 % فقط لا يرون تنمية خارج الفسفاط. وبالتالي يمكننا القول ان غالبية سكان الحوض المنجمي لهم قناعة بان مدنهم تتوفر على امكانات تنمية غير الفسفاط قادرة على تغيير وجه المنطقة على المدى المتوسط والبعيد لو توفرت الإرادة السياسية.

هل يمكن الحديث عن تنمية بدون الفسفاط؟

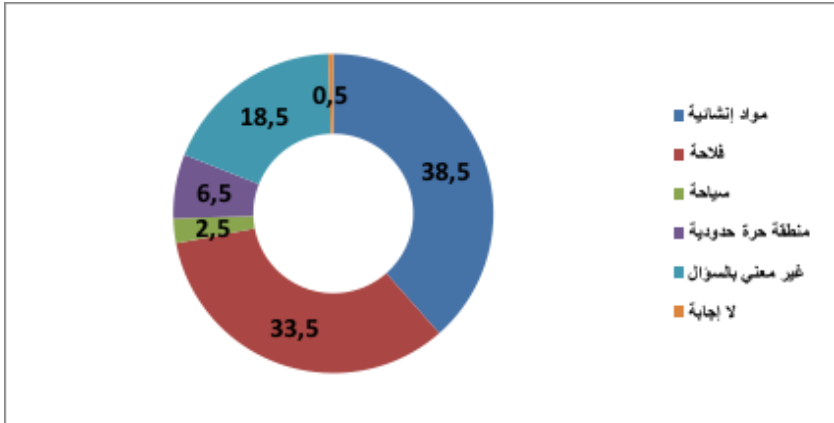
	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	163	81,5	81,5
	لا	36	18,0	99,5
	لا إجابة	1	,5	100,0
	Total	200	100,0	100,0

- ما هي امكانات التنمية؟

كانت الاجابات على هذا السؤال متنوعة، ويمكن تلخيصها بالجدول التالي:

ما هي هذه الإمكانيات؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مواد إنشائية	77	38,5	38,5
	فلاحة	67	33,5	72,0
	سياحة	5	2,5	74,5
	منطقة حرة حدودية	13	6,5	81,0
	غير معني بالسؤال	37	18,5	99,5
	لا إجابة	1	,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	



من خلال الجدول السابق والرسم البياني، تعتبر المواد الانشائية والفلاحة والمنطقة الحرة الحدودية، كلها امكانات تنموية يقربها سكان مدينة ام العرائس لإنجاز تنمية حقيقية متحررة من سلطة الفسفاط. الا ان العملية ليست مرتبطة بوجود الإمكانيات التنموية بل بالسياسات والخطط العملية لتفعيلها. كما تم تعداد المواد الانشائية في اجابات عن السؤال الموالي من الاستبيان، ويمكن حصرها وفق الاجابات في الرمال والكلس والطين والجبس. ولعل اهم مادة انشائية كان عليها اجماع هي الرمال ويأتي الطين في المرتبة الثانية من حيث الاهمية لدى المستجوبين.

اما الفلاحة، فان اغلب الاجابات اكدت على ارتباطها بالماء، الذي يعتبره السكان مصدر مهدورا من طرف شركة فسفاط قفصة التي تستغل كميات كبيرة منه لغسل الفسفاط وتصريف مياهها الملوثة لتلويث ما تبقى من الماء في جوف الارض؟

كما اكدت نسبة كبيرة من العينة على فشل المشاريع الفلاحية بالجهة، وذلك ارتباطا بنقص الماء من ناحية، وضعف دعم الدولة للأنشطة الفلاحية بالمنطقة.

كما تم اجماع على وجود امكانات سياحية بالمنطقة متمثلة خاصة في الجبال والدواميس القديمة.

- من يمول التنمية؟

مثلما ذكرنا سابقا، ليس المهم وجود امكانات طبيعية للتنمية. بل المهم من سيمول التنمية ودور الدولة في ذلك؟

من خلال معالجة الاجابات حول هذا السؤال، يتبين ان الاجابات حصرت تمويل التنمية بين الدولة وشركة فسفاط قفصة، مع اعطاء النسبة الاكبر للشركة. وهي نتيجة مخالفة كليا لما ذهب اليه المستجوبون بالرديف الذين اعطوا النسبة الاكبر للقطاع الخاص. يلخص الجدول التالي نسب هذه الاجابات بالنسبة لام العرائس:

من يمول التنمية في المنطقة؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
الدولة	88	44,0	44,0	44,0
شركة فسفاط قفصة	95	47,5	47,5	91,5
الخواص	5	2,5	2,5	94,0
الشراكة	12	6,0	6,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

من خلال الجدول، يتبين ان نسبة من حملوا الدولة مسؤولية تمويل التنمية تقدر بحوالي 44 %، في حين ان نسبة تحمل شركة فسفاط قفصة للتنمية قدرت بحوالي 47.5%. مما يعكس صورة نمطية على ان شركة فسفاط قفصة هي الدولة فعليا بالمنطقة. اما بالنسبة للخواص فهم ومن خلال نسبتهم الضعيفة التي لم تتجاوز 2.5 %، خارج الادوار التنموية في المستقبل بالمنطقة.

- كيف ترى دور السكان في تحقيق التنمية؟

من خلال هذا السؤال، نريد التعرف على رأي السكان حول دورهم او ما يجب ان يفعلوه لتحقيق التنمية بمنطقتهم. وبعد معالجة الاجابات، تبين ان 42.5 % من العينة يعتبرون الحوار مدخلا للسكان لتحقيق التنمية. فيما يقر 20 % منهم بالاحتجاج و37 % يعتبرون ان ايقاف نشاط الفسفاط وسيلة ناجعة لدفع السلطة لتحقيق التنمية. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة وتؤشر على ان الوضع الاجتماعي بالمنطقة متشنج وقد فقد الثقة في الحوار مع السلطة حول المسائل المرتبطة بالتنمية والتشغيل.

كيف ترى دور السكان في تحقيق تنمية بالمنطقة؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
الاحتجاج	40	20,0	20,0	20,0
الحوار	85	42,5	42,5	62,5
إيقاف نشاط الفسفاط	74	37,0	37,0	99,5
لا إجابة	1	,5	,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

- دور الاطراف المحلية والمجتمع المدني في التنمية؟

حاولنا من خلال الاسئلة 9 و11 و12 من عنصر تمويل وانجاز التنمية معرفة آراء المستجوبين حول الاطراف التي يمكن ان يكون لها دور في التنمية وخاصة السلطة المحلية والاتحاد العام التونسي للشغل وجمعيات المجتمع المدني.

بعد معالجة الاجابات حول هذه الاسئلة، يمكن تلخيصها في الجداول التالي:

هل للسلطة المحلية دور في التنمية؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	28	14,0	14,0	14,0
لا	171	85,5	85,5	99,5
لا إجابة	1	,5	,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

هل للاتحاد العام التونسي للشغل دور في التنمية في المنطقة؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	27	13,5	13,5	13,5
لا	173	86,5	86,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

هل للمجتمع المدني دور في انجاز التنمية؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	149	74,5	74,5	74,9
لا	50	25,0	25,0	99,5
لا إجابة	1	,5	,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

من خلال هذه الجداول، يمكننا القول ان اغلب العينة لا يرون للسلطة المحلية اي دور في تحقيق التنمية (نسبة 85.5%)، كما ان 86.5% من المستجوبين لا يرون اي دور للاتحاد العام التونسي للشغل في مستقبل التنمية بالجهة

وهو موقف يمكن ان يترجم حالة الغضب الشعبي تجاه النقابات و ضد الدور السلبي الذي لعبته ولا زالت في مجال التنمية والتشغيل بالمنطقة.

لكن تم اجماع بحوالي 74.5 % من المستجوبين على اهمية دور المجتمع المدني وجمعياته في تحقيق التنمية، وهي ثقة تترجم اهمية هذا المجتمع المدني والثقة التي بدا يكتسبها لدى فئات واسعة من السكان.

3-7- معالجة وتحليل الاستبيان بمدينة المتلوي

قبل تحليل ومعالجة نتائج الاستبيان المتعلق بمدينة المتلوي، سنقوم بتشخيص مختصر للعينة المستجوبة (200 استجواب)، والتعرف على مدى مطابقتها للعينة العامة للاستبيان.

- تشخيص العينة:

تميز العينة المستجوبة بالمتلوي حسب الجنس بتطابقها مع العينة العامة في ما يخص الجنس. من خلال ارتفاع نسبة الذكور المستجوبون مقارنة بنسبة الاناث. فكانت نسبة الذكور 51%، مقابل 49 % للإناث فقط مثلما يوضحه الجدول التالي:

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
ذكر	102	51,0	51,0	51,0
أنثى	98	49,0	49,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

اما بالنسبة لتوزيع العينة حسب المستوى التعليمي، فان المستجوبين من التعليم الثانوي يمثلون النسبة الاكبر بحوالي 48%، مقابل 41.5 % للتعليم العالي و 2 % فقط للابتدائي. وهو ما يجعل العينة بالمتلوي متطابقة مع خصائص العينة العامة للاستبيان في هذا المجال.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا شيء	4	2,0	2,0	2,0
ابتدائي	17	8,5	8,5	10,5
ثانوي	96	48,0	48,0	58,5
عالي	83	41,5	41,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

اما توزيع العينة حسب المهنة، فان معالجة الاستبيان قد بينت ان 60.5 % من المستجوبين معطلين، وهي نسبة قريبة مع نسبة العينة العامة للاستبيان في عنصر المهنة.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
معطل	121	60,5	60,5	60,5
عامل	23	11,5	11,5	72,0
موظف	38	19,0	19,0	91,0
إطار	6	3,0	3,0	94,0
متقاعد	12	6,0	6,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

- معالجة وتحليل الاستبيان:

امام تعدد الاسئلة التي تم طرحها بالاستبيان وتعدد امكانات الاجابة عنها. فانه من المستحيل معالجة وتحليل كل الاسئلة والاجوبة الممكنة. لذلك سنحاول ان نركز على اهم الاسئلة والاجابات الموجهة لأهداف الاستبيان، والمتعلقة بواقع التنمية بالجهة ومعوقاتها والاطراف المسؤولة عن فشلها. اضافة الى امكانات التنمية ومصادر تمويلها والاطراف المعنية بها.

- هل توجد تنمية؟

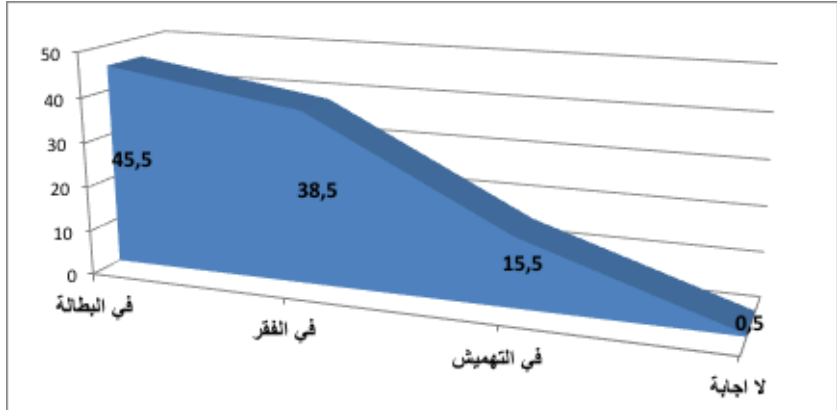
حول الاجابة على هذا السؤال بالنسبة لعينة الاستجواب بالمتلوي، يمكن القول ان المستجوبين قد اجمعوا بنسبة 99 % من على غياب التنمية بالمنطقة، مقابل الاجابة بنعم من طرف مستجوبين اثنين فقط. وهذا الاجماع يؤكد واقع التنمية المتردي بمدينة المتلوي وبمنطقة الحوض المنجمي بشكل عام.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	2	1,0	1,0	1,0
لا	198	99,0	99,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

- كيف يتمظهر غياب التنمية؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
في البطالة	91	45,5	45,5	45,5
في الفقر	77	38,5	38,5	84,0
في التهميش	31	15,5	15,5	99,5
لا اجابة	1	,5	,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

من خلال الجدول، يتبين ان المستجوبين قد حصروا مظهرات غياب التنمية في المتلوي في ثلاث عناصر. واعتبروا ان البطالة اهم هذه العناصر بنسبة تقدر بحوالي 45.5%، اما الفقر فبنسبة 38.5% والتهemis بنسبة 15.5% فقط. ويمكن القول ان ارتفاع نسبة الفقر والبطالة يمثلان أكثر اشكال التهميش الاقتصادي والاجتماعي.



- ماذا تعني لك شركة فسفاط قفصة؟

يمكن اعتبار هذا السؤال أحد اهم واعقد الاسئلة في الاستبيان، نظرا لحساسيته وارتباطه بدور شركة فسفاط قفصة في المنطقة. لذلك ستكون الاجابة عليه محددة في تحليل واقع التنمية ومستقبلها في الجهة.

اعتبر 79.5% من العينة المستجوبة بمنطقة المتلوي ان شركة فسفاط قفصة هي المشغل الوحيد بالمنطقة. اي انها تمثل مصدر التنمية الوحيد. كما اعتبر 20.5% فقط ان شركة فسفاط قفصة لا تعني لهم شيئا. ويمكن ان نفهم هذه النسبة المرتفعة من خلال الثقل الاداري والاستخراجي لشركة فسفاط قفصة بالمنطقة. اذ تعتبر المتلوي عاصمة الانتاج الفسفاطي في البلاد

ماذا تعني لك شركة فسفاط قفصة في المنطقة؟

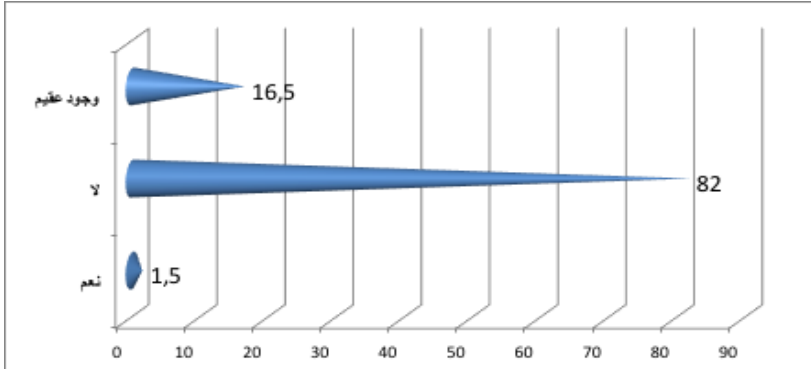
	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
المشغل الوحيد	159	79,5	79,5	79,5
لا تعني شيئا	41	20,5	20,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

- هل الدولة موجودة؟

حضور شركة فسفاط قفصة ودورها، يحيلنا حتما للتساؤل عن مدى حضور الدولة بمنطقة المتلوي. وبعد معالجة نتيجة الاستبيان حول هذا السؤال، يمكن القول ان 82% من الاجابات اقرت بغياب الدولة. وهو ما يعني ان غالبية سكان مدينة المتلوي مقتنعون بعدم وجود الدولة لغياب التنمية والبنى التحتية وتردي إطار عيش الناس.

هل الدولة موجودة بالمنطقة؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	3	1,5	1,5	1,5
لا	164	82,0	82,0	83,5
وجود عقيم	33	16,5	16,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	



- من المسؤول عن التخلف التنموي؟

التخلف التنموي مسؤولية من؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
السلطة	50	25,0	25,0	25,0
شركة فسفاط قفصة	10	5,0	5,0	30,0
النخب المحلية	135	67,5	67,5	97,5
النقابة	5	2,5	2,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

اعتبر المستجوبون بالمتلوي ان النخب المحلية تتحمل وزر التخلف التنموي بالمنطقة وذلك بنسبة تقدر بحوالي 67.5%. في حين ان السلطة لم يحملوها مسؤولية التخلف التنموي الا بنسبة لا تتجاوز 25%، وهو ما يعد مخالفا لما ذهب اليه المستجوبون بالرديف وام العرائس الذين حملوا وزر التخلف التنموي للسلطة. كما وجب التذكير في هذا المجال، ان الاستبيان في المناطق المنجمية الثلاث اتفقوا على عدم مسؤولية شركة فسفاط قفصة على التخلف التنموي.

- كيفية اختيار المرشح في الانتخابات:

أدرجنا هذا السؤال لمعرفة القاعدة التي ينتخب على اساسها السكان مرشحهم سواء في مجلس نواب الشعب او المجالس البلدية. اذ ان قاعدة الاختيار تحمل اصحابها نتائج اختيارهم في المجالات التنموية. معالجة الاجابات حول هذا السؤال تم تلخيصها بالجدول التالي:

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
الرابطة الدموية	61	30,5	30,5	30,5
وعود	30	15,0	15,0	45,5
متحزب(ة)	12	6,0	6,0	51,5
قناعة بالبرنامج	14	7,0	7,0	58,5
غير معني بالسؤال	83	41,5	41,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

يتبين من الجدول ان 41.5% من العينة لم تشارك في الانتخابات، والغالب للظن انها من فئة الشباب (20-30 سنة). كما ان الاختيار على قاعدة الرابطة الدموية يمثل 30.5%، وهو ما يعني ان العلاقات السياسية والاجتماعية بمنطقة المتلوي بقيت تقليدية ومركزة على القبيلة والعرش. وهو ما يفسر ضعف نسبة المتحزبين التي لم تتجاوز 6% فقط.

- تنمية بدون فسفاط؟

يمثل هذا السؤال محور اهداف الدراسة. اذ انه وفي المرحلة الثانية منها، وبالاعتماد على المعايين الميدانية والدراسات المعمقة التي انجزت حول المدن المنجمية. تم التأكيد على وجود امكانات كبيرة للتنمية خارج الفسفاط. لكن نريد معرفة آراء السكان حول هذا الموضوع، وهل هم فعلا مقتنعون بان امكانات التنمية بدون فسفاط متوفرة بالجهة ام لا؟

بعد معالجة نتائج الاستبيان حول هذا السؤال تبين ان 88% من العينة المستجوبة بالمتلوي يؤكدون امكانية التنمية بدون فسفاط. في حين 12% فقط لا يرون تنمية خارج الفسفاط. وبالتالي يمكننا القول ان غالبية سكان الحوض المنجمي لهم قناعة بان مدهم تتوفر على امكانات تنمية غير الفسفاط

قدرة على تغيير وجه المنطقة على المدى المتوسط والبعيد لو توفرت الإرادة السياسية.

هل يمكن الحديث عن تنمية بدون الفساد؟

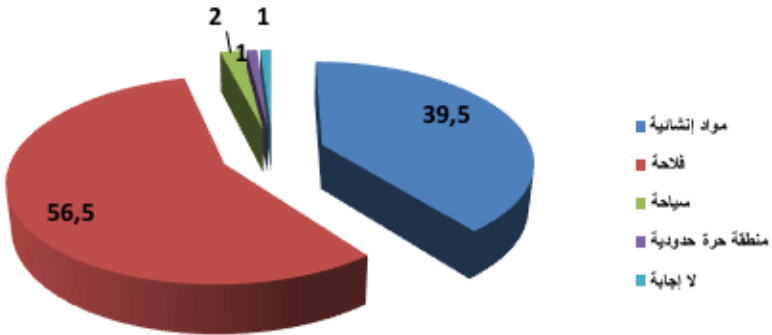
	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Validé	نعم	176	88,0	88,0
	لا	24	12,0	100,0
	Total	200	100,0	100,0

- ما هي إمكانات التنمية؟

بعد معالجة نتائج الاجابات على هذا السؤال، يمكن تلخيصها بالجدول التالي:

ما هي هذه الإمكانيات؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Validé	مواد إنشائية	79	39,5	39,5
	فلاحة	113	56,5	96,0
	سياحة	4	2,0	98,0
	منطقة حرة حدودية	2	1,0	99,0
	لا إجابة	2	1,0	100,0
	Total	200	100,0	100,0



من خلال الجدول السابق والرسم البياني، تعتبر المواد الانشائية والفلاحة الإمكانيات المتوفرة بالجهة لإنجاز تنمية حقيقية متحررة من سلطة الفسفاط. الا ان العملية ليست مرتبطة بوجود الإمكانيات النموية بل بالسياسات والخطط العملية لتفعيلها. اذ ان نسبة الذين يراهنون على الفلاحة تقدر بحوالي 56.5 %، في حين اعتبر 39.5 % من المستجوبين ان المواد الانشائية مصدرا وامكانية حقيقية للتنمية.

كما تم تعداد المواد الانشائية في اجابات عن السؤال الموالي من الاستبيان، ويمكن حصرها وفق الاجابات في الرمال والكلس والطين. ولعل اهم مادة انشائية كان عليها اجماع هي الكلس ثم تأتي الرمال فالطين من حيث الاهمية لدى المستجوبين.

اما الفلاحة، فان اغلب الاجابات اكدت على ارتباطها بالماء، الذي يعتبره السكان مصدرا مهدورا من طرف شركة فسفاط قفصة. رغم ان مدينة المتلوي ليست لها موائد مائية، اذ ان مياه الشرب تأتيها من مناطق اخرى مثل البركة بأمر العرائس والقويقلة من ولاية توزر.

كما اكدت نسبة كبيرة من العينة المستجوبة (83.5 %) على فشل المشاريع الفلاحية بالجهة، وذلك ارتباطا بنقص الماء من ناحية، وضعف دعم الدولة للأنشطة الفلاحية بالمنطقة من ناحية اخرى. كما تم اجماع على وجود امكانيات سياحية بالمنطقة متمثلة خاصة في الجبال والدواميس القديمة والمغاور.

- من يمول التنمية؟

مثلما ذكرنا سابقا، ليس المهم وجود امكانيات طبيعية للتنمية. بل المهم من سيمول التنمية ودور الدولة في ذلك؟

من خلال معالجة الاجابات حول هذا السؤال، يتبين ان الاجابات حصرت تمويل التنمية بين الدولة وشركة فسفاط قفصة مع اعطاء النسبة الاكبر للشركة. وهي نتيجة مخالفة كليا لما ذهب اليه العينة المستجوبة بالرديف الذين اعطوا النسبة الاكبر للقطاع الخاص. يلخص الجدول التالي نسب هذه الاجابات بالنسبة للمتلوي:

من يمول التنمية في المنطقة؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
الدولة	83	41,5	41,5	41,5
شركة فسفاط قفصة	113	56,5	56,5	98,0
Validé الخواص	1	,5	,5	98,5
الشراكة	3	1,5	1,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

من خلال الجدول، يتبين ان نسبة من حملوا الدولة مسؤولية تمويل التنمية تقدر بحوالي 41.5 %، في حين ان نسبة تحمل شركة فسفاط قفصة للتنمية قدرت بحوالي 56.5 %. مما يعكس صورة نمطية على ان شركة فسفاط قفصة هي الدولة فعليا بالمنطقة. اما بالنسبة للخواص فهم ومن خلال نسبتهم الضعيفة التي لم تتجاوز 0.5 %، خارج الادوار التنموية في المستقبل بالمنطقة. وهذه النسب تتطابق مع النسب التي تم استنتاجها من استبيان ام العرائس.

- دور السكان في تحقيق التنمية؟

من خلال هذا السؤال، أردنا التعرف على رأي السكان حول دورهم او ما يجب ان يفعلوه لتحقيق التنمية بمنطقتهم. وبعد معالجة الاجابات، تبين ان 45 % من العينة يعتبرون الحوار مدخلا للسكان لتحقيق التنمية. فيما يقر 36 % منهم بالاحتجاج و19 % فقط يعتبرون ان إيقاف نشاط الفسفاط وسيلة ناجعة لدفع السلطة لتحقيق التنمية. وهي نسب تعكس مدى فهم العينة المستجوبة لمتطلبات التنمية وتحقيقها، وخاصة الحوار الذي يمثل بوابة الديمقراطية التشاركية ان توفرت الإرادة السياسية لذلك

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
الاحتجاج	72	36,0	36,0	36,0
الحوار	90	45,0	45,0	81,0
Validé إيقاف نشاط الفسفاط	38	19,0	19,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

- دور الاطراف المحلية والمجتمع المدني في التنمية؟

حاولنا من خلال الاسئلة 9 و11 و12 من عنصر تمويل وانجاز التنمية معرفة آراء المستجوبين حول الاطراف التي يمكن ان يكون لها دور في التنمية وخاصة السلطة المحلية والاتحاد العام التونسي للشغل وجمعيات المجتمع المدني.

بعد معالجة الاجابات حول هذه الاسئلة، يمكن تلخيصها في الجداول التالي:

هل للسلطة المحلية دور في التنمية؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Validé نعم	16	8,0	8,0	8,0
لا	184	92,0	92,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

هل للاتحاد العام التونسي للشغل دور في التنمية في المنطقة؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	26	13,0	13,0	13,0
لا	174	87,0	87,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

هل للمجتمع المدني دور في انجاز التنمية؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	128	64,0	64,0	64,0
لا	72	36,0	36,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

من خلال هذه الجداول، يمكننا القول ان اغلب العينة لا يرون للسلطة المحلية اي دور في تحقيق التنمية (نسبة 92 %)، كما ان 87 % من المستجوبين لا يرون اي دور للاتحاد العام التونسي للشغل في مستقبل التنمية بالجهة. وهو موقف يمكن ان يترجم حالة الغضب الشعبي تجاه النقابات وضد الدور السلبي الذي لعبته ولا زالت في مجال التنمية والتشغيل بالمنطقة. لكن تم اجماع بحوالي 64 % من المستجوبين على اهمية دور المجتمع المدني وجمعياته في تحقيق التنمية. وهي ثقة تترجم اهمية هذا المجتمع المدني والثقة التي بدا يكتسبها لدى فئات واسعة من السكان.

4-7- معالجة وتحليل الاستبيان بمدينة المظيلة

قبل تحليل ومعالجة نتائج الاستبيان المتعلق بمدينة المظيلة، سنقوم بتشخيص مختصر للعينة المستجوبة (200 استجواب)، والتعرف على مدى مطابقتها للعينة العامة للاستبيان على الاقل فيما يتعلق بتوزيعها وفق الجنس والمستوى الدراسي والمهنة باعتبارها مؤشرات محددة وخصوصية.

- تشخيص العينة:

تميز العينة المستجوبة بالمظيلة حسب الجنس بارتفاع واضح لنسبة الذكور مقابل الاناث. فكانت نسبة الذكور 62 %، مقابل 38 % للإناث فقط، مما يجعلنا نستنتج ان النسيج الاجتماعي بالمظيلة محافظ وذكوري بامتياز مما جعل مشاركة الاناث تكون بهذه النسبة الضعيفة بالمقارنة مع نسبتها الحقيقية في التعداد السكاني للمدينة والتي تمثل 49.3%.

ويمكن تلخيص هذا التوزيع للعينة بالمظيلة وفق الجنس بالجدول التالي:

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
ذكر	124	62,0	62,0	62,0
أنثى	76	38,0	38,0	100,0
Valide				
Total	200	100,0	100,0	

أما بالنسبة لتوزيع العينة حسب المستوى التعليمي، فإن المستجوبين من التعليم الثانوي يمثلون النسبة الأكبر بحوالي 50%، مقابل 31% للتعليم العالي و13.5% فقط للابتدائي. وهو ما يجعل العينة بالمظيلة متطابقة مع خصائص العينة العامة للاستبيان في هذا المجال.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا شيء	10	5,0	5,0	5,0
ابتدائي	27	13,5	13,5	18,5
ثانوي	100	50,0	50,0	68,5
تعليم عالي	62	31,0	31,0	99,5
لا إجابة	1	,5	,5	100,0
Valide				
Total	200	100,0	100,0	

أما توزيع العينة حسب المهنة، فإن معالجة الاستبيان قد بينت أن 53.5% من المستجوبين معطلين، وهي نسبة قريبة من نسبة العينة العامة للاستبيان في عنصر المهنة. كما أنها تؤكد ارتفاع نسبة البطالة في المدينة مثل باقي مدن الحوض المنجمي.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
معطل	107	53,5	53,5	53,5
عامل	31	15,5	15,5	69,0
موظف	45	22,5	22,5	91,5
إطار	7	3,5	3,5	95,0
متقاعد	7	3,5	3,5	98,5
لا إجابة	3	1,5	1,5	100,0
Valide				
Total	200	100,0	100,0	

- معالجة وتحليل الاستبيان:

امام تعدد الاسئلة التي تم طرحها بالاستبيان وتعدد امكانات الاجابة عنها، والتي تتجاوز 22 ألف مكانية جواب بالنسبة لعدد الاستبيانات التي تم انجازها ميدانيا والمقدرة ب 200. فانه من المستحيل معالجة وتحليل كل الاسئلة والاجوبة الممكنة. لذلك سنحاول ان نركز على اهم الاسئلة والاجابات الموجهة لأهداف الاستبيان، والمتعلقة بواقع التنمية بالجهة ومعوقاتها والاطراف المسؤولة عن فشلها. اضافة الى امكانات التنمية ومصادر تمويلها والاطراف المعنية بها.

- هل توجد تنمية؟

حول الاجابة على هذا السؤال بالنسبة لعينة الاستجواب بالمظيلة، يمكن القول ان المستجوبين قد اجمعوا بنسبة 99% **من على غياب التنمية بالمنطقة**، مقابل الاجابة بنعم من طرف مستجوب واحد، في حين احتفظ واحد فقط بإجابته. وهذا الاجماع يؤكد واقع التنمية المتردي بالمدينة وبمنطقة الحوض المنجمي بشكل عام.

هل هنالك تنمية بالجهة؟

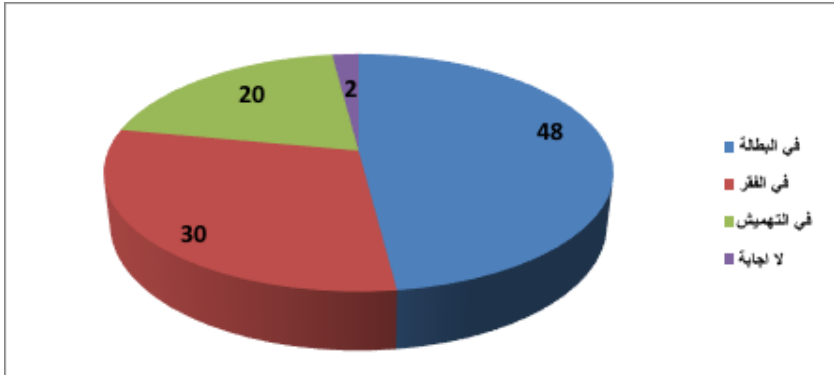
	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	1	,5	,5	,5
لا	198	99,0	99,0	99,5
لا اجابة	1	,5	,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

- كيف يتمظهر غياب التنمية؟

في حالة لا كيف تتمظهر؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
في البطالة	96	48,0	48,0	48,0
في الفقر	60	30,0	30,0	78,0
في التهميش	40	20,0	20,0	98,0
لا اجابة	4	2,0	2,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

من خلال الجدول، يتبين ان المستجوبين قد حصروا مظاهر غياب التنمية في مدينة المظيلة في ثلاث عناصر. واعتبروا ان البطالة اهم هذه العناصر بنسبة تقدر بحوالي 48%، اما الفقر فنسبة 30% والتهميش بنسبة 20% فقط. ويمكن القول ان ارتفاع نسبة الفقر والبطالة يمثلان أكثر اشكال التهميش الاقتصادي والاجتماعي.



- ماذا تعني لك شركة فسفاط قفصة؟

يمكن اعتبار هذا السؤال أحد اهم واعقد الاسئلة في الاستبيان، نظرا لحساسيته وارتباطه بدور شركة فسفاط قفصة في المنطقة. لذلك ستكون الاجابة عليه محددة في تحليل واقع التنمية ومستقبلها في الجهة.

من خلال الجدول المصاحب، اعتبر **90.5%** من العينة المستجوبة بمنطقة المظيلة، ان شركة فسفاط قفصة هي المشغل الوحيد بالمنطقة. اي انها تمثل مصدر التنمية الوحيد. وهو ما يفسر ضعف نسبة المستجوبين الذين اجابوا بكون شركة فسفاط قفصة لا تعني لهم شيئا (8% فقط). كما تعني هذه النسبة المرتفعة لقوة حضور الشركة رغم وجود المجمع الكيميائي التونسي والذي يمكن القول ان سكان المظيلة يعتبرون المجمع تابع لشركة فسفاط قفصة.

ماذا تعني لك شركة فسفاط قفصة في المنطقة؟

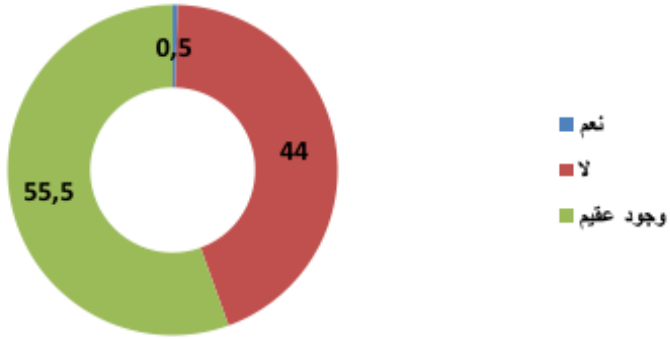
	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
المشغل الوحيد	181	90,5	90,5	90,5
لا تعني شيئا	16	8,0	8,0	98,5
لا اجابة	3	1,5	1,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

- هل الدولة موجودة؟

حضور شركة فسفاط قفصة ودورها، يحلنا حتما للتساؤل عن مدى حضور الدولة بمنطقة المظيلة من عندها خاصة بعد النسبة الكبيرة لدورها في التشغيل. وبعد معالجة نتيجة الاستبيان حول هذا السؤال، يمكن القول ان 55.5% من الاجابات اقرت بوجود عقيم للدولة بالمنطقة، و44% يعتبرون الدولة غائبة. وهو ما يعني ان غالبية سكان مدينة المظيلة مقتنعون بعدم وجود الدولة وبعقم وجودها لغياب التنمية والبنى التحتية وتردي إطار عيش الناس.

هل الدولة موجودة بالمنطقة؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	1	,5	,5	,5
لا	88	44,0	44,0	44,5
وجود عقير	111	55,5	55,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	



- من المسؤول عن التخلف التنموي؟

التخلف التنموي مسؤولية من؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
السلطة	51	25,5	25,5	25,5
شركة فسفاط قفصة	22	11,0	11,0	36,5
النخب الحالية	46	23,0	23,0	59,5
النقابة	81	40,5	40,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

من خلال الجدول يتبين ان المستجوبين قد أقرروا ان النقابات تتحمل مسؤولية التخلف التنموي وذلك بنسبة 40.5 % وهي اعلى نسبة تحمل النقابات التخلف التنموي بمدن الحوض المنجمي. وهو ما يعني ان النقابات تلعب دورا سلبيا في المنطقة، كما كانت نسبة النخب المحلية والسلطة متقاربة فيما يتعلق بمسؤولية التخلف التنموي، والتي كانت 23 % بالنسبة للأولى و25 % للسلطة. التنموي بالمنطقة. كما وجب التذكير في هذا المجال، ان الاستبيان في المناطق المنجمية الاربعة اتفقوا على عدم مسؤولية شركة فسفاط قفصة على التخلف التنموي.

- كيفية اختيار المرشح في الانتخابات:

أدرجنا هذا السؤال لمعرفة القاعدة التي ينتخب على اساسها السكان مرشحيهم سواء في مجلس نواب الشعب او المجالس البلدية. اذ ان قاعدة الاختيار تحمل اصحابها نتائج اختيارهم في المجالات التنموية. معالجة الإجابات حول هذا السؤال تم تلخيصها بالجدول التالي:

في حالة نعم ، كيف اخترت؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
الرابطة الدموية	47	23,5	23,5	23,5
وعود	14	7,0	7,0	30,5
متحزب(ة)	12	6,0	6,0	36,5
قناعة بالبرنامج	16	8,0	8,0	44,5
غير معني بالسؤال	111	55,5	55,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

يتبين من الجدول ان 55.5% من العينة لم تشارك في الانتخابات، والغالب للظن انها من فئة الشباب (20-30 سنة). كما ان الاختيار على قاعدة الرابطة الدموية يمثل 23.5 %، وهو ما يعني ان العلاقات السياسية والاجتماعية بمنطقة المظيلة لازالت تقليدية ومركزة على القبيلة والعرش. وهو ما يفسر ضعف نسبة المتحزبين التي لم تتجاوز 6 % فقط.

- تنمية بدون فسفاط؟

يمثل هذا السؤال محور اهداف الدراسة. اذ انه وفي المرحلة الثانية منها، وبالاعتماد على المعايير الميدانية والدراسات المعمقة التي انجزت حول المدن المنجمية. تم التأكيد على وجود امكانات كبيرة للتنمية خارج الفسفاط. لكن نريد معرفة آراء السكان حول هذا الموضوع، وهل هم فعلا مقتنعون بان امكانات التنمية بدون فسفاط متوفرة بالجهة ام لا؟

بعد معالجة نتائج الاستبيان حول هذا السؤال تبين ان 88.5% من العينة المستجوبة يؤكدون امكانية التنمية بدون فسطاط. في حين 11.5% فقط لا يرون تنمية خارج الفسطاط. وبالتالي يمكننا القول ان غالبية سكان الحوض المنجمي لهم قناعة بان مدنهم تتوفر على امكانات تنمية غير الفسطاط قادرة على تغيير وجه المنطقة على المدى المتوسط والبعيد لو توفرت الارادة السياسية.

هل يمكن الحديث عن تنمية بدون الفسطاط؟

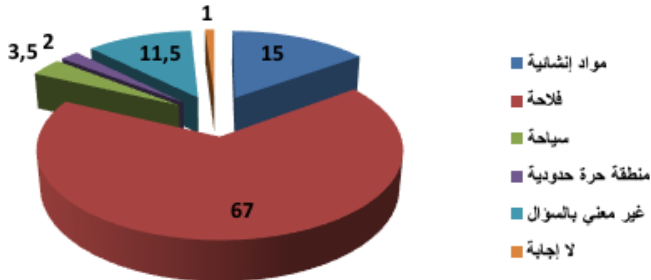
	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	177	88,5	88,5	88,5
لا	23	11,5	11,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

- ما هي امكانات التنمية؟

بعد معالجة نتائج الاجابات على هذا السؤال، يمكن تلخيصها بالجدول التالي:

ما هي هذه الإمكانيات؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
مواد إنشائية	30	15,0	15,0	15,0
فلاحة	134	67,0	67,0	82,0
سياحة	7	3,5	3,5	85,5
منطقة حرة حدودية	4	2,0	2,0	87,5
غير معني بالسؤال	23	11,5	11,5	99,0
لا اجابة	2	1,0	1,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	



من خلال الجدول السابق والرسم البياني، تعتبر المواد الانشائية والفلاحة الرهان المتوفر بالجهة لإنجاز تنمية حقيقية متحررة من سلطة الفساد. الا ان العملية ليست مرتبطة بوجود الإمكانيات النموية بل بالسياسات والخطط العملية لتفعيلها. اذ ان نسبة الذين يراهنون على الفلاحة تقدر بحوالي 67%، في حين اعتبر 15% من المستجوبين ان المواد الانشائية مصدر وامكانية حقيقية للتنمية.

كما تم تعداد المواد الانشائية في اجابات عن السؤال الموالي من الاستبيان، ويمكن حصرها وفق الاجابات في الرمال والكلس والطين. ولعل اهم مادة انشائية كان عليها اجماع هي الرمال ثم تأتي الطين والكلس من حيث الاهمية لدى المستجوبين.

اما الفلاحة، فان اغلب الاجابات اكدت على ارتباطها بالماء، الذي يعتبره السكان مصدرا مهدورا من طرف شركة فسفاط قفصة. رغم ان مدينة المظيلة ليست لها موارد مائية، اذ ان مياه الشرب تأتيها من منطقة الارطس بالقطار.

كما اكدت نسبة كبيرة من العينة المستجوبة (78.5%) على فشل المشاريع الفلاحية بالجهة، وذلك ارتباطا بضعف دعم الدولة للأنشطة الفلاحية بالمنطقة. كما تم اجماع على وجود امكانيات سياحية بالمنطقة متمثلة خاصة في الجبال والدواميس القديمة.

- من يمول التنمية؟

مثلما ذكرنا سابقا، ليس المهم وجود امكانيات طبيعية للتنمية. بل المهم من سيمول التنمية ودور الدولة في ذلك؟

من خلال معالجة الاجابات حول هذا السؤال، يتبين ان الاجابات حصرت تمويل التنمية بين الدولة وشركة فسفاط قفصة مع اعطاء النسبة الاكبر للدولة. وهي نتيجة مخالفة كليا لما ذهب اليه العينة المستجوبة بالرديف الذين اعطوا النسبة الاكبر للقطاع الخاص. يلخص الجدول التالي نسب هذه الاجابات بالنسبة لمنطقة المظيلة:

من يمول التنمية في المنطقة؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
الدولة	142	71,0	71,0	71,0
شركة فسفاط قفصة	48	24,0	24,0	95,0
Validé الخواص	2	1,0	1,0	96,0
الشراكة	1	,5	,5	96,5
لا إجابة	7	3,5	3,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	

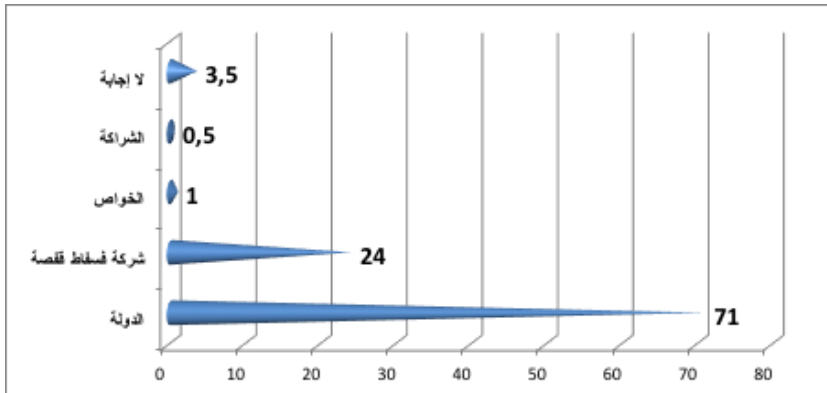
من خلال الجدول، يتبين ان نسبة من حملوا الدولة مسؤولية تمويل التنمية تقدر بحوالي 71 %، في حين ان نسبة تحمل شركة فسفاط قفصة للتنمية قدرت بحوالي 24 %. مما يؤكد على ان سكان المظيلة متمسكون بضرورة ان تقوم الدولة بدورها الفعلي والطبيعي في تنمية الجهة وإستغلال مواردها في إطار نمط تموي وطني جديد. كما وجب التأكيد على غياب كامل لدور القطاع الخاص في التنمية حسب المستجوبين بالمظيلة، اذ ان نسبتهم لا تتجاوز 1 % فقط. وهو دليل على غياب شبه كلي للاستثمارات الخاصة بمنطقة الحوض المنجمي بشكل عام.

- دور السكان في تحقيق التنمية؟

من خلال هذا السؤال، أردنا التعرف على رأي السكان حول دورهم او ما يجب ان يفعلوه لتحقيق التنمية بمنطقتهم. وبعد معالجة الاجابات، تبين ان 42 % من العينة يعتبرون الحوار مدخلا للسكان لتحقيق التنمية. فيما يقر 32 % منهم بالاحتجاج و24 % يعتبرون ان إيقاف نشاط الفسفاط وسيلة ناجعة لدفع السلطة لتحقيق التنمية. وهي نسب تعكس مدى فهم العينة المستجوبة لمتطلبات التنمية وتحقيقها، وخاصة الحوار الذي يمثل بوابة الديمقراطية التشاركية ان توفرت الإرادة السياسية لذلك.

كيف ترى دور السكان في تحقيق تنمية بالمنطقة؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
الاحتجاج	64	32,0	32,0	32,0
الحوار	84	42,0	42,0	74,0
إيقاف نشاط الفسفاط	49	24,5	24,5	98,5
لا إجابة	3	1,5	1,5	100,0
Total	200	100,0	100,0	



- دور الاطراف المحلية والمجتمع المدني في التنمية؟

حاولنا من خلال الاسئلة 9 و11 و12 من عنصر تمويل وانجاز التنمية معرفة آراء المستجوبين حول الاطراف التي يمكن ان يكون لها دور في التنمية وخاصة السلطة المحلية والاتحاد العام التونسي للشغل وجمعيات المجتمع المدني.

بعد معالجة الاجابات حول هذه الاسئلة، يمكن تلخيصها في الجداول التالي:

هل للسلطة المحلية دور في التنمية؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	39	19,5	19,5	19,5
لا	159	79,5	79,5	99,0
لا إجابة	2	1,0	1,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

هل للاتحاد العام التونسي للشغل دور في التنمية في المنطقة؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	6	3,0	3,0	3,0
لا	194	97,0	97,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

هل للمجتمع المدني دور في انجاز التنمية؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	36	18,0	18,0	18,0
لا	164	82,0	82,0	100,0
Total	200	100,0	100,0	

من خلال هذه الجداول، يمكننا القول ان اغلب العينة لا يرون للسلطة المحلية اي دور في تحقيق التنمية (نسبة 79.5%)، كما ان 97% من المستجوبين لا يرون اي دور للاتحاد العام التونسي للشغل في مستقبل التنمية بالجهة. وهو موقف يمكن ان يترجم حالة الغضب الشعبي تجاه النقابات وضد الدور السلبي الذي لعبته ولا زالت تقوم به في مجال التنمية والتشغيل بالمنطقة. وهو ما يؤكد تحميلة التخلف التنموي بالمظلة وفق ما تم ذكره سابقا.

لكن تم اجماع بحوالي 82 % من المستجوبين على ان المجتمع المدني وجمعياته ليس لهم اي علاقة بالتنمية في المنطقة. وهي نسبة تعكس غياب ميداني للمجتمع المدني وضعفه في مدينة المظيلة.

8- الاستنتاجات العامة حول الاستبيان الميداني

بعد معالجة كل المعطيات والإجابات الممكنة بالاستبيان سواء على مستوى تشخيص العينة العامة، او على مستوى الاستبيانات المتعلقة بكل مدينة منجمية. وبعد تحليل اهم نتائج الاستبيان واستطلاع رأي المستجوبين (800 مستجوب) حول اهم الاسئلة الموجهة من خلال الاستبيان، والتي حاولنا جاهدين الارتباط بموضوع الدراسة واهدافها. يمكننا استخلاص الاستنتاجات التالية:

- اجماع كل المستجوبين وبنسبة تتجاوز 98 % على غياب التنمية بكل المدن المنجمية
- تظهري غياب التنمية بالمدن المنجمية في انتشار البطالة والفقر والتهيمش بالمدن، مما جعلها مدن طاردة للسكان مثلما بينا ذلك في المرحلة الثانية من الدراسة
- شركة فسفاط قفصة بقيت لدى الضمير الجمعي لسكان مدن الحوض المنجمي المشغل الوحيد بالجهة، رغم ان فئة من الشباب المستجوب عبروا على ان الشركة لا تعني لهم شيئاً وهو منطقي باعتبار ان هؤلاء الشباب عمرهم من عمر الفترة التي تراجعت شركة فسفاط قفصة عن القيام بأدوارها القديمة التي تمثلت في الدولة
- غياب شامل للدولة في هذه المدن وحتى ان وجدت فوجودها دوماً يكون عقيم وغير فعال.
- تحميل مسؤولية التخلف التنموي بمدن الحوض المنجمي الى السلطة والنقابات والنخب المحلية ولو بنسب متفاوتة، مع اجماع جل المستجوبين على ان شركة فسفاط قفصة ليس لها اي مسؤولية في غياب التنمية بالمنطقة ككل.
- انتشار العزوف عن المشاركة في الانتخابات وخاصة لدى الفئة الشبابية. كما ان الذين ينتخبون بنسب كبيرة منهم على اساس الروابط الدموية. مما يجعل من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بمدن الحوض المنجمي محكومة بأسس المجتمع التقليدي ومتمركزة حول البعد القبلي والعروشي
- اجماع شبه كلي من طرف المستجوبين حول امكانيات التنمية بدون او بعد الفسفاط بمدن الحوض المنجمي، وان هذه المدن لها من الإمكانيات الطبيعية والبشرية ما يمكنها من انجاز تنمية فاعلة ومنتجة للثروة خارج الفسفاط
- القطاع الفلاحي والمواد الانشائية من رمال وطين وكلس وجبس هي المقومات الموجودة للتنمية بالجهة
- دور شركة فسفاط قفصة يبقى هاماً في تحقيق تنمية بالمدن المنجمية بدون فسفاط، من خلال مشاركتها في انجاز مشاريع تنموية في مجالات جديدة ومتجددة

- تحميل مسؤولية تمويل التنمية للدولة ثم لشركة فسقاط قفصة باعتبارها تابعة لها، مع عدم اعطاء الخواص اي مسؤولية او قدرة على التنمية في الجهة، نظرا لغيابهم سابقا وحاليا، وبالتالي فهم غير قادرين على المغامرة بإنجاز مشاريع في الجهة بمفردهم. وما يعني ان القطاع الخاص ينتظر الدولة كقاطرة للتنمية بمدن الحوض المنجمي
- اعتبار الحوار أحد اهم المداخل لتفعيل دور السكان في انجاح وانجاز مشاريع تنمية بمدن الحوض المنجمي. كما اعتبر جزء مهم من المستجوبين بان الاحتجاج يمثل وسيلة لدفع الدولة للإيفاء بتعهداتها التنموية. وهو ما يعني فقدان الثقة بين الأهالي والدولة واجهزتها
- الاجماع على الدور السلبي للاتحاد العام التونسي للشغل والنقابات التابعة له في تحقيق التنمية بمدن الحوض المنجمي، اضافة الى عدم القناعة بإعطاء اي دور تمويي للسلطة المحلية المتمثلة في المجالس البلدية المنتخبة سنة 2018. وهو ما يعني ان الصورة النمطية القديمة للبلدية لازالت حاضرة في الضمير الجمعي لسكان الحوض المنجمي.
- رغم حداثة العمل المدني والجمعياتي بالجهة، فان اغلب المستجوبين بالرديف وام العرائس والمتلوي، قد اجمعوا على اهمية ادوار الجمعيات في تحقيق التنمية بالمنطقة. الا بالمظيلة اين اعتبرت نسبة كبيرة من المستجوبين ان لا دور للمجتمع المدني في التنمية. وهذا الموقف يمكن فهمه من زاوية ضعف العمل والحضور المدني بمنطقة المظيلة.

المحور الثاني

اقتراح مشاريع تنمية بمدن الحوض المنجمي

اقترح مشاريع تنمية بمدن الحوض المنجمي

1- مقدمة:

من خلال نتائج الاستبيان الميداني، وعبر اللقاءات والحوارات المتعددة التي تمت مع الاطراف النقابية والمحلية والسياسية والمدنية بمدن الحوض المنجمي. ومن خلال دراسات العمل الميداني الذي قمنا به، يمكننا القول ان التخلف التنموي بمدن الحوض المنجمي ليس قدرا على هذه المناطق، وليس لقلّة الموارد الطبيعية، او الإمكانيات البشرية. بل ان التخلف التنموي الذي تعاني منه جهة الحوض المنجمي كان بقرار سياسي اولا، وبتحالف مكونات نقابية وسياسية وعروشية طيلة أكثر من 50 سنة مع هذا القرار السياسي المذل لهذه المناطق الغنية والثرية طبيعيا وبشريا.

كما ان الدراسة مكنتنا من التأكد من ثراء هذه المناطق بالموارد الطبيعية من مياه ومواد انشائية وامكانيات فلاحية كبيرة، يمكن ان تحول المنطقة الى فضاء للرفاه الاجتماعي وخلق الثروة. لو استفاق من يسوسون هذه البلاد

واعتبر من الماضي كل الاطراف المحلية والجهوية الذين تمعّشوا طويلا من هذه الاوضاع، وحلوا العلاقات التنموية بالجهة الى علاقات زبونية مبنية على الروابط الدموية والاجندات النقابية والسياسية التي ليس لها اي علاقة بحاجيات السكان ومتطلباتهم في العيش بكرامة.

لذلك ومن اجل ان نحلم بمستقبل أفضل لسكان الحوض المنجمي وحتى لا تتحول مدنهم الى طاردة لهم جراء العطش والفقر والبطالة والتهميش، فإننا نقترح جملة من المشاريع التي تجد لها مرتكزاتها الفنية والتنموية والطبيعية. وهي مقترحات نريد لها ان تكون منطلقا لنقاش جدي ومثمر بين كل الفاعلين المحليين خاصة من اجل رسم تصور تنموي متكامل ومتناسق مع الإمكانيات الطبيعية المتوفرة والطاقات البشرية الموجودة وحاجيات السكان المباشرة.

2- اقتراح جذاذات مشاريع تنموية:

حاولنا تقديم المشاريع في شكل جذاذات مبسطة، تعطي فكرة عامة عن هذه الافكار المشاريع لتكون منطلقا لتعميق البحث والنقاش حولها. كما قسمناها حسب القطاعات ليسهل التعامل معها واثرائها، كل حسب اختصاصه ووفق معرفته بالموضوع.

**- مشاريع مرتبطة بالمواد الانشائية -
جذاذة مشروع عدد 01**

مصنع اسمنت رمادي	المشروع
الرديف (منطقة تبديت)	مكان الانجاز
كلس + طين + رمال	المواد الاولية
مقاطع استخراج الفسفاط	مصادرها
كلنكر واسمنت رمادي	المواد النهائية
600 ألف طن	طاقة الانتاج السنوية
960 ألف طن سنويا	كمية المواد الاولية
350 مليون دينار	الكلفة التقديرية
450 من اطارات واعوان تسيير واعوان تنفيذ	عدد مواطن الشغل المباشرة
1000 موطن شغل في مجال النقل والخدمات واللوجستيك	عدد مواطن الشغل غير المباشرة
الدولة ممثلة في شركة فسفاط قفصة والبنوك الوطنية + لخواص	الممولون
سنتان	مدة الإنجاز
ولايات الجنوب الغربي والوسط+ الولايات الحدودية بالجزائر الشقيقة	التسويق

جذاذة مشروع عدد 02

مصنع آجر احمر	المشروع
الرديف (منطقة براشيم)	مكان الانجاز
طين + رمال + شاموت	المواد الاولية
طين منطقة براشيم	مصادرها
ياجور احمر (6 و8 و12 واوردي)	المواد النهائية
36 ألف طن	طاقة الانتاج السنوية
54 ألف طن سنويا	كمية المواد الاولية
3 مليون دينار	الكلفة التقديرية
45 من اطارات واعوان تسيير واعوان تنفيذ	عدد مواطن الشغل المباشرة
100 موطن شغل في مجال النقل والخدمات واللوجستيك	عدد مواطن الشغل غير المباشرة
الدولة ممثلة في شركة فسفاط قفصة والبنوك الوطنية + لخواص	الممولون
سنة	مدة الانجاز
ولايات الجنوب الغربي والوسط	التسويق

جذاذة مشروع عدد 03

مصنع أجر احمر	المشروع
المتلوي (منطقة كاف الدور)	مكان الانجاز
طين + رمال + شاموت	المواد الاولية
طين منطقة كاف الدور	مصادرها
ياجور احمر (6 و8 و12 واوردي)	المواد النهائية
45 ألف طن	طاقة الانتاج السنوية
60 ألف طن سنويا	كمية المواد الاولية
3.5 مليون دينار	الكلفة التقديرية
60 من اطارات واعوان تسيير واعوان تنفيذ	عدد مواطن الشغل المباشرة
120 موطن شغل في مجال النقل والخدمات واللوجستيك	عدد مواطن الشغل غير المباشرة
الدولة ممثلة في شركة فسفاط قفصة والبنوك الوطنية + لخواص	الممولون
سنة	مدة الانجاز
ولايات الجنوب الغربي والوسط	التسويق

جذاذة مشروع عدد 04

مصنع خزف	المشروع
المظيلة (منطقة البرج)	مكان الانجاز
طين + رمال + دولمي	المواد الاولية
منطقة مزندة وصهيب	مصادرها
المربعات الخزفية للأرضية والجدران	المواد النهائية
100 ألف متر مربع	طاقة الانتاج السنوية
3 مليون دينار	الكلفة التقديرية
40 من اطارات واعوان تسيير واعوان تنفيذ	عدد مواطن الشغل المباشرة
100 موطن شغل في مجال النقل والخدمات واللوجستيك	عدد مواطن الشغل غير المباشرة
الخواص	الممولون
سنة	مدة الانجاز
ولايات الجنوب الغربي والوسط	التسويق

جذاذة مشروع عدد 05

مصنع للجبس	المشروع
المتلوي (منطقة امر الخشب على الطريق الرابطة بين المتلوي وقفصة)	مكان الانجاز
جبس	المواد الاولية
جبس مناطق امر الخشب وكاف الشفاير وكاف الدور	مصادرها
جبس معد للاستعمالات العمرانية والصناعية	المواد النهائية
100 ألف طن	طاقة الانتاج السنوية
150 ألف طن	كمية المواد الأولية
100 مليون دينار	الكلفة التقديرية
150 من اطارات واعوان تسيير واعوان تنفيذ	عدد مواطن الشغل المباشرة
500 موطن شغل في مجال النقل والخدمات واللوجستيك ومصنعي المواد الجبسية	عدد مواطن الشغل غير المباشرة
الدولة ممثلة في شركة فسفاط قفصة والبنوك الوطنية + الخواص	الممولون
سنة	مدة الإنجاز
ولايات الجنوب الغربي والوسط والقطر الجزائري	التسويق

جذاذة مشروع عدد 06

مقطع لحجارة القص (بلوك)	المشروع
المظيلة (منطقة صهيب)	مكان الانجاز
حجارة كلسية	المواد الاولية
جبال منطقة صهيب	مصادرها
بلوك كلسي للبناء	المواد النهائية
300 ألف وحدة	طاقة الانتاج السنوية
750 ألف دينار	الكلفة التقديرية
20 موطن شغل	عدد مواطن الشغل المباشرة
100 موطن شغل في مجال النقل والخدمات واللوجستيك	عدد مواطن الشغل غير المباشرة
الخواص	الممولون
6 أشهر	مدة الانجاز
ولاية قفصة	التسويق

- مشاريع مرتبطة بالفلاحة -

جذاذة مشروع عدد 07

منطقة سقوية	المشروع
السقودود بالرديف	مكان الانجاز
غراسة النخيل والاشجار المثمرة	النشاط الفلاحي
300هك	المساحة الجمليية
15 مليون دينار	الكلفة التقديرية
60 مقسم (5 هك)	عدد المقاسم الفلاحيية
300	عدد مواطن الشغل المباشرة
500	عدد مواطن الشغل غير المباشرة
الدولة من خلال تجهيز المنطقة بالماء ودعم الفلاحين ماديا طيلة مدة لا تقل عن سنة	الممولون
سنة	مدة الانجاز
ولاية قفصة	التسويق

جذاذة مشروع عدد 08

منطقة سقوية	المشروع
سيدي بويكر بام العرائس	مكان الانجاز
غراسة اشجار الفستق	النشاط الفلاحي
100هك	المساحة الجمليية
7 مليون دينار	الكلفة التقديرية
20 مقسم (5 هك)	عدد المقاسم الفلاحيية
200	عدد مواطن الشغل المباشرة
150	عدد مواطن الشغل غير المباشرة
الدولة من خلال تجهيز المنطقة بالماء ودعم الفلاحين ماديا طيلة مدة لا تقل عن سنة	الممولون
سنة	مدة الانجاز
وطنيا ودوليا من خلال التصدير	التسويق

جذاذة مشروع عدد 09

منطقة سقوية	المشروع
الدوارة بأمر العرائس	مكان الانجاز
غراسة أشجار الفستق والأشجار المثمرة	النشاط الفلاحي
200 هك	المساحة الجمالية
10 مليون دينار	الكلفة التقديرية
40 مقسم (5 هك)	عدد المقاسم الفلاحية
200	عدد مواطن الشغل المباشرة
350	عدد مواطن الشغل غير المباشرة
الدولة من خلال تجهيز المنطقة بالماء ودعم الفلاحين ماديا طيلة مدة لا تقل عن سنة	الممولون
سنة	مدة الانجاز
وطنيا ودوليا	التسويق

جذاذة مشروع عدد 10

منطقة سقوية	المشروع
كريشة النعام بالمتلوي	مكان الانجاز
غراسة النجيل والخضر	النشاط الفلاحي
300 هك	المساحة الجمالية
15 مليون دينار	الكلفة التقديرية
60 مقسم (5 هك)	عدد المقاسم الفلاحية
300	عدد مواطن الشغل المباشرة
500	عدد مواطن الشغل غير المباشرة
الدولة من خلال تجهيز المنطقة بالماء ودعم الفلاحين ماديا طيلة مدة لا تقل عن سنة	الممولون
سنة	مدة الانجاز
محليا ووطنيا ودوليا	التسويق

جذاذة مشروع عدد 11

منطقة سقوية	المشروع
الدين بالمتلوي	مكان الانجاز
غراسة النخيل والاشجار المثمرة	النشاط الفلاحي
100 هك	المساحة الجمالية
8 مليون دينار	الكلفة التقديرية
20 مقسم (5 هك)	عدد المقاسم الفلاحية
200	عدد مواطن الشغل المباشرة
150	عدد مواطن الشغل غير المباشرة
الدولة من خلال تجهيز المنطقة بالماء ودعم الفلاحين ماديا طيلة مدة لا تقل عن سنة	الممولون
سنة	مدة الانجاز
محليا ووطنيا ودوليا	التسويق

جذاذة مشروع عدد 12

منطقة سقوية	المشروع
السقي بالمظيلة	مكان الانجاز
غراسة الخضر والاشجار المثمرة	النشاط الفلاحي
150 هك	المساحة الجمالية
10 مليون دينار	الكلفة التقديرية
50 مقسم (3 هك)	عدد المقاسم الفلاحية
150	عدد مواطن الشغل المباشرة
200	عدد مواطن الشغل غير المباشرة
الدولة من خلال تجهيز المنطقة بالماء ودعم الفلاحين ماديا طيلة مدة لا تقل عن سنة	الممولون
سنة	مدة الانجاز
محليا ووطنيا	التسويق

- مشاريع مرتبطة بالصناعات التحويلية-

جذاذة مشروع عدد 13

وحدة لتجفيف وتعليب التمور والخرن	المشروع
السقودود بالرديف	مكان الانجاز
تحويل وتجفيف وتعليب التمور	النشاط الصناعي
2 مليون دينار	الكلفة التقديرية
5000 طن	طاقة التحويل السنوية
120	عدد مواطن الشغل المباشرة
100	عدد مواطن الشغل غير المباشرة
تعاضديات مساهمة من الفلاحين	الممولون
سنة	مدة الانجاز
محليا ووطنيا ودوليا	التسويق

جذاذة مشروع عدد 14

وحدة لتجفيف وتعليب التمور والخرن	المشروع
منطقة الدين بالمتلوي بالرديف	مكان الانجاز
تحويل وتجفيف وتعليب التمور	النشاط الصناعي
2 مليون دينار	الكلفة التقديرية
5000 طن	طاقة التحويل السنوية
120	عدد مواطن الشغل المباشرة
100	عدد مواطن الشغل غير المباشرة
تعاضديات مساهمة من الفلاحين	الممولون
سنة	مدة الانجاز
محليا ووطنيا ودوليا	التسويق

جذاذة مشروع عدد 15

وحدة لتثمين وتعليب مادة الفستق	المشروع
سيدي بوبكر بأمر العرائس	مكان الانجاز
تجميع وتثمين وتعليب الفستق	النشاط الصناعي
2 مليون دينار	الكلفة التقديرية
2000 طن	طاقة التحويل السنوية
120	عدد مواطن الشغل المباشرة
100	عدد مواطن الشغل غير المباشرة
تعاضديات مساهمة من الفلاحين	الممولون
سنة	مدة الانجاز
محليا ووطنيا ودوليا	التسويق

- مشاريع مرتبطة بالمجال البيئي -

جذاذة مشروع عدد 16

منبت للأشجار الغابية والمثمرة	المشروع
الرديف	مكان الانجاز
انتاج مشاتل للأشجار الغابية والاشجار المقمرة	النشاط
1 مليون دينار	الكلفة التقديرية
300 ألف مشتلة	طاقة الانتاج السنوية
جزء من عمال شركة البيئبة والبستنة بالرديف	عدد مواطن الشغل المباشرة
50	عدد مواطن الشغل غير المباشرة
شركة فسفاط قفصة ومصالح وزارة الفلاحة	الممولون
سنة	مدة الانجاز
محليا	التسويق

جذاذة مشروع عدد 17

منبت للأشجار الغابية والمثمرة	المشروع
امر العرائس	مكان الانجاز
انتاج مشاتل للأشجار الغابية والاشجار المقمرة	النشاط
1 مليون دينار	الكلفة التقديرية
ألف 300 مشتلة	طاقة الانتاج السنوية
جزء من عمال شركة البيئة والبستنة بأمر العرائس	عدد مواطن الشغل المباشرة
50	عدد مواطن الشغل غير المباشرة
شركة فسفاط قفصة ومصالح وزارة الفلاحة	الممولون
سنة	مدة الانجاز
محليا	التسويق

جذاذة مشروع عدد 18

منبت للأشجار الغابية والمثمرة	المشروع
المتلوي	مكان الانجاز
انتاج مشاتل للأشجار الغابية والاشجار المقمرة	النشاط
1.5 مليون دينار	الكلفة التقديرية
500 ألف مشتلة	طاقة الانتاج السنوية
جزء من عمال شركة البيئة والبستنة بالرديف	عدد مواطن الشغل المباشرة
100	عدد مواطن الشغل غير المباشرة
شركة فسفاط قفصة ومصالح وزارة الفلاحة	الممولون
سنة	مدة الانجاز
محليا	التسويق

جذاذة مشروع عدد 19

مشروع	منبت للأشجار الغابية والمثمرة
مكان الانجاز	المظيلة
النشاط	انتاج مشاتل للأشجار الغابية والأشجار المقمرة
الكلفة التقديرية	1 مليون دينار
طاقة الانتاج السنوية	ألف 300 مشتلة
عدد مواطن الشغل المباشرة	جزء من عمال شركة البيئة والبستنة بالريديف
عدد مواطن الشغل غير المباشرة	50
الممولون	شركة فسفاط قفصة ومصالح وزارة الفلاحة
مدة الانجاز	سنة
التسويق	محليا

جذاذة مشروع عدد 20

المشروع	وحدة لرسكلة النفايات المطاطية
مكان الانجاز	امر العرائس
النشاط	انتاج حبيبات من المطاط لاستعمالها وقود
الكلفة التقديرية	2.5 مليون دينار
طاقة الانتاج السنوية	3500 طن
المواد الاولية	الابسطة الناقلة والعجلات المطاطية المستعملة
مصادرها	شركة فسفاط قفصة وشركات النقل ومسدي خدمات اصلاح وتغيير العجلات المطاطية
عدد مواطن الشغل المباشرة	30
عدد مواطن الشغل غير المباشرة	100
الممولون	شركة فسفاط قفصة الخواص في إطار شراكة
مدة الانجاز	سنة
التسويق	لمصنعي الاسمنت بالبلاد

جذاذة مشروع عدد 21

وحدة لرسكلة النفايات المطاطية	المشروع
المتلوي	مكان الانجاز
انتاج حبيبات من المطاط لاستعمالها وقود	النشاط
3.5 مليون دينار	الكلفة التقديرية
4500 طن	طاقة الانتاج السنوية
الابسطة الناقلة والعجلات المطاطية المستعملة	المواد الاولية
شركة فسفاط قفصة وشركات النقل ومسدي خدمات اصلاح وتغيير العجلات المطاطية	مصادرها
45	عدد مواطن الشغل المباشرة
120	عدد مواطن الشغل غير المباشرة
شركة فسفاط قفصة الخواص في إطار شراكة	الممولون
سنة	مدة الانجاز
لمصنعي الاسمنت بالبلاد	التسويق

جذاذة مشروع عدد 22

وحدة لرسكلة النفايات الحديدية	المشروع
المتلوي	مكان الانجاز
انتاج مواد حديدية قابلة للاستعمال والتحويل	النشاط
10 مليون دينار	الكلفة التقديرية
4500 طن	طاقة الانتاج السنوية
نفايات الحديد والخردة	المواد الاولية
شركة فسفاط قفصة وباقي الانشطة بالجهة وشركات النقل ومسدي خدمات المرتبطة بإنتاج نفايات حديدية	مصادرها
80	عدد مواطن الشغل المباشرة
300	عدد مواطن الشغل غير المباشرة
شركة فسفاط قفصة الخواص في إطار شراكة	الممولون
سنة	مدة الانجاز
للسوق التونسية وامكانية التصدير للجوار	التسويق

3- الخلاصة:

من خلال هذه الجذاذات، يمكننا ان نقيم الاستثمارات الممكنة لتحقيق بدايات تنمية حقيقية بالمنطقة كما يلي:

- الاستثمارات المرتبطة بالمواد الانشائية: 710 مليون دينار
- الاستثمارات المرتبطة بالفلاحة: 55 مليون دينار
- الاستثمارات المرتبطة بالصناعات التحويلية: 6 مليون دينار
- الاستثمارات المرتبطة بالمجال البيئي: 20.5 مليون دينار

بالتالي فان الاستثمارات الجمالية الممكنة خلال الخمس سنوات القادمة، تقدر بحوالي 800 مليون دينار. مع خلق حوالي 3000 موطن شغل مباشر وأكثر من 4500 موطن شغل غير مباشر (دون احتساب العدد الحالي لعمال شركات الغراسة والبيئة والذين سيدمجون في انتاج الثروة الحقيقي بدل منحة البطالة التي يتقاضونها حاليا وتساهم في امتصاص موارد شركة الفسفاط). وهو ما يمكن ان يدخل ديناميكية اقتصادية واجتماعية على مدن الحوض المنجمي، ويحولها من مدن طاردة لسكانها الى مدن جالبة للسكان ولليد العاملة من خارجها. كما يجعلها تتحرر تدريجيا من النمط التنموي المرتبط بالفسفاط فقط.

الخاتمة

لقد حاولنا خلال اعداد هذه الدراسة تشخيص واقع مدن الحوض المنجمي والمسار التاريخي لنشأتها وارتباط هذه النشأة باكتشاف وإستغلال الفسفاط. كما تم التعرض الى شركة فسفاط قفصة ودورها في نشأة وتطور مدن الحوض المنجمي والدور التنموي التي كانت تقوم به حتى منتصف الثمانينات.

فالشركات الاستعمارية التي استغلت الفسفاط ومدنه طيلة أكثر من 50 سنة، لم تبني هذه المدن وتجهزها وتوفر مستلزمات الحياة بداخلها الا لصالح اطاراتها وعمالها الاوروبيين. اما عمال الفسفاط من اهل البلاد فانهم استغلوا كالعبيد طيلة هذه المدة مقابل اجور اقل ما يقال فيها انها لا تكفي الا لسد الرمق، تمكن العمال من العودة مجددا للداموس لمزيد إستغلالهم.

اما بعد 1956، وفي إطار الشروع الفعلي في تونسنة الشركات المستغلة للفسفاط وصولا الى توحيدها في إطار شركة عمومية وطنية « شركة فسفاط قفصة» فان الشركة الوطنية حاولت ان تعيد ما تم انجازه في عهد الاستعمار الى العمال والاطارات التونسية. كما لعبت شركة فسفاط قفصة دور الدولة والشركة في نفس الوقت. فقامت بالتشغيل شبه الكلي لكل طالبيه من سكان الحوض المنجمي. وتحملت اعباء الصحة والتعليم والنقل وخدمات الكهرباء والماء ودعم الرياضة والثقافة والترفيه. كما كانت تقوم بصيانة التجهيزات العامة والجماعية في هذه المدن. انها شركة استثنائية في مدن استثنائية يصارع عمالها الجبال لإنتاج الثروة التي يسافر مردودها خارج الجهة.

لكن ومنذ منتصف الثمانينات، تخلت شركة فسفاط قفصة عن ادوارها الكاملة والتي كانت تقوم بها تجاه مدن الحوض المنجمي وسكانها، تطبيقا لبرنامج الاصلاح الهيكلي الذي شمل جل المؤسسات العمومية الناشطة في المجال الانتاجي التنافسي. فاعلق باب الانتداب. وتم تسريح 5000 عامل وأطار في مشروع تطهير المؤسسة العمومية المرتبط ببرنامج وتوصيات صندوق النقد الدولي. فتخلت الشركة عن التشغيل والصحة والتعليم ودعم الثقافة والرياضة والترفيه وكل المجالات التي كانت تقوم بها لأكثر من 40 عاما. الى درجة ان اجيالا من سكان الحوض المنجمي يعتبرون ان شركة فسفاط قفصة هي الدولة بكل مقوماتها في مدن الحوض المنجمي. فكان هذا التخلي المفاجئ وغير المدروس لدور الشركة الدولة الاثر البالغ في خلق فراغ تنموي واجتماعي كبير. مما عمق جراح هذه المدن وسكانها. فانتشرت البطالة والفقر والتهميش والجريمة المنظمة. كما غابت الدولة واستثماراتها العمومية تماما بعد تراجع دور شركة فسفاط قفصة. فتحولت هذه المدن بداية التسعينات الى فضاءات كبرى للمتقاعدين والمهمشين والجريمة المنظمة وتجارة الحدود (الكنتره).

فترامت هذه الظروف الاجتماعية والتناقضات الطبقية، وتواصل غياب الدولة الى حد الانفجار الاجتماعي بمدن الحوض المنجمي يوم 5 جانفي 2008 كردة فعل مباشرة على تزوير مناظرة الانتداب، ولكنها في العمق افرازا طبيعيا للخيارات والسياسات التي تم اتباعها من طرف نظام بن علي تجاه الجهة ككل. فخلقت كتلة تاريخية صماء موحدة مطالبة بالشغل والحرية والكرامة الوطنية في اول انتفاضة شعبية بوجوه مكشوفة تجاه نظام عرف بالاستبداد والغطرسة والبطش.

بعد 14 جانفي، اعتقد أهالي الحوض المنجمي الذين اعتبروا أنفسهم أول من وضع مسمارا في نعش بن علي ونظامه، أن ينصفهم التاريخ، وأن يتمتعوا بجزء ولو ضئيل من الثروة التي ينتجونها. ولكن سرعان ما تبخرت الأحلام واصطدم الوعي الجماعي للأهالي بالواقع الذي مثلته كل الحكومات المتعاقبة على حكم البلاد من حكومة الباجي 2011 مرورا بحكمتي الترويكا وصولا إلى حكومة المشيشي، ذلك أن أسلوب التهميش وسياسات الإقصاء وانعدام التنمية وتدني الخدمات العامة تواصل ويمكن بأكثر حدة وبشاعة كما، تواصلت السمسة والاساليب الفاسدة في نتائج المناظرات التي اصبحت أكثر من شكلية، وبدأ الجميع يقتنع ان منظومة بن علي لم تتغير وان نظامه وطرق تعامله مع الحوض المنجمي بقيت وكأن شيئا لم يتغير. ووجد شباب الحوض المنجمي نفسه يعيد نفس اساليب نضاله من اجل الشغل والكرامة والمطالبة بالتنمية.

فحتى يتحول الفسفاط من نقمة حالية، الى محدد للتنمية ودافعا لها بمنطقة الحوض المنجمي. وحتى تبقى شركة فسفاط قفصة ارثا وطنيا قادرا على الانتاج لصالح كل التونسيين من الشمال الى الجنوب، فانه بات من الضروري ان تتحرر المنطقة من سطوة الفسفاط وان تبحث لها عن امكانات وموارد تنموية موازية له، وبذلك تصبح التنمية بالحوض المنجمي متوازنة ومتطابقة مع كل امكاناتها بما فيها الفسفاط وليس الفسفاط لوحده.

وبعد استعراض البحوث والدراسات الجيولوجية والتنمية والاقتصادية التي انجزت بالمنطقة، اضافة الى اللقاءات التي شملت كل الاطراف المتدخلة في المجال التنموي بمدن الحوض المنجمي. ومن خلال الاستبيان الميداني الذي انجز في إطار هذه الدراسة، تبين ان الإمكانيات الطبيعية متوفرة وان المنطقة تزخر بالطاقات البشرية. الا ان التخلف التنموي كان افرازا حتميا للقرارات السياسية الظالمة تجاه المنطقة من طرف السلطة طيلة عقود، في تحالف واعى وغير واعى مع النخب المحلية الانتهازية، والسلوكيات النقابية الزبونية، والبنية العروضية ومبدأ الروابط الدموية. مما حول التخلف التنموي بمناطق الحوض المنجمي الى معضلة هيكلية متعددة الاطراف والابعاد.

رغم كل ذلك، فان السكان أكدوا من خلال الاستبيان على ان التنمية بدون الفسفاط ممكنة، وان الجهة تمتلك مقومات طبيعية وبشرية هامة تجعلها قادرة على ان تكون قطبا تنموي متنوعا ومنفتحا على البلاد وعلى دول الجوار في إطار تصور تنموي جديد تكون الدولة ومؤسساتها العمومية والمالية قاطرة لهذه التنمية. ذلك ان القطاع الخاص في الحوض المنجمي ليس موجودا وليس له تقاليد الاستثمار، وانطلاقا من الطابع الجبان للرأسمال الخاص وبخثه على الربح الدائم دون المغامرة. فانه لا يمكن التعويل على تنمية بمدن الحوض المنجمي الا عن طريق الدولة او شركة فسفاط قفصة او في إطار شراكة تكون فيها الغلبة للقطاع العام.

حتى يكون الحلم ممكنا في تنمية فعلية وحقيقية بالحوض المنجمي، اقترحنا مجموعة من المشاريع في مجالات متعددة ومتنوعة، ولها ما يبررها طبيعيا وبشريا واقتصاديا وتنمويا واجتماعيا. ولعل تقييم كلفة الاستثمار بحوالي 800 مليون دينار دليل على ان الاقلاع التنموي لا يمكن ان يكون بأقل من هذا الاستثمار.

كما وجب التأكيد على ان الفسفاط في المرحلة القادمة لن يكون نقمة على المنطقة بل يجب ان يتحول الى نعمة ودافعا لتنمية بدونه. حتى تتحرر شركة فسفاط قفصة من صورتها النمطية الشركة - الدولة، وتعود الى وظيفتها كشركة عمومية تعمل من اجل ان توفر الثروة لميزانية الدولة. وعلى الدولة ان تقوم بدورها كاملا في الجهة كما تقوم به في جهات اخرى من البلاد.

فتنمية مع الفسفاط وبعده ممكنة، إذا كانت الارادة السياسية موجودة وإذا غير حكام تونس نظرتهم لشركة فسفاط قفصة من شركة بقرة حلوب الى شركة عمومية تعمل في قطاع تنافسي مطالبة بان تنجح وتراكم الثروة للشعب كله من الجنوب الى الشمال.

المصاحب

استبيان ميداني

الولاية:..... البلدية:..... اسم الحي:.....

معطيات عامة حول المستجوب

- 1- الجنس: أنثى ذكر
- 2- العمر: سنة
- 3- المستوى الدراسي: لا شيء ابتدائي ثانوي تعليم عالي
- 4- المهنة: معطل عامل موظف إطار متقاعد
- 5- الحالة المدنية: عزباء أو أعزب متزوج(ة) أرمل(ة) مطلق(ة)

واقع التنمية بالجهة

- 1- هل هنالك تنمية بالجهة: نعم لا
- 2- في حالة نعم كيف تتمظهر: في التشغيل في البنى التحتية في الخدمات الجيدة
- 3- في حالة لا كيف تتمظهر: في البطالة في الفقر في التهميش
- 4- ماذا تعني لك شركة فسفاط قفصة في المنطقة: المشغل الوحيد لا تعني شيء
- 5- شركة فسفاط قفصة تمثل: الدولة امر انها هي الدولة
- 6- كيف تقير حضور شركة فسفاط قفصة حاليا: مفيد عادي سلبى
- 7- هل تعتبر ان الشركة تخلت عن المنطقة: نعم لا تقوم بدورها كشركة
- 8- هل الدولة موجودة بالمنطقة: لا نعم وجود عقيم
- 9- هل انجزت الدولة مشاريع تنموية وتشغيلية خلال العشر سنوات الاخيرة: نعم لا
- 10- هل يوجد رأسمال خاص بالمنطقة: نعم لا
- 11- التخلف التنموي مسؤولية من؟: السلطة شركة فسفاط قفصة النخب المحلية النقابة
- 12- المناظرات المحلية بعد سنة 2011 كانت خاضعة للشروط الموضوعية والشفافية: نعم لا
- 13- في حلة لاء من المتسبب؟: نواب البرلمان النقايبون الاحزاب السياسية الدولة
- 14- هل شاركت في الانتخابات البلدية والتشريعية الأخيرة: نعم لا
- 15- في حالة نعم، كيف اخترت؟: الرابطة الدموية وعود متحزب قناعة بالبرنامج

امكانيات التنمية بالجهة

- 1- هل يمكن الحديث عن تنمية بدون الفسفاط : نعم لا
- 2- في حالة نعم: كيف؟: إستغلال امكانيات اخرى تدخل الدولة كمستثمر الرأسمال الخاص
- 3- ما هي هذه الإمكانيات: مواد انشائية فلاحة سياحة منطقة حرة حدودية
- 4- ما هي المواد الانشائية الموجودة بالجهة: رمال طين كلس جبس معادن
- 5- بماذا ترتبط الإمكانيات الفلاحية بالمنطقة: بالأراضي بالماء باليد العاملة
- 6- هل نجحت مشاريع فلاحية في المنطقة: نعم لا
- 7- في حالة لا، ما هي الاسباب: نقص الماء ضعف الدعم من الدولة التسويق
- 8- ما هي الإمكانيات السياحية بالمنطقة: الجبال دواميس الإستغلال القديمة اخرى
- 9- هل تعتبر المعابر الحدودية بالمنطقة امكانيات للتنمية: نعم لا
- 10- هل يمكن لشركة فسفاط قفصة ان تساهم في التنمية دون قسقاط: نعم لا

تمويل وانجاز التنمية

- من يمول التنمية في المنطقة: الدولة شركة فسفاط قفصة الخواص الشراكة
- كيف ترى دور الدولة في التنمية: الاستثمار المباشر الشراكة
- هل الاستثمار المباشر في: الصناعة الفلاحة السياحة البنى التحتية
- دور شركة فسفاط قفصة: في الاستثمار في قطاعات اخرى غير الفسفاط الشراكة
- هل يمكن للخواص القيام بالتنمية بالمنطقة: نعم لا
- هل المنطقة مهيئة لتنمية بدون الفسفاط: نعم لا
- كيف ترى دور السكان في تحقيق تنمية بالمنطقة: الاحتجاج الحوار إيقاف نشاط الفسفاط
- هل تنمية المنطقة مرتبط بنمط التنمية على المستوى الوطني: نعم لا
- هل للسلطة المحلية دور في التنمية: نعم لا
- كيف يتجسد هذا الدور: بالاستثمار المباشر بالشراكة بالبنية التحتية
- هل للاتحاد العام التونسي للشغل دور في التنمية في المنطقة: نعم لا
- هل للمجتمع المدني دور في انجاز التنمية: نعم لا

المراجع

المراجع بالعربية:

- تقرير التأهيل البيئي لشركة فسفاط قفصة - شركة فسفاط قفصة 2009 .
- قفصة من خلال التعداد السكاني والسكنى لسنة 2014 - المعهد الوطني للإحصاء 2016.
- الاقتصاد التونسي بين فشل الساسة و احلام الفقراء- حسين الرحيلي 2016.
- الاحصاء المدرسي للسنة الدراسية 2016-2017 وزارة التربية .
- الماء والعدالة الاجتماعية بالحوض المنجمي- حسين الرحيلي 2018 .
- النشريات الاحصائية لجهة قفصة للسنة الدراسية 2018-2019 وزارة التربية .
- تقرير لجنة التنمية بمجلس نواب الشعب الخاص بولاية قفصة - اكتوبر 2020 .

المراجع باللغة الفرنسية والإنجليزية:

- Memento roches et minéraux industriels- Gypse et Anhydrite- Ministère de l'industrie France-1993.
- Etude économique d'une cimenterie- Préfecture des YVELINES-1995.
- Fabrication des Céramiques- Commission européenne-2007.
- Atlas de Gafsa – DGAT 2011.
- L'Industrie minière et ses effets écologiques : Etat Socio-économique et Environnemental dans le bassin minier de Gafsa- M. brahim ; S.zouari et M.rossi 2014.
- Annuel Repport CPG 2015 .
- Technique Céramique- Ministère de l'éducation Nationale de l'enseignement sup. et des recherches – France 2015.
- La Campagnie des Phosphates de Gafsa (CPG) : Etat de lieux de la Gouvernance et Recommandations- IACE 2016.
- Mutation Socio- Spatiales et Environnementaux du Bassin Minier de Gafsa : Approche par les outils géomatiques- Thèse doctorat de Bilel Sahli – Université de Bretagne loire 2017.
- Les chainons montagneux de Metlaoui et ses Piémonts Méridionaux (de Zeref à AL blijou) : Etude géomorphologique- Thèse doctorat de Slim Aliouet – FSHST 2017.
- Modélisation de décantation des eaux boueuses des laveries de Mélaoui- Thèse doctorat de Mouna Toumi – FST 2018.
- Rapport du « THINK THANK » sur le Phosphate en Tunisie- cercle Kheireddine 2018 .
- Technique de préparation pour l'industrie céramique – EIRICH 2018.

حسين الرحيلي:

ولد بالرديف من ولاية قفصة، تحصل على شهادة البكالوريا - رياضيات علوم - من المعهد الثانوي بالمثليوي، ثم درس بكلية العلوم بتونس أين تحصل على شهادة مهندس أول في الجيولوجيا اختصاص تميم المواد الإنشائية.

عمل بداية التسعينات مع شركة فرنسية في مجال الجيوتقنية لاختيار مواقع السدود، ثم عمل بالوكالة الوطنية لحماية المحيط منذ 1993، أين تقلد فيها العديد من المهام وخاصة إدارة مقاومة التلوث وإدارة المراقبة وخاصة تخصصه في تقييم الجدوى البيئية والفنية للمشاريع التنموية الكبرى بالبلاد. ناشط نقابي بالاتحاد العام التونسي للشغل منذ التسعينات وتقلد العديد من المهام صلب الجامعة العامة للتجهيز والإسكان و البيئة.

يدرس حاليا بكلية العلوم بتونس. كما سبق له أن درس بالمدسة الوطنية للمهندسين بقابس وبالمعهد العالي للعلوم وتكنولوجيا البيئة بـ برج السدرية. مكون في مجالات الحوكمة المحلية والقضايا التنموية والاقتصاد الاجتماعي التضامني، والموارد الطبيعية وخاصة الماء. نشر العديد من المقالات والدراسات المتخصصة في العديد من الجرائد والمجلات الوطنية على غرار «الفكرية» و «آخر خبر الاقتصادية» وجريدة المغرب.

نشر منذ 2015 العديد من الكتب أهمها: التنمية في تونس - الاقتصاد التونسي بين فشل الساسة وأحلام الفقراء - الماء والعدالة الاجتماعية بالحوض المنجمي - الاقتصاد الاجتماعي التضامني : آلية مقاومة - العولمة ما بعد الكورونا

**ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG**

مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

ISBN 978-9938-72-133-1



9 789938 721331